

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقليمية
والدولية الراهنة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أفريقية

إشراف:

إعداد الطالبة:

- الدكتور عبد الرزاق صاغور

- عايدة حرسوس

اللجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د. سعيدة سلامة	جامعة الجزائر -3-	رئيسا
د. عبد الرزاق صاغور	جامعة الجزائر -3-	مشرفا ومقررا
د. عبد الرزاق مختاري	جامعة تلمسان	مناقشا
د. كريم رقولي	جامعة سطيف	مناقشا
د. عبد الغاني حجاب	جامعة المسيلة	مناقشا
د. عبد النور زيان	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقليمية
والدولية الراهنة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: دراسات افريقية

إشراف:

إعداد الطالبة:

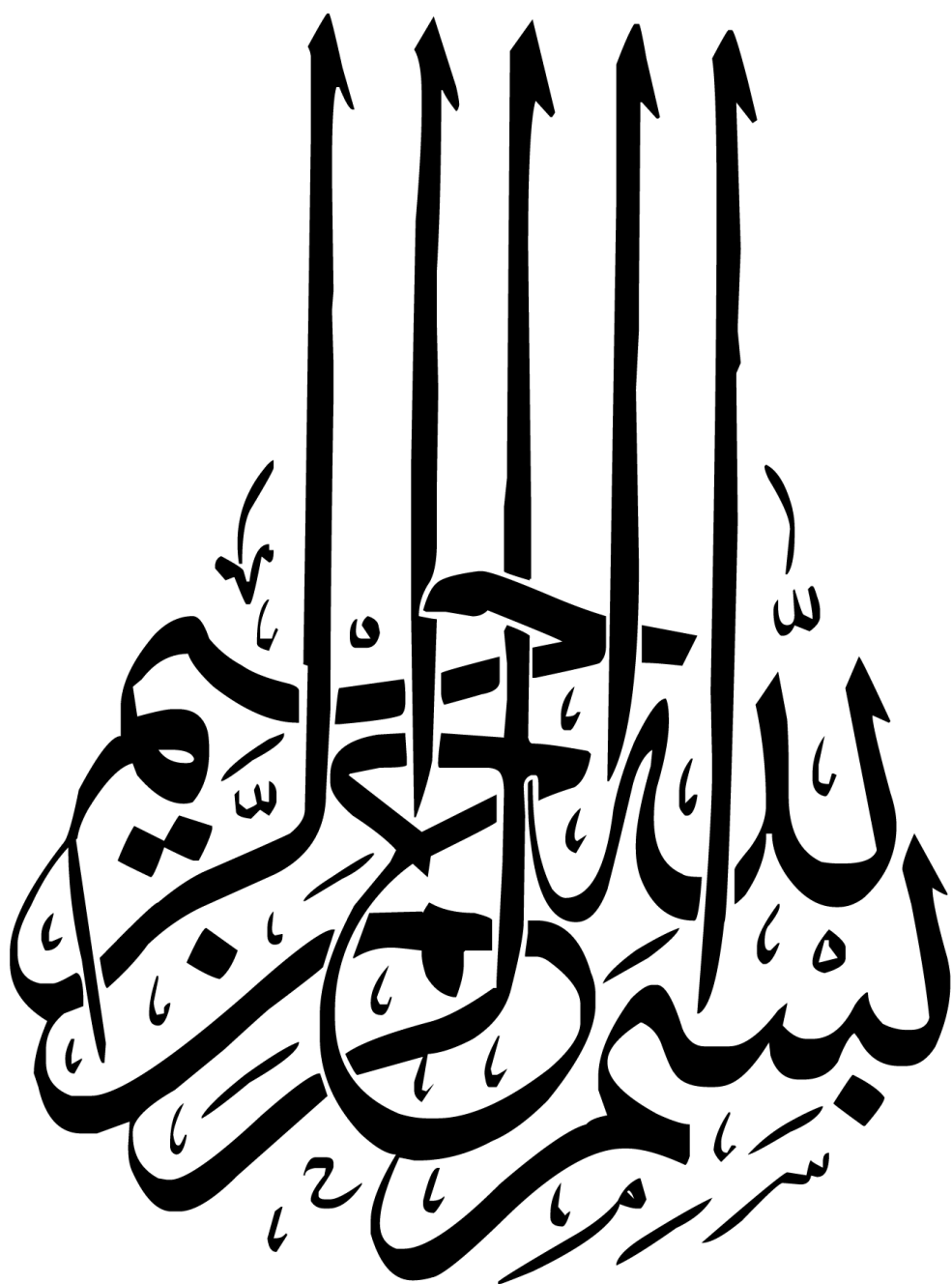
- الدكتور عبد الرزاق صاغور

- عايدة حرسوس

اللجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د.سعيدة سلامة	جامعة الجزائر -3-	رئيسا
د.عبد الرزاق صاغور	جامعة الجزائر -3-	مشرفا ومقررا
د.عبد الرزاق مختاري	جامعة تلمسان	مناقشا
د.كريم رقولي	جامعة سطيف	مناقشا
د.عبد الغاني حجاب	جامعة المسيلة	مناقشا
د.عبد النور زيان	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025



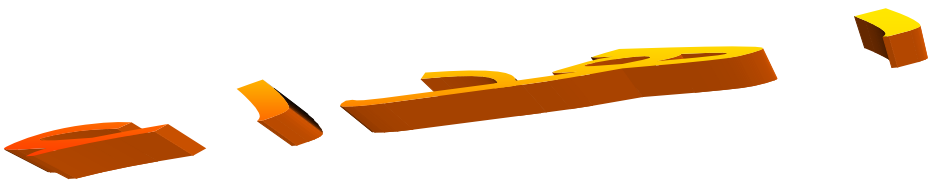
شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، ومن هنا أتقدم بخالص شكري وامتناني الى استاذي الفاضل الدكتور محمد الرزاق حائور على الرعاية العلمية التي خصني بها .

و دون ان انسى شكري و عرفاني و امتناني الأستاذة والزميله المخلصة آمال سلامي بجامعة الجزائر-3 - على وقوفها و دعمها العلمي و العملي لي، شكرا لكي جزيل الشكر.

و دون ان انسى شكري و عرفاني لأساتذتي في قسم العلوم السياسية سواء في جامعة الجزائر او في جامعة بسكرة.

كما أتقدم بالشكر الزملائي في دفعة دراسات افريقية و اداريي كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر و كذا جامعة بسكرة على رأسهم الأفاضل وسيلة و محادل و وليد و لعمرو مني خالص الامتنان. و الى كل من عرفني من بعيد أو قريب .



اهدي هذا العمل المتواضع الى من كان سندي في هذه
الحياة ،ابي الحنون الذي شجعني و دعمني و لم يبخل
علي يوما , اطل الله في عمره .
و الى نبع الحنان و الامل امي التي ضحت بالغالي و
النفيس لأصل ما انا عليه ،
شكرا لك حفظك الله و امد في عمرك
الى اخوتي الاعزاء اصحاب الدعم المعنوي محمد امين
- نصر الدين - عبد الحميد
و اختي الغالية التي وقفت الى جانبي في مشواري
العلمي و العملي
منى الحبيبة
و دون ان انسى أغلى جوهرتين على قلبي
سلسبيل و زينب اللتين أنارا الطريق لكم مني
كل الحب و الدعوات الطيبة

مقدمة

تشهد الساحة الدولية اليوم مجموعة من التحديات والتي أصبحت تشكل مسرحا للعديد من الأحداث والتي بدورها كانت منعطفا أساسيا في تاريخ العلاقات الدولية التي باتت عبارة عن مجموعة من التفاعلات فيما بين الدول، هذه التفاعلات تجسدها الممارسات الدولية من خلال السياسة الخارجية للدول من أجل تحقيق المصلحة الوطنية والقومية للدول، فهذه الأخيرة تعد القناة التي تتفاعل عبرها الدول مع بيئتها الخارجية، وبها تعمل على تحقيق مصالحها ومكانتها في النسق الدولي، وهي كما يرى المختص "Bernard Cohen" أهم من مجالات السياسة الأخرى، لأنها تتعلق بالمصالح الوطنية عوض المصالح الخاصة، وبالقيم الأكثر أساسية، وتتضارب النظريات والاقتربات حول القوى والعوامل التي توجه السياسة الخارجية للدول. فبعض نظريات السياسة الخارجية تركز على العوامل المادية، وبعضها يعطي الأولوية للعوامل الفكرية والهوياتية، ويركز بعضها أيضا على العوامل النفسية فيما يولي بعضها الآخر الأهمية للعوامل المجتمعية، كما أن منها ما يجمع بين أكثر من مجموعة واحدة من هذه العوامل. وتبعاً لهذا أيضاً تختلف مستويات تحليل السياسة الخارجية من الفرد إلى الدولة، مروراً بالمجتمع، إلى النظام الدولي، خاصة في إطار الواقع الذي يفرض البحث في أفضل الطرق حتى يؤدي الدبلوماسية مهامه بنجاح ليحقق أهداف دولته، ومن هنا جاءت أهميتها كحلقة هامة للاتصال بين الدول وبذلك فإن الدبلوماسية في المجتمع الدولي هي المحرك للحياة الدولية ومصدر نشاطها. وتتجلى أهميتها في فهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الدولية في أنماط مختلفة في النسق

الدولي، فالدبلوماسية ممارسة تتطلب المهارة، والمكلف بها يجب أن يتمتع بقدرات وكفاءات مميزة تمكنه من القيام بهذا النشاط والتكيف معه، وذلك على أساس أن الدبلوماسية تقوم على أساس الاحترام المتبادل للقوانين والعادات والأعراف الدولية، وهي تركز بالدرجة الأولى على التوفيق بين مصالح وإرادات الدول ورؤساء دعائم السلام والمحافظة على الأمن القومي الإقليمي والدولي والتوفيق بين المصالح المتعارضة للدول المتنازعة، فقد تتوجه الدولة توجهها إقليميا أو دوليا وذلك وفقا لمجالها الجغرافي والحيوي، حيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية وذلك بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصالحها القومية.

والدبلوماسية الجزائرية عادت وبقوة كطرف مؤثر حيث تمكنت من إيجاد موقع حيوي لها على المستوى الدبلوماسي بين البلدان الأفريقية عامة والمغربية خاصة، وقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من منع النزاعات والحد منها بين دول الجوار، من خلال تدخلاتها لإدارة هذه النزاعات بالطرق السلمية والتي تعد أهم المبادئ التي ينص عليها القانون الدولي المعاصر، وإسهامها في تعزيز السلام والاستقرار بين الدول، وقد كان لها مواقف مشهودة في حالات بعينها، كما تعاطت بجزم مع بعض النزاعات.

لقد قسمت الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي نظري، وثلاثة فصول واستنتاجات أو خلاصة، تناول الفصل الأول محددات السياسة الجزائرية، أما الفصل الثاني

فتطرقنا فيه إلى الدبلوماسية الجزائرية في سياق المستجدات الإقليمية بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف.

أما الفصل الثالث فعالجنا فيه ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية و إسهامها في تعزيز السلام والاستقرار خاصة في الدول المجاورة لها، وقد كان لها مواقف مشهودة في حالات بعينها، كما تعاطت بجزم مع بعض النزاعات. والجزء الأخير من المذكرة تم إفراده إلى الاستنتاجات العامة من الدراسة.

أولاً: مدخل منهجي

يتضمن هذا المدخل خمسة عناصر هي كالاتي:

1-المشكلة البحثية:

إن دور الدبلوماسية الجزائرية بدأ يشكل خطوة جدية في ظل التعامل الإقليمي وكذا الدولي، خاصة فيما يتعلق بعمليات استتباب السلم وصولاً لتحقيق أمن واستقرار الشعوب.

وهو ما يستدعي الانشغال والتساؤل من خلال صياغة المشكلة البحثية التالية:

• إلى أي مدى يمكن للدبلوماسية الجزائرية المساهمة في وضع الاستراتيجيات

و الميكانيزمات الكفيلة بمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة؟

ويمكن صياغة تساؤلات فرعية بعد ذلك وهي كالتالي:

- ✓ ما هي العوامل التي ساعدت على بروز الدبلوماسية الجزائرية؟
- ✓ ما هي أسباب اهتمام الجزائر بالجانب الأمني؟
- ✓ ما هي المحددات والمبادئ التي يسير وفقها السلوك الخارجي الجزائري؟
- ✓ ما مدى تأثير الأزمة الداخلية للجزائر على النشاط الدبلوماسي خارجيا؟
- ✓ ما هي الوسائل والسبل المتبعة من طرف الجزائر لتعزيز مكانتها إقليميا ودوليا؟
- ✓ ما هي قدرة الدبلوماسية الجزائرية على التكيف وفق ما تقتضيه متغيرات البيئة الإقليمية ومستجدات الساحة الدولية؟

2-الفروض العلمية

- هناك ارتباط بين تصور الدبلوماسية الجزائرية لدورها وأدائها لهذا الدور.
- كلما كان هناك تضارب وتباين في المصالح بين دول الجوار الإقليمي كان هناك إعاقة في المساعي المبذولة في لعب دورها لفرض الأمن والاستقرار بشكل عام، وإدارته في كل من ليبيا والصحراء الغربية بشكل خاص.

3-مجالات الدراسة:

تعالج هذه الدراسة الدبلوماسية الجزائرية ودورها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، والتي يمكن تحديد مجالاتها في المكاني والزمني والموضوعي كالاتي:

أ-المجال المكاني: تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا ومركزيا كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية من ناحية أخرى، تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز، حتى أنها كانت تسمى لمدة طويلة في الماضي بـ"المغرب الأوسط"،وقد ساهمت المساحة الشاسعة (39,42% من مساحة المغرب العربي الكلية، 19 مرة مساحة تونس، و05 مرات مساحة المغرب الأقصى) وطول حدودها البرية 6343 كلم (في ربطها بكل الدول المغاربية (حدود برية) شرقا، غربا وجنوبا، كما أنّ امتداد ساحلها (1600 كلم) على أكبر جزءٍ من الضفة المغاربية على المتوسط . - جعل منها بوابة (؛ شماليةً لإفريقيا السوداء على البحر المتوسط. هذا، وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي (1000 000 كلم²).

أما على الصعيد الاقتصادي، يحتلّ الناتج المحلي الجزائري الخام PIB المرتبة الأولى على المستوى المغربي (268.89 مليار دولار سنة 2025)، وجاءت الجزائر في المرتبة الثالثة أفريقيا، بفضل اقتصادها المتنوع، وانخفاض تكلفة المعيشة، واستقرارها النقدي وهذه المكانة الاقتصادية للجزائر، وثقلها السكاني (40 مليون نسمة)، كلها عوامل ساهمت بشكل أو بآخر في تعزيز الريادة الجزائرية وشرعنة طموحها.

ب-المجال الزمني:تتناول هذه الدراسة الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، حيث عرفت الدبلوماسية الجزائرية تزايدا ملحوظا في أفريقيا عامة، وفي منطقة دول المغرب العربي

خاصة، ومن هنا أصبح تدخل الجزائر للمحافظة على استقرارها وأمنها على المستويين الإقليمي والدولي من خلال تفعيل حركية دبلوماسيتها أمرا ملحوظا.

ج-المجال الموضوعي:تتناول الدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، وما شهدته من تطورات تفرض عليها بذل جهود مضاعفة في سبيل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، من أجل تحقيق المزيد من المكاسب التي تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها خاصة ما يتعلق منها بحفظ الأمن والاستقرار.

4-الأهمية العلمية والعملية للدراسة

أ-الأهمية العلمية:يحظى هذا الموضوع بأهمية بالغة من كون الجزائر بلد من البلدان التي تمكنت من إيجاد مركز حيوي على المستوى الدبلوماسي بين البلدان النامية، رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة وحداثة التجربة بالنسبة للممارسة الدبلوماسية بالإضافة إلى تأثيرات الأوضاع الداخلية والخارجية، من هذا المنطلق أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تستدعي الاهتمام فكريا وأكاديميا وعمليا عن طريق البحث، من أجل الوقوف على أهم المتغيرات التي حكمت تحرك الجزائر في مختلف الفترات على المستوى الإقليمي والدولي، كما أن مرور الجزائر بفترة لا استقرار سياسي، جعلها تغيب عن الساحة السياسية باستثناء بعض المجالات التي جعلت الجزائر تؤكد حضورها رغم تلك الظروف، ومع إرساء دعائم لسياسة جديدة مبنية على السلم الاجتماعي داخليا ورد الاعتبار على المستوى الخارجي،

وبتحكم الجزائر في الوضع الداخلي وإعادة بعث النشاط الخارجي بشكل مكثف من أجل استرجاع مكانتها المفقودة على المستوى الإقليمي والدولي جعل موضوع عودة الريادة الدبلوماسية للجزائر ظاهرة تستحق الاهتمام والتتبع لمعرفة المحطات التي مرت بها والظروف والاهتمامات التي صنعت نشاطها.

ب- **الأهمية العملية:** ترجع الأهمية العملية، على اعتبار أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية على الصعيدين الإقليمي والدولي أصبح يجلب اهتمام الكثير من الباحثين والكتاب، باعتبار الجزائر من بين أهم الدول المحورية التي تجعل من دورها فاعلا، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات التي رشحتها لذلك مثل أهمية الموقع الجغرافي على المستوى الإقليمي (المغرب العربي) والقاري، وهو ما زاد من إثارة التساؤلات حول دور ونشاط الدبلوماسية الجزائرية، والأهداف التي تسعى لخدمتها في ظل هذه المتغيرات، وهو ما جعل هذا الموضوع يستحق البحث والتعمق في فهم جوانب هذا النشاط ودوافعه وما يصبوا إليه.

5- المناهج والاقتربات المستخدمة وأسلوب جمع البيانات:

أ- **المناهج والاقتربات المستخدمة:** اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، يعرف منهج دراسة الحالة بأنه: "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما وهو يقوم على

أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها: (1)

إعتمدت الدراسة أيضا على المنهج التاريخي و هو منهج بحث علمي يقوم بالبحث و الكشف في الحقائق التاريخية من خلال التحليل و تركيب الأحداث و الوقائع الماضية المسجلة في الوثائق و الأدلة التاريخية بعد التدقيق في صحة معلوماتها و إعطاء تفسيرات و تنبؤات علمية في صورة قوانين عامة ثابتة نسبيا. (2)

ثانيا: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

أ-تحديد المفاهيم:إن الدبلوماسية كظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية لها بعد مفاهيمي يتناول التعريف اللغوي والاصطلاحي.

مصطلح الدبلوماسية غربي فقد كان سابقا استخدام كلمة الحكمة مكان كلمة الدبلوماسية كما استخدموا لفظ أدب الملوك وآداب السلوك وشرائط العهد، وغيرها من المصطلحات.(3)وعندما عقدت معاهدة فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961،أخذت بمصطلح **Diplomacy** اليوناني الأصل وبعد تعريب الاتفاقية إلى اللغة العربية، لم يعرب هذا المصطلح وإنما استخدم المصطلح الغربي "الدبلوماسية" وأصبح هو المتداول اليوم،

(1) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتربات، والأدوات(الجزائر: دار هومة، ط4، 2002)، ص.87.

(2) بوحوش عمار، عباش عائشة و آخرون، منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2019)، ص.123.

(3) هشام محمود الاقداامي، علم التفاوض الدولي (مصر: السوسة شباب الجامعة، 2011)، ص.11.

على أنه المهمة التي يضطلع بها المبعوث الدبلوماسي كحلقة وصل بين دولته والدولة المعتمد لديها.

فهي كلمة مأخوذة عن الكلمة الإغريقية *Diplomo* ومعناها يطوي، وهي تعبير عن تلك الوثائق الرسمية الصادرة عن رئيس الدولة وتمنح لصالح امتياز. واتسع استعمال هذا اللفظ وأصبح يعني شيء آخر كما أخذت معنى آخر وهو الخداع، ومع الزمن اتجه اللفظ إلى إدارة العلاقات بين الدول بناء على قواعد وفنيات⁽¹⁾.

وانتقلت الدبلوماسية اليونانية إلى اللاتينية وإلى اللغات الأوروبية ثم إلى اللغة العربية.

1- الدبلوماسية في اللاتينية: تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها، والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم يقصد تقديمه وحسن استقباله أو تسيير انتقاله بين الأقاليم المختلفة وكانت هذه الشهادات أو الوثائق عبارة عن أوراق تمسكها قطع من الحديد (تسمى دبلوما).

2- أما المعنى الثاني: الذي استعمله الرومان لكلمة دبلوماسية والذي كان يفيد عن طباع المبعوث أو السفير وقصدت باللاتينية (بمعنى الرجل المنافق ذي الوجهين).

الدبلوماسية في اللغة العربية: فكانت كلمة (كتاب) للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة بينهم والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان.

⁽¹⁾ حنان اخميس، دراسات دولية: متحصل عليه: file:///C:/Users/ASUS/Desktop/

لكن ظهور الدبلوماسية بالمفهوم الحديث هو فقط من حيث الدلالة الاصطلاحية والتداولية، أما من ناحية التطبيق والممارسة الفعلية فالدبلوماسية كعمق وجوهر موجودة منذ وجد الدين، ⁽¹⁾ فالعلاقات الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية تحتل أهمية بالغة بسبب طبيعة الدعوة الإسلامية التي تتطلب الاتصال بالشعوب والتعاون معها بواسطة الرسل بهدف توثيق الروابط في شتى مجالات الحياة مع تلك الشعوب وتطورت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو المؤسس الأول لها وواضع لبناتها الأولى، وكانت غاياتها نشر المبادئ الإنسانية من محبة، مساواة، وعدل هدفها الحرية الكاملة لجميع البشر في العقيدة والدين دون تحيز ⁽²⁾، فكانت نظرة الشريعة الإسلامية لرسالتها كلها تقدير واحترام نظرا للمهام الصعبة الموكلة إليهم لذا كان التركيز على اختيارهم يتطلب جملة من الخصائص هي كالتالي: ⁽³⁾

- طلاقة اللسان ولباقته.
- المدارك الثاقبة وحسن المنظر والمخبر.
- الشخصية الفذة التي تستطيع التأثير في النفس ليكون معبرا صادقا عن شخصية مرسلة.
- أن يكون أمينا في نقل ما أو كل إليه ويستطيع التصرف في الظرف الملائم.
- صحيح الفطرة والمزاج ومؤدبا.

⁽¹⁾ إبراهيم أحمد العدوي، السفارات الإسلامية إلى أوروبا في العصور الوسطى، "سلسلة اقراء، العدد 179، ص 13.

⁽²⁾ علي عبد القوي، الدبلوماسية القديمة والمعاصرة (دمشق: دار وائل للنشر، ط. 1)، ص 39.

⁽³⁾ محمد كمال عبد العزيز، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، "القانون والعلوم السياسية"، الجزء 1، (1972)، ص 361.

وكانت تنظم العلاقات الدبلوماسية من خلال الممارسات التالية:

- **التحكيم:**⁽¹⁾ يعد طريقة من الطرق السلمية التي أجازها المشرع الإسلامي لتسوية المنازعات بين مختلف الطوائف، وقد ورد التحكيم في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽²⁾.

- **الوساطة:** قال سبحانه وتعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽³⁾، ففي ثنايا هذه الآية يتضح لنا بشكل جلي وجوب التعاون القائم على العدل والوساطة كتدبير وقائي دبلوماسي⁽⁴⁾.

- **الصلح:** الصلح في الإسلام على شكلين إما مؤقت أو دائم ويكون عقد الصلح مشروط بوجوب المصلحة فيه⁽⁵⁾.

كما أن العملية المستمرة للعولمة Globalisation يجعل منها تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، منها:

(1) صبحي محمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام (بيروت: مطبعة دار العلم للملايين، 1972)، ص. 50.

(2) سورة النساء، الآية 65.

(3) سورة الحجرات، الآية 9.

(4) صبحي محمصاني، مرجع سابق.

(5) حسن محمد صالح حديد، "الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية"، جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، ص. 104.

- إمكانية عولمة الأشياء المجردة كالأعراف والأفكار والممارسات السلوكية والأنماط الثقافية خاصة المتمثلة في نشر الثقافة الغربية.

- مواكبة للتطورات الحاصلة التي تدخل في إطار التنوع الفكري والثقافي.

وفي ظل هذه المتغيرات ظهر تنوع في المصطلحات بخاصة ما يتعلق بالخطابات الدبلوماسية على غرار "الدبلوماسية الدينية أو الروحية" ونظرا للدور الذي أصبح يمثلته الشق الديني في الممارسات السياسية، والذي أضحى ينظر إليه كمساهم فعال في حل الكثير من القضايا المعقدة التي تشغل العالم اليوم، حيث يعد نمط من الأنماط الجديدة في الدبلوماسية العامة التي برزت على ساحة السياسة الخارجية بشكل واسع، فلم يتم الاتفاق على مفهوم محدد لها، وقد عرفت هبة جمال الدين الدبلوماسية الدينية على أنها "مسار من مسارات التفاوض، تستهدف حل النزاع أو منع حدوثه، ويكون عبر الجمع بين القادة الروحيين والساسة ضمن آلية المسار الثاني للمفاوضات".⁽¹⁾

فاتسع مفهوم الدبلوماسية فيما بعد وأصبحت تستعمل في عدة معان:

أ- يقصد بالدبلوماسية بأنها علم توجيه العلاقات الدولية بحسب الفقيه شارل كالفو، الذي عرف الدبلوماسية في قاموسه الخاص بمصطلحات القانون الدولي العام

⁽¹⁾ هبة جمال الدين، "الدبلوماسية الروحية، مسار جديد و مخاطر كامنة وسياسات بديلة لصانع القرار"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 26، العدد 116، (يناير 2019)، ص 38.

والخاص بقوله: (إنها علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، والنتيجة عن المصالح

المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقات).

ب- الدبلوماسية تعني **المفاوضة** التي كانت دائمة الاستعمال قبل كلمة الدبلوماسية،

فالدبلوماسية هي المفاوضات التي تدور بين ممثلي دولتين بقصد حل الخلاف بينهما

أو بقصد التمهيد لاتفاق دولي بينهما، فقد عرفها الفقيه ريفيه بأنها: (علم تمثيل

الدول وفن المفاوضات).⁽¹⁾

ج- الدبلوماسية تعني **الدهاء أو الذكاء** وذلك وفقا لتعريف الدبلوماسي البريطاني سيرارنست

ساتوفي قوله: «إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والخبرة في إدارة العلاقات الرسمية بين

الحكومات المستقلة وفي بعض الأحيان العلاقات بين هذه الحكومات والدول غير المستقلة»

كما عبر معاوية بن أبي سفيان عن ضرورة الاستعانة بالدهاء والذكاء في إطار سياسة

الحكم وإدارة شؤون الدولة في علاقاتها العامة بقوله: «لو أن بيني وبين الناس شعرة ما

انقطعت، إذا رخوها شددتها وإن شددوها أرخيتها»⁽²⁾.

⁽¹⁾ السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة (القاهرة: عالم الكتب، ط. 2، 1997)، ص. 29.

⁽²⁾ فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير (بغداد: دار الحكمة للطباعة، 1992)، ص. 26.

د- الدبلوماسية تعبر عن السياسة الخارجية للدولة، حيث عرفها الفقيه "شارل دي مارتير" بأنها: «علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول، وبمعنى أخص هي علم وفن المفاوضات»⁽¹⁾.

فرد فعل Réaction الدولة في البيئة الخارجية External Environnement، يقاس من خلال التفاعل الناتج The Intercation الناجم عن السياسة الخارجية ضمن السياسة الدولية، بوصفها سلوكا دوليا، نموذجا للعلاقات التقاطعية بين الكيانات الدولية (دول، كتل وأحلاف دولية... وغيرها).

وباعتبار أن الدبلوماسية هي العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدول ومصالحها فإنها تصبح على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجية، بل وتشكل جزءا أساسيا منها، فبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية بقدر ما تعتبر أداة تحضير وإعداد لها في ذات الوقت، وذلك من خلال عدة وسائل لتنفيذها منها السلمية ومنها العنيفة.

هـ- بينما عرفها الدبلوماسي البريطاني هارولد نيكلسون في قاموس إكسفورد بأنها: «إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي عمل وفن الدبلوماسي»⁽²⁾.

⁽¹⁾ محمد مقيش، إدارة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2004-2005، ص.5.

⁽²⁾ جيفري جيفان، الدبلوماسية المعاصرة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، تر: محمد صفوت حسن، ط.1، 2014)، ص.13.

يجمع الخبراء على أن الدبلوماسية علم وفن في آن واحد فهي علم لكونها تستند على دراسة وإجادة نواحي المعرفة تلك المعرفة التي تقوم على قواعد وقوانين وأصول، وهي فن لأنها مهنة دقيقة وحساسة فالدبلوماسي بحاجة إلى مهارات خاصة حتى يتمكن من تطبيقها. (1)

- الدبلوماسية تمثل مواقف الأشخاص القانونية الدولية من الدول والمنظمات الدولية وغيرها من أشخاص القانون الدولي في علاقاتها الدولية الخارجية أي أن الدبلوماسية تتعلق بالعلاقات الخارجية وليست عملاً داخلياً.
- تمارس الدبلوماسية عبر أجهزة خاصة يطلق عليها القنوات الدبلوماسية وهي البعثات الدائمة في الدول المعتمد لديها والبعثات الخاصة والتي يطلق عليها البعثات المؤقتة.
- ترتبط الدبلوماسية بالعمل السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي للأشخاص القانونية الدولية وهذا ما يميزها عن الأعمال القنصلية التي يتحدد عملها في حماية مصالح الأفراد في الخارج.
- وقد عرف عزيز شكري مصطلح الدبلوماسية بشكل عام بأنها: «فن وعلم وإدارة العلاقات الدولية».

(1) وفاء ياسين نجم، الدبلوماسية و فن التفاوض السياسي، متحصل عليه: <https://faculty.uobasrah.edu.iq>

تعريف لبعض المصطلحات الدبلوماسية:

1- السفارة: تطلق السفارة على البعثة الدبلوماسية التي يرأسها ممثل دبلوماسي بدرجة

سفير أو تطلق على مقر البعثة الدبلوماسية.

2- الدبلوماسي: يطلق لفظ دبلوماسي على الشخص الذي يمارس الدبلوماسية كمهنة

رسمية سواء بصورة دائمة أو مؤقتة مما يدخل في نطاق الأعمال الدبلوماسية، ويطلق

على مبعوث الدولة الذي يقوم بمهام ذات صفة دبلوماسية في الخارج ويطلق على

الواحد من المبعوثين أو الممثلين لدبلوماسيين⁽¹⁾، ومن المتعارف عليه أن الدبلوماسي

هو من كان اسمه مسجلا في الوثيقة أو الكتيب الذي تصدره وزارة الخارجية في

مختلف الدول وتسمى (بالقائمة الدبلوماسية)، حيث أن إدراج أي اسم فيه يكون بناءا

على طلب الدولة المعتمدة وموافقة الدولة المعتمدة لديها، وعادة تضم القائمة رئيس

البعثة الدبلوماسية السفير أو القائم بالأعمال والوزراء المفوضين والمستشارين

والسكرتيرين والملحقين الدبلوماسيين⁽²⁾.

3- السلك الدبلوماسي: يعني مجموع الدبلوماسيين التابعين لدولة ما بوصفهم هيئة واحدة

تعمل في المجال الدبلوماسي⁽³⁾.

⁽¹⁾ شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط.1، 2002)، ص.ص. 28، 29 .

⁽²⁾ علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي: عموميات عن الدبلوماسية-الجهاز المركزي للشؤون الخارجية-البعثات الدبلوماسية-البعثات القنصلية-البعثات الخاصة (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط.3، 1975)، ص.ص. 14 .

⁽³⁾ نص اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 في المادة 30 على "تمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية فيما يتعلق بالقضاء الجنائي للدولة المعتمد لديها وكذلك فيما يتعلق بقضائها المدني والإداري".

4- الحصانة الدبلوماسية: معروف منذ القديم على تمتع الممثل الدبلوماسي بالحصانة،

وهي استثناء يرد على اختصاص الدولة بهدف إعفاء بعض الأشخاص من سلطان

الدولة واختصاصها القضائي.⁽¹⁾

5- الرسول الدبلوماسي: الرسول بمعناه السياسي هو من يرسل بين حاكمين لدولتين أو

إمارتين أو قبيلتين في أمور خاصة لإنجاز مهمة معينة واستخدمت كلمة رسول

وسفير كمترادفتين⁽²⁾، ويستخدم لفظ السفير بمعنى المبعوث الدبلوماسي، بينما يكون

استخدام مصطلح رسول على الرسالة السماوية⁽³⁾.

6- القانون الدبلوماسي: هو ذلك الفرع من القانون العام الذي يعني بتنظيم الاتصال

الخارجي بين الدول، وبيان وسائل تمثيل كل منها لدى غيرها، كما يعني بيان كيفية

إدارة الشؤون الدولية وكيفية التشاور والتفاوض فيها⁽⁴⁾.

7- وثائق الاعتماد: وثيقة رسمية يعتمد بموجبها رئيس الدولة السفير المذكور اسمه في

وثيقة التمثيل لدى الدولة التي سيمثل فيها⁽⁵⁾.

العلاقة بين الدبلوماسية والمفاهيم ذات الصلة:

1 - السياسة الخارجية:

⁽¹⁾ شفيق عبد الرزاق السامرائي، مرجع السابق، ص. 30.

⁽²⁾ علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي. مرجع السابق، ص. 21.

⁽³⁾ إبراهيم بكري مسعود، "العلاقة الجدلية بين العلاقات العامة والدبلوماسية"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، فرع

العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994، ص. 20.

⁽⁴⁾ شفيق عبد الرزاق السامرائي، مرجع سابق، ص. 30.

⁽⁵⁾ علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي. مرجع السابق، ص. 21.

قدم "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية يراعي فيه مسألة المجال الذي تختص به، حيث يرى بأنها "جميع صور النشاط حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقية نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه إسم السياسة الخارجية⁽¹⁾.

ويعرفها "مودلسكي" السياسة الخارجية على أنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات، لتغير سلوكيات الدول الأخرى، وأقلية أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة هما: المدخلات والمخرجات"⁽²⁾.

كما يعرفها Charles F. Hermann بأنها برنامج (مخطط) مصمم لمواجهة مشكلة أو متابعة هدف يستلزم فعلا اتجاه الوحدات الخارجية.⁽³⁾ كما يرى Walter Carlsnaes أن السياسة الخارجية تتألف من تلك الأفعال المعبر عنها في شكل أهداف معلنة بصراحة، التزامات، و(أو) توجيهات، والمتابعة من طرف الممثلين الحكوميين الذين يعملون لصالح أممهم (communities) ذات السيادة، والموجهة نحو الموضوعات، الظروف،

(1) أثير ناظم الجاسور، "السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات"، قضايا سياسية، ع. 53، 2018، ص. 225.

(2) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية (عمان: دار زهران، 2015)، ص. 19.

(3) Charles F. Hermann, "Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, vol. 34, no.1 (1990), P5.

والفواعل (حكوميين وغير حكوميين) التي يريدون التأثير عليها والتي تقع وراء شرعيتهم الإقليمية.⁽¹⁾

أما James N. Rosenau فيرى أن السياسة الخارجية تعني الأفعال السلطوية التي تتخذها الحكومات-أو التي تتعهد باتخاذها- من أجل المحافظة على الجوانب المرغوبة للبيئة الدولية أو تغيير الجوانب غير المرغوبة لها.⁽²⁾

إجرائياً: تعني السياسة الخارجية في هذه الدراسة الأفعال والنشاطات التي تصدر عن الدولة الجزائرية وممثليها وتصريحاتهم وخطاباتهم والموجهة نحو الدولة الأخرى وممثليها. فالسياسة الخارجية تتأسس على ثلاثة مفاهيم (تقديم نماذج لدينامية السياسة بناء على إمكانية التنبؤ برد الفعل، القدرة على تصور الحركة الخارجية للكيان من المستوى الداخلي، ورضا الرأي العام ومساندته لدور الدولة. لذلك فإن تعقيد ظاهر السياسة الخارجية يمكن توضيحها في "كيفية إدارة علاقات الدول بعضها ببعض، بالطرق السلمية، حيث لا تعد الأساليب القتالية من أدوات السياسة الخارجية"، ومن ثم فإن السياسة الخارجية هي أنشطة وأدوار تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، حيال مشكلة واقعة أو يتوقع حدوثها، يقوم

⁽¹⁾ Walter Carlsnaes, "Foreign Policy," in Walter Carlsnaes, Thomas Rise, and Beth A. Simmons (eds.), **Handbook of International Relations** (London: Sage Publications, 2002), P. 335.

⁽²⁾ James N. Rosenau, "Comparing Foreign Policies: Why, What, How," in J. N. Rosenau (ed.), **Comparing Foreign Policies: Theories, Findings, and Methods** (New York: Sage publications, 1994), P. 6.

بصوغها صناع قرار رسمين، بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين، ورصد تحولاتها، بناء على تصوراتهم المدركة في النسق الدولي، وخطتهم المعدة لإدارة النشاط الخارجي للدولة نحو وضعيات ايجابية.

2- السياسة الداخلية:

نلاحظ أن كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية تصنع وتصاغ داخل حدود الدولة وتنفذ من طرف المؤسسات المختصة فيها، فتوجه الأولى إلى الداخل لتحقيق أهداف داخلية، في حين توجه الثانية لتحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة⁽¹⁾؛ ونظرا لأن السياسة الدولية تتصف بالفوضى "Anarchy" الاناركية" كما يقول "جوزيف ناي" JosephNey و"ألكسندر فاندت" Alexander Wendt فإن الدبلوماسية تتيح لصناع القرار القدرة على عقلنية الحياة السياسية، لذلك نؤكد في هذا السياق أن السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية للدولة، فيما تعتبر السياسة الدولية مرتبطة بالنشاط الدولي للدولة.

تستخدم الدبلوماسية في السياسة الخارجية لدعم الدولة على تطويع إرادة الآخرين وإذا كانت السياسة الخارجية تهتم بالجانب التشريعي والتخطيط الاستراتيجي لدور الدولة الخارجي فإن الدبلوماسية تعتبر الجانب التنفيذي للدولة، جهاز تنفيذي يقوده دبلوماسيون بكل سرية، لذلك تكون السياسة الخارجية علنية وتكون الدبلوماسية سرية حتى تحقق أهداف الدولة.

⁽¹⁾ -Henry .A .KISSINGER, **domestic politics and foreign policy**, in ,jame n rosenau, International politic and foreignpolitic ,the free press , new York , 1969,p.260.

3- العلاقات الدولية:

هي تلك العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية بين الدول في تعاملها وتفاعلها مع بعضها البعض، حيث تأخذ هذه العلاقات شكل تكامل أو تعاون أو شكل صراع وذلك حسب طبيعة هذه الدول ومصالحها القومية والوطنية.

4- مسارات الدبلوماسية:

هي تلك الأفعال والأنشطة الحكومية وغير الحكومية والتي يقدمها الخبراء في المجال الدبلوماسي وذلك بهدف فض النزاعات وإحلال التعاون الدولي، وهناك العديد من المسارات تبدأ بالمسار الأول الرسمي الحكومي ضف إلى ذلك قطاع الأعمال وقطاع المجتمع المدني والإعلام، وهدف هذه المسارات هو التأثير في دبلوماسية المسار الأول أو تغييرها.⁽¹⁾

5- النشاط الدبلوماسي:

ينبغي على الدولة، بإعتبارها شخصا من أشخاص القانون الدولي، أن تتمتع بالقدرة لإقامة علاقات مع دول أخرى، وذلك وفق المادة الأولى من معاهدة مونتيبيديو 1933 لحقوق الدول وواجباتها⁽²⁾.

⁽¹⁾ زيدان زيان، سامية بن حجاز، دبلوماسية المسارات "قراءة في المفاهيم و الدور": دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، "المجلة الجزائرية للأمن والتنمية"، 2016/01/01، متحصل عليه: asjp.cerist.dz/en/article

⁽²⁾ إياد عيسى، اتفاقية مونتيبيديو لحقوق وواجبات الدول، 14 أكتوبر 2021، متحصل عليه: <https://www.achamilapress.com>

علما أن هذه الحقوق والواجبات لا تتغير بتغير الحكومات، وبما أن للدول الحق بإبرام معاهدة ما، فيتوجب عليها بالمقابل إقامة سياسة خارجية مع دول أخرى مستخدمة الطرق السلمية، وذلك عن طريق إنشاء علاقات بين أشخاص القانون الدولي تمهيدا لتحقيق أجندة هذه السياسة. ويتمركز هذا النشاط الدبلوماسي داخل مبنى سفارة بلد معين لدى الدولة المضيفة، إذ يعتبر السفير ممثلا مؤقتا لسيادة دولة معينة، وهناك قانون يحدد حقوق وواجبات الممثلين الدبلوماسيين، وهذه الامتيازات تقرر بموجب اتفاقيات دولية، أبرزها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية سنة 1961⁽¹⁾.

6- علاقة الدبلوماسية بالجوسسة:

الاعتقاد بأن التجسس هو أحد مهام الدبلوماسية ومرجع ذلك عدة اعتبارات منها:

1- الممارسات الدبلوماسية عبر العصور، فقديمًا كان ينظر للدبلوماسية على أنها عمل تجسسي، تقوم باستقصاء معلومات عن الشعوب الأخرى للتعرف على أوضاعهم، ولهذا كانت النظرة السائدة للدبلوماسيين أنهم جواسيس تم تجنيدهم من قبل دولهم للعمل لصالحها في الخارج.

2- مهمة استطلاع الأحوال والتطورات في البلد المعتمد فيه المبعوث.

3- وجود بعض ضباط الأمن ضمن البعثات الدبلوماسية.

(1) الحصانات والامتيازات الدبلوماسية: حماية قانونية للدبلوماسيين حول العالم، متحصل عليه: <https://edu.europeanboard.eu>

لا بد من التأكيد على أن الدبلوماسية والجاسوسية أمران مختلفان في طبيعتهما وأسلوب عملهما.⁽¹⁾

7- علاقة الدبلوماسية بالإستراتيجية وبالقانون الدولي العام:

أ/ علاقة الدبلوماسية بالإستراتيجية: الإستراتيجية هي استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية وبعبارة أخرى الإستراتيجية هي قيادة مجمل العمليات العسكرية، أما السياسة فهي التصور الخارجي للمصلحة الوطنية، والإستراتيجية ليست مجالا خاصا للعسكريين وحدهم، فهي بحكم امتدادها إلى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية تهتم مختلف الاختصاصين وعلماء السياسة والاقتصاد والاجتماع ورجال الإستراتيجية⁽²⁾

إن الدبلوماسية كالإستراتيجية كل في حينه، هي القدرة على تجميع العوامل الأولية لقوة الدولة في كل واحد ثم تقديره لتوجيهه إلى ما يحقق المصالح القومية للدولة من أقرب طريق وبأقل التضحيات، وذلك في ضوء تقدير مكانة هذه القوة من سلم القوى الدولية في النظام العالمي المعاصر⁽³⁾.

(1) حلا عماد محمد الزعبي، "موقف القانون الدولي من تجسس البعثات الدبلوماسية الدائمة"، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف-دقهلية، العدد 26، الجزء الأول (2023)، صص 402، 403.

(2) علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها- مؤسساتها- قواعدها - قوانينها (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001)، صص 36.

(3) محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية (أسيوط: المكتب الجامعي الحديث، 2007)، صص 122.

ب/علاقة الدبلوماسية بالقانون الدولي العام: فالقانون الدولي حسب الفقيه الفرنسي "فيلاس" (هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم روابط أشخاص المجتمع الدولي فهي تحدد حقوق الدول وواجباتها وكذلك أشخاص القانون الدولي الآخرين كما تقوم بتنظيم الاختصاصات الدولية)⁽¹⁾، أما الدبلوماسية فهي تعبير عن السياسة الخارجية ولها معنا مخالفا للقانون الدولي فهي عبارة عن مجموعة المبادئ المجسدة للمصالح القومية للشعوب المتفقة مع قدرتها والتزاماتها السياسية الخارجية ووسيلة لحماية الأمن والمصالح الذاتية للشعوب وطابعها الوطني.

والمقصود من أن القانون الدولي العام هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول، هو جميع القواعد السارية في العلاقات بين الدول، أو بصورة أو سع هي القواعد السارية بين أعضاء المجتمع الدولي التي تطبق داخل حدود دوله معينة على جميع الأفراد الخاضعين لسلطة هذه الدولة وإذا كانت الدبلوماسية كعملية تفاوض هي التي ترسي قواعد القانون الدولي من خلال الاتفاقيات والمعاهدات والعرف، فإن القانون الدولي العام من خلال أحد فروعها وهو القانون الدبلوماسي الذي ينظم هذه الدبلوماسية، وعليه نستنتج أن العلاقة ما بين الدبلوماسية والقانون الدولي العام هي علاقة تكاملية فالأولى تؤسس للثانية بينما الثانية تنظم الأولى وتضمن استمراريتها.⁽²⁾

(1)P.Vilas Droit international Public 2^{ème}édition pedon Paris,1970,p:10.

(2)علاء أبو عامر، المرجع السابق، ص.4.

أنواع الدبلوماسية:

للدبلوماسية المعاصرة عدة صور تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها في العمل الدبلوماسي، وتتمثل في الآتي:

- الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية، وهي تلك التي تقوم على المفاوضات بين البلدين.
- الدبلوماسية الجماعية أو ما تسمى بدبلوماسية المؤتمرات، وهي تلك التي تدعو إليها الدول والمنظمات الدولية، والوكالات الدولية المتخصصة.
- الدبلوماسية البرلمانية أو ما يسمى بـ "دبلوماسية المنظمات الدولية"، وهي تلك التي تمارس خلال الدورات العادية التي تعقدها المنظمات الدولية وذلك بوجود الوفود الدائمة للدول، ومنها تلك التي تتم في إطار اجتماعات منظمة الأمم المتحدة.
- الدبلوماسية الرئاسية أو دبلوماسية القمة، وهي تلك تمارس من قبل رؤساء الدول خلال لقاءاتهم واجتماعاتهم.⁽¹⁾
- الدبلوماسية الشعبية أو ما يصطلح عليها بدبلوماسية الإعلام، ويقصد بها العمل الدبلوماسي القائم على الاتصال والتعامل مباشرة مع الشعوب والتنظيمات السياسية المختلفة.

⁽¹⁾ سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.1، 2009)، ص 97-99.

- الدبلوماسية الاقتصادية، أو دبلوماسية المساعدات، وهي تلك القائمة على المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول بشكل ثنائي أو جماعي.

ب-الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية ودورها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، نجد العديد من الكتب والمقالات والرسائل الجامعية، ستقتصر الدراسة على ذكر بعضها، ومن أبرز الكتب التي تناولت هذه الموضوع، كتاب البروفيسور قوي بوحنية المتضمن لمقال مهم بعنوان: **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في أفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والاكتفاء الأمني الداخلي**، والذي حدد فيه دور الجزائر من خلال دبلوماسيتها لاحتواء منطقة الساحل الأفريقي وفق المتغيرات الدولية من جهة، والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الجزائرية من جهة، كتاب الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي، الأستاذة مريم براهيمية بعنوان **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد**، والذي يتناول التحولات التي جاءت بعد الحرب الباردة والتهديدات التي تطل منطقة الساحل الإفريقي، مع إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في مجابهة ومعالجة هذه التهديدات التي تشهدها المنطقة، نجد أيضا أطروحة دكتوراه للطالب فؤاد جدوب بعنوان **دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي** أين تطرق الباحث التهديدات الأمنية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي وتأثيرها على صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

وتناولت بعض المقالات موضوع مستقبلا لدبلوماسية في ظل التحولات الدولية

الراهنة للدكتور مصطفى بخوش.

ج-الإطار النظري للدراسة:

من أهم الاتجاهات والنظريات التي تهتم بدراسة وتفسير الدبلوماسية الجزائرية ودورها

في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية نجد:

1-اقترب الدور:

بشكل عام، اقترب الدور هو إطار نظري مكرّس لدراسة السلوك باستخدام فكرة الدور.

الفلاسفة وعلماء النفس والانثروبولوجيا الأمريكيون والأوروبيون كانوا من بين الكتاب الأوائل

في اقترب الدور. نذكر من بين الأمريكيين John، JosiahRoyce، Wendell James،

LewisHenry Morgan، Charles Horton Cooley، Dewey، وغيرهم. ومن بين

الأوروبيين نذكر Alfred Binet، PierreJanet، Emile Durkheim Max،

Edwin J. و Bruce J. Biddle عمل بعد ذلك جاء ferdinandScheler، وغيرهم.

Thomas المعنون "Role Theory: Concepts and Research" سنة 1966 ليساهم

بشكل كبير في تطوير اقترب الدور، حيث كان من بين أهدافهما تأسيس نظرية الدور

كتخصص في دراسة العلوم السلوكية.⁽¹⁾

⁽¹⁾SofianeSekhri، "The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in Third World Countries، " **African Journal of Political Science and**

استعمال اقتراب الدور في دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بدأ مع مقال Kal J. Holsti المعنون "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy" سنة 1970. في عمل آخر سنة 1987، درس Holsti الارتباطات بين تصورات الدور الوطني ونماذج المشاركة في الشؤون السياسية العالمية. مختصون آخرون في مجال العلاقات الدولية اتبعوا هذا الخط مثل Stephen G. Walker الذي ربط في عمله "National Role Conceptions and Systemic Outcomes" سنة 1979 السلوك النزاعي الموجه نحو إحدى القوتين العظميين من طرف دول ثالثة من جهة وكل من تصورات الدور الوطني لهذه الدول وتوقعات القوتين العظميين فيما يخص سلوك هاتئ الدول. في سنة 1987 نشر Walker كتابا هاما بعنوان: "Role Theory and Foreign Policy Analysis" جمع فيه وقوم مقالات حول نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية.⁽¹⁾

يفرق K. J. Holsti بين أربعة مفاهيم تساعد حسبـه في تحليل السياسة الخارجية، وهي أولاً، أداء الدور، تصور الدور، توصيف الدور، والمكانة.⁽²⁾ ويرى أن قرارات وسلوكات السياسة الخارجية يمكن أن يُنظر إليها كمحاولات لتمثيل تصورات الدور الوطني، حيث

International Relations, vol. 3, no.10 (October 2009), pp 424, 425. Available at <http://www.academicjournals.org/ajpsir>.

⁽¹⁾ *Ibid.*, 426.

⁽²⁾ K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", **International Studies Quarterly**, vol. 14, no. 3 (1970), p 240. URL: <http://www.jstor.org/stable/3013584>.

القرارات النموذجية هي على الأقل متوافقة مع هذه التصورات. والنسق الدولي يمكن تصوره تحليليا ليس كأنماط من التفاعل فقط، ولكن أيضا كتوزيع معين لتصورات الأدوار الوطني المختلفة في فترة معينة من الزمن. ونظرية الدور، بنقلها إلى النسق الدولي، تقدم إطارا لوصف أداء الدور الوطني وتصورات الدور، وكذلك لاستكشاف مصادر تصورات الدور هذه. ⁽¹⁾ ولقد قادت أربعة أسئلة رئيسية أبحاث أنصار اقتراب الدور لدى تحليلهم للسياسة الخارجية وهي:

- 1- ما هي مصادر تصورات الدور التي يحملها صناع السياسة؟
- 2- تحت أية ظروف بني تصور الدور الوطني؟
- 3- ما هي آثار مصادر وظروف السياسة الخارجية على قرارات وأفعال السياسة الخارجية؟
- 4- ما مدى توافق الاستراتيجيات والأفعال؟ ⁽²⁾

يمكن تعريف أداء الدور، حسب **Holsti**، بالسلوك السياسي الخارجي العام للحكومات. ويتضمن أنماط المواقف، القرارات، الاستجابات، الوظائف، والالتزامات اتجاه الدول الأخرى. هذه الأنماط أو القرارات النموذجية يمكن أن تسمى أدوارا وطنية. أما تصور الدور الوطني فيتضمن تعريفات صناع القرار أنفسهم للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولتهم، والوظائف، إن وجدت، التي يجب على دولتهم القيام بها بشكل مستمر في النظام الدولي أو في الأنظمة الإقليمية الثانوية. أنه صورتهم عن

⁽¹⁾ Ibid., pp. 246, 247.

⁽²⁾ Sekhri, op.cit., p. 427.

الاتجاهات والوظائف الملائمة لدولتهم اتجاه البيئة الخارجية. لتفسير مختلف تصورات الدور الوطني في الدول المختلفة يمكن أن ننظر إلى المصادر المتنوعة مثل الموقع والخصائص الطبوغرافية للدولة، الموارد الطبيعية والاقتصادية والتقنية، القدرات، السياسات التقليدية، المطالب السوسيواقتصادية والحاجات المعبر عنها عبر الأحزاب والحركات الجماهيرية أو جماعات المصالح، القيم الوطنية أو الإيديولوجيات، الرأي أو المزاج العام، وكذلك شخصية والحاجات السياسية لصناع السياسة المفتاحين. في حين ترتبط تصورات الدور الوطني كذلك، أو تتدعم، بتوصيفات الدور التي تأتي من البيئة الخارجية. مصادر توصيفات الدور هذه تتضمن بنية النظام الدولي، القيم الدولية النطاق، المبادئ القانونية العامة والقواعد والتقاليد، توقعات الدول مثل المعبر عنها في المنظمات الدولية والإقليمية، الرأي العالمي، المعاهدات، والالتزامات والتفاهات الأقل رسمية أو الضمنية. وأخيرا تحدث كل الأفعال دائما ضمن مكانة، أي في نسق من توصيفات الدور.⁽¹⁾

بالنسبة للمكانة، يرى **Holsti** أن اغلب سلوك السياسة الخارجية لا يحدث في وضع مماثل تماما للمكانة الاجتماعية. إذ انه بما أن الدول هي جمعيات **collectivities** متعددة الوظائف تعمل ضمن عدد غير محدود من مجموعات العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف في وسط غير منظم نسبيا، فإنه من الصعب تطبيق مفهوم المكانة (انساق من توصيفات الدور) كما تم تطويره في البحث الاجتماعي. ويمكن بدل ذلك استخدام فكرة المنزلة **status**

⁽¹⁾Holsti , **Op.cit** .,pp 245-247.

بما أنها أصبحت تستعمل في تحليل المطابقة stratification (تقسيم إلى طبقات) الدولية. أي نسق دولي له نمط من المطابقة يعكس التباينات في الانهماك في شؤون النسق، مدى الالتزامات الخارجية، القدرات العسكرية، الهيبة، المستويات الاقتصادية والتكنولوجية، وما شابهها. المصطلحات التقليدية مثل "قوة الكبرى"، أو "قوة متوسطة" لا تقيد بالضرورة حجم التأثير الدبلوماسي الذي تتمتع به الدول في أوضاع من العلاقات، بل تقترح تميزات خاصة للمنازل (جمع منزلة). كون هذه التميزات حاسمة أم لا في أذهان صناع السياسة يمكن أن يكون صعب الاختبار. لكن، رغم ذلك، يبدو أنه معقول الافتراض أن المسؤولين عن صناعة القرار والمتحركين باسم الدولة واعون باختلافات المنزلات الدولية أن سياساتهم تعكس هذا الوعي. فمثلا الدول "الصغيرة" تقدم دوريا خدمات الوساطة وحفظ السلام في حالات النزاع بسبب عدم انغماسها المباشر في مناطق الأزمات. هذه المنزلة الدنيا و المستوى المنخفض من الانهماك الدولي يسمح لها بالقيام بمهام يرفض المتنازعون ايلاءها لدول كبرى. لكن يجب أن نحفظ في أذهاننا أن فكرة المنزلة في السياق الدولي هي أكثر غموضا عن فكرة المكانة في السياق الاجتماعي. فالمكانات تتضمن مجموعات محددة بشكل جيد، وأحيانا مُخصّصة، من الوظائف وهي مبنية على توصيفات دور صريحة معبر عنها غالبا في شكل قواعد وقوانين تصف السلوك المناسب. المنزلة، خلاف ذلك، ليست بالضرورة مرتبطة بالوظائف؛ آثارها على سلوك السياسة الخارجي هي بشكل واسع مجهولة وغير مستكشفة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Ibid., p 242.

إذن، في مجال السياسة الخارجية يتصور صناع القرار ويفترضون أن دولتهم يجب أن تتبنى وتتجز سلسلة من المسؤوليات في النظام الدولي أو الأنظمة الإقليمية. حسب أنصار اقتراب الدور، هذه المسؤوليات والواجبات والالتزامات تُعرف في حقل السياسة الخارجية بالأدوار. بناء على اقتراب الدور، يمكن تقديم دول العالم كأنها تلعب تشكيلة من الأدوار مثل المساند للتحرك، القائد الإقليمي، المناهض للإمبريالية، الوسيط، الشرطي، وكيل مكافحة الإرهاب وغيرها.⁽¹⁾

2-المقاربة البنائية: **constructivist approach**⁽²⁾

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينيات كانتقاد للإتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، وكان nicoholasonuf أول من استعمل المصطلح في كتابه world of ourmaking حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنوية structuralism فالصور البنائي يقوم على شرح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية "بنية" structure وعضو agent، بحيث بالإمكان إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، والمجموعات الاثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن البنائية تركز على تأثير الأفكار،

⁽¹⁾Sekhri, **op.cit.**, pp 424, 425.

⁽²⁾ ستيف وولث، عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ، زيدان زيداني، متحصل عليه:

[Ir.html/www.geocities.com/adel_zeggagh](http://www.geocities.com/adel_zeggagh)

وهي تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس، ويشكل في الوقت نفسه المعتقدات والمصالح.

كما ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأنها امتلكت القدرة على تفسير هذا الحدث في ظل إخفاق الواقعية والليبرالية في ذلك، فالنظريات البنائية متعددة وهي لا تقدم لنا تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة.

فالواقعية والليبرالية الجديتان اللتان تهيمنان على حقل العلاقات الدولية تفترضان أن الدول تسعى وراء تركيبة تشمل القوة، الأمن، والثروة. لكن تبقى هذه بحاجة للتفسير في السياسة الدولية. فأَيّ نوع من القوة تريده الدولة؟ ولأَيّ غرض؟ وأَيّ نوع من الأمن؟ وماذا يعني الأمن؟ وكيف يمكن ضمانه؟ ونفس الشيء بالنسبة للثروة: أَيّ نوع من الثروة؟ ولمن؟ وكيف يمكن تحصيلها؟⁽¹⁾ هذه النظريات تفترض أن التفضيلات (preferences) ليست إشكالية (unproblematic)، أي أن الدول والفواعل الأخرى تعرف ما تريده وأن تلك الرغائب قابلة للتمييز بسهولة بالنسبة للباحثين. كذلك تُحدّد هذه النظريات مصدر تفضيلات الدولة في داخل الدولة.⁽²⁾ تؤكد Finnemore في هذا السياق أننا لا نستطيع فهم ما تريده الدولة دون أن نفهم البنية الاجتماعية الدولية التي هي جزء منها. فالدول متضمّنة في شبكات كثيفة من العلاقات الاجتماعية الدولية والعبرقومية التي تشكّل تصوراتها للعالم

(1) Martha Finnemore, *National Interests in International Society* (New York: Cornell University Press, 1996), Pp. 1, 2

(2) *Ibid.*, 7.

ودورها فيه، والمصالح ليست موجودة "هناك" تنتظر اكتشافها، بل تُبنى عبر التفاعل الاجتماعي. فهي تُصاغ في سياق المعايير والمفاهيم الدولية حول ما هو حسن ومناسب.⁽¹⁾

فهناك اتجاه للبنائية يركز على مستقبل الدولة ويعتبر إن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تفويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية.⁽²⁾

من جهة أخرى ترى البنائية أنه لا يمكن جعل النخبة الحاكمة عاملاً تابعا للجماعة فهناك تأثير متبادل بين النخبة الحاكمة المجتمع المدني والجماعة الاثنية، لدرجة يصعب تحديد مدخلاته input ومخرجاته out put.

ومنه ترفض البنائية فكرة الفصل التام بين العقلانية واللاعقلانية في سلوك الفواعل الاثنية، فلا وجود لسلوك مصلحي كلياً.

Wholly instrumental ولا إثاري كلياً fully altruistic يرى في هذا الإطار، figueredoweigost (1997م) أنه لا يمكن الفصل بين العقلانية واللاعقلانية ما دما عاجز عن عزل صناع القرار عن مشاعر الخوف والانتماء، لتتفق بذلك مع bell الذي يرى بدوره بأن الفصل بينهما يساهم على تسوية الظاهرة.⁽³⁾

⁽¹⁾ Ibid., 2.

⁽²⁾ ستيف وولث، المكان نفسه.

⁽³⁾ دندان عبد الغاني، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري ابستمولوجي، ص. 13.

وعموما النظرية البنائية حسب alexandrwengt تطرح ثلاث اقتراحات أنطولوجية أساسية هي كالآتي:⁽¹⁾

1- أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات

2- دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها

3- التداخل بين البنية structure، والفاعل agent

يتقاسم فالبنائيون عامة يتقاسمون فكرة أن السياسة الدولية ليست مسوقة بالعوامل المادية وحدها. فبدون إهمال أهمية هذه العوامل في صياغة السياسة الخارجية للدول، يجادل البنائيون بأن مصالح الدول وبالتالي سلوكها يتأثر بالعوامل الاجتماعية وبين-الذاتية مثل المعايير، الأفكار، الثقافة، والهوية⁽²⁾. فالعالم من حولنا كما يرى البنائيون مبني اجتماعيا (socially constructed). "اجتماعيا" تعني أن البنائيين يعطون وزنا أكبر للاجتماعي (مقابل المادي) في السياسة الدولية.⁽³⁾

⁽¹⁾toruoga, from constructivism to deconstructivism :theorising the construction and culmination identities.

⁽²⁾Bozdaglioglu, **Turkish Foreign Policy and Turkish Identity**: ,P. 22.

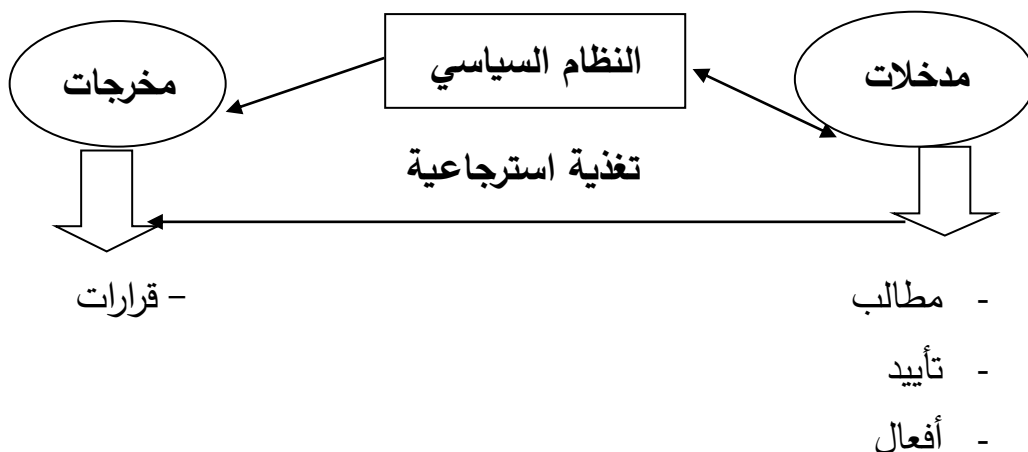
⁽³⁾Jeffrey T. Checkel, "Constructivism and Foreign Policy," in Steve Smith, Amelia Hadfield, and Tim Dunne (eds.) **Foreign Policy: Theories, Actors, Cases** (New York, Oxford University Press: 2008), p. 72.

3- اقتراب تحليل النظم System Approach-Analysis

يعتبر اقتراب تحليل النظم من أحد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية، كما أن إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية، لم يكن بطريقة مباشرة، بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال "بارسونز" Parsons، وهو "مانز" Hommans، وغيرهم، ومن خلالهم تمكن عدد لا بأس به من علماء السياسة من أمثال "دافيد إيستون" David Easton، و "جابريل الموند" Gabriel Almond.

يؤكد "إيستون" أن فكرة النظام كإطار تحليلي لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الإسترجاعية، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، مثلت نقطة مهمة في تطوير الدراسات السياسية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ فيصل براء متين المرعشي، "اقتراب تحليل النظم - الاقتراب النسقي System Approach-Analysis"، الموسوعة السياسية، 17-11-2017، متحصل عليه: <https://political-encyclopedia.org>



البيئة نموذج دافيدايستون للنظام السياسي البيئة

وفيما يلي نبذة عن كل هذه المفاهيم⁽¹⁾:

1- النظام System: هو وحدة التحليل الرئيسية عند "ايستون"، ويعرف النظام بأنه مجموعة من

العناصر المتفاعلة والمتراطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من

أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر، فهو يتمتع بنوع من

الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة

يتحرك بها، وعلى ذلك يعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من التفاعلات السياسية

التي تحدث داخل أي مجتمع والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة، ويتكون من

أربعة عناصر أساسية هي: المدخلات، التحويل، المخرجات، والتغذية

العكسية/الاسترجاعية.

⁽¹⁾ متحصل عليه: <https://www.scribd.com>

2- البيئة Environment: يشير مفهوم البيئة لدى "ايستون" إلى كل ما هو خارج حدود

النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته.

3- الحدود Boundaries: لم يوجد النظام السياسي في فراغ، بل هناك حدود تفصله عن

المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها، وإن كان هذا لا يعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام

السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية... إلخ التي تتم عبر الحدود، ويضيف

"الموند" و"بأول" إلى أن الحدود بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع إلى آخر،

وتتأثر بالأوضاع والقيم الثقافية والاجتماعية السائدة.

4- المدخلات Inputs: تشمل مدخلات النظام السياسي على كل ما يتلقاه هذا النظام من

بيئته، وطبقاً لـ "دافيد ايستون" تشمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين

هما: (1)

- **المطالب:** تشير إلى الرغبات الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بكيفية توزيع القيم

وتحقيق أهداف المجتمع، وهي قد تكون عامة كما قد تكون محددة، كما قد يكون التعبير

عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- **التأييد:** يذهب التأييد إلى الاتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام.

(1) متحصل عليه: <https://www.scribd.com>

5- المخرجات Outputs: يعرفها "دافيدايستون" بأنها مجموعة القرارات والأفعال

والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم.

ومن أهم الافتراضات التي يركز عليها الاقتراب نذكر:

- العملية السياسية عملية ديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمته الفرعية والبيئة بأنظمتها المختلفة.
- النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى بحكم أنه نظام إجتماعي قد فصل تحليليا عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة، ما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها أمر هام هو الافتراض الذي ينظر إلى الحياة السياسية على أنها تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة، وإن كان هو الآخر يؤثر فيها بدوره، وبما أن الحياة السياسية تُتقدم فهم على أنها نظام مفتوح، فإن المطالب حسب "دافيدايستون" تقدم لنا أحد المفاتيح المهمة لفهم الطرق التي من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام وعلى مخرجاته.⁽¹⁾

⁽¹⁾ فيصل براء متين المرعشي، "اقتراب تحليل النظم - الاقتراب النسقي System Analysis-Approach"، الموسوعة السياسية، 17-11-2017، متحصل عليه: <https://political-encyclopedia.org>

- النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لابد منها لاستمراره، والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر ويحافظ على بقائه.
- فرض البيئة على النظام ضغوط وهنا تشير إلى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام، ولا يمكن أن تمثل كلها ضغوطا على النظام، فبعضها قد يلعب دورا ايجابيا في استمرار النظام، بينما الآخر قد يكون محايدا فيما يخص بإحداث الضغوط، إلا أن الغالبية منها يحتمل أن تعمل في اتجاه إحداث الضغوط على النظام.
- النظام السياسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية⁽¹⁾.

⁽¹⁾المكان نفسه.

الفصل الأول

محددات الدبلوماسية الجزائرية

الفصل الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الأول: محددات السياسة الجزائرية

المطلب الأول: محددات البيئة الداخلية

المطلب الثاني: محددات البيئة الخارجية

المطلب الثالث: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الثاني: مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الجزائرية

المطلب الأول: السلطة التنفيذية

المطلب الثاني: السلطة التشريعية

المطلب الثالث: السلطة القضائية

المبحث الثالث: أثر تحولات السياسة الجزائرية على المسار الدبلوماسي

المطلب الأول: توجه الدبلوماسية الجزائرية قبل 2019

المطلب الثاني: توجه الدبلوماسية الجزائرية بعد 2019 إلى يومنا هذا.

المبحث الأول: محددات السياسة الجزائرية

تحتل الجزائر أهمية كبيرة من الناحية الجيوإستراتيجية، فهي ذو أبعاد إقليمية ومتوسطة وأفريقية وعربية، هذه الأبعاد الجغرافية المتعددة جعلت من سلوكها الخارجي له مكانة هامة فكل دولة لها محددات في سياستها الخارجية، ونعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، ولا يمكن أن تكون لهذه السياسة أي فعالية بدون وضع ورسم هذه المحددات التي تسمح لها من رسم استراتيجيات عمل وخطط لتنفيذ سياستها الخارجية والجزائر ليست استثناء ويمكن أن نحدد محددات السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي:

المطلب الأول: محددات البيئة الداخلية

1- المحددات الجغرافية:

(1) في القراءة الجيوبوليتيكية لأهمية أي موقع بالنسبة للدول يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الحدود، فهناك حدود إقليمية التي تدخل بين مناطق السيادة لكل دولة وحدود جيوبوليتيكية والتي تمتد إلى ما وراء الحدود وهي حدود أمنية حيث أن ما يحدث في دول التماس الجغرافي يؤثر على الأوضاع الداخلية مما يدفع بالدول إلى التدخل المباشر لتأمين الحدود الخارجية والنوع الثالث هو الحدود أو التخوم التي تمثل مناطق النفوذ وامتداد التأثير

(1) عبد القادر عبد العالي، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين المقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية، العدد 7 (جويلية 2017)، ص. 13.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

الجغرافي.⁽¹⁾ فالجزائر تعتبر دولة محورية في المنطقة وحدودها الجيوبوليتيكية غير ثابتة بل تتغير وتتمدد حسب قوتها والظروف المحيطة بها هذا من جانب ومن جانب آخر نجد أن الدول المجاورة للجزائر لا تعرف ثبات سياسيا وامنيا مما يجعل الحدود السياسية الجزائرية متأزمة كالصحراء الغربية وليبيا.

تتضمن العوامل الجغرافية الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.

ولطبيعة الموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير على سياستها الخارجية، فالدولة التي تتمتع بموقع إستراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثيرا في مجريات الأحداث الدولية، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالآزمات السياسية والتوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود⁽²⁾، وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها أثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دول أكبر منها من حيث المساحة والموارد، وبالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل

(1) عبد القادر عبد العالي، المكان نفسه.

(2) سميرة نصري، الموسوعة السياسية المعاصرة، (القاهرة: 1991)، ص.80.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

من تلك التي تملك هذه المواقع⁽¹⁾، وتحتل الجزائر مكانة إستراتيجية وجيوسياسية هامة فهي تقع وسط شمال إفريقيا مقابل القارة الأوروبية وتطل على بحر تجاري مهم هو البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين ثلاث قارات (إفريقيا، آسيا، أوروبا) ويبلغ طول سواحلها 1600 كلم . وتربع الجزائر على مساحة شاسعة تقدر بـ 2381741 كم²، تمثل 39.28% من مساحة المغرب العربي، تمثل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية⁽²⁾، مما أهلها أن تكون أكبر دولها مساحة بعد تقسيم السودان والعاشرة بين دول العالم من حيث المساحة، تمتد من الشمال إلى الجنوب على طول 1900 كم، ومن الشرق إلى الغرب 1200 كم، وأقصى امتداد للجزائر أفقيا يبلغ 1800 كم بين تندوف والحدود الليبية وتشترك الجزائر حدودها مع عدد من الدول هي: تونس، ليبيا، المملكة المغربية، النيجر، مالي، وموريتانيا، بالإضافة إلى الصحراء الغربية⁽³⁾.

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي لأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005) ص. 76.

(2) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص. 278.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، "الجزائر: معطيات جغرافية، تاريخ الاطلاع 2019/02/08.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

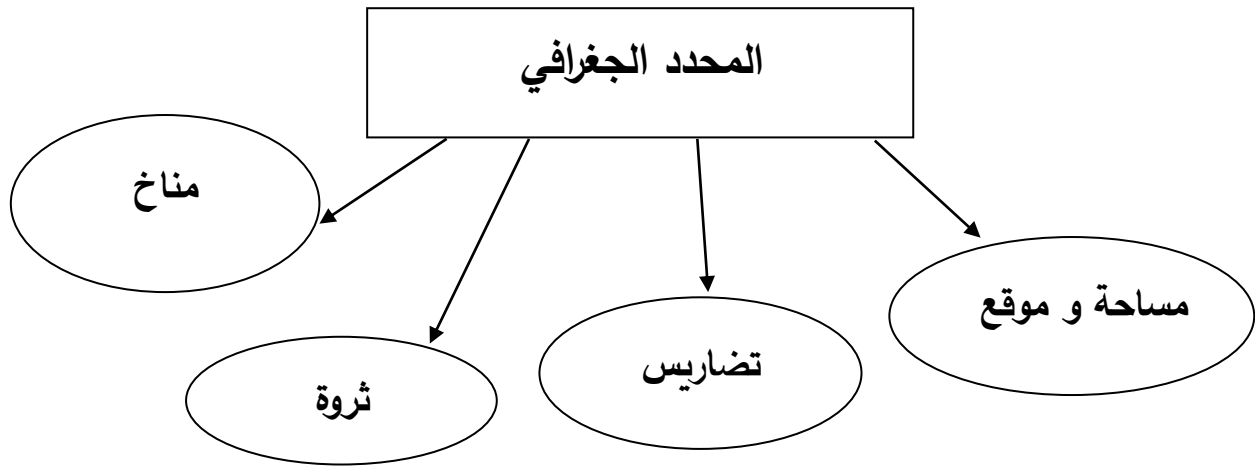
الخريطة رقم (01)⁽¹⁾: خريطة توضح حدود الجزائر



⁽¹⁾<https://arabic.mapsofworld.com>

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

فالسياسة الخارجية للدولة تتحدد بالموقع الجغرافي لها، حيث أن البيئة المحيطة بالدولة تفرض عليها انتهاج سياسات معينة تتوافق والوضع الإقليمي للدولة، وبالتالي يمكن القول أن العامل الجغرافي هو من العوامل المؤثرة في تحديد ليس فقط سياسة الدولة بل حتى في قوة أو ضعف الدولة ومدى تأثيرها وتأثرها بالبيئة الخارجية المحيطة بها، ولهذا يعتبر العامل الجغرافي عاملا رئيسا وحاسما في تحديد ملامح السياسة الخارجية للدولة واهتمامها بمجالها الحيوي وترتيب أولوياتها الجيوسياسية (1).



2- المحددات السياسية:

تقوم المحددات السياسية على عدة عناصر وأهمها الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري فهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية المتاحة للقائد السياسي كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للعملية السياسية (2).

(1) Elément de géopolitique : puissance chapitre 1, concept et concepteurs, université Paris 12 faculté de droit, Denis Touret.pdf. http://geopolitica.ase.ro/doc/curs16_4.pdf

(2) دالع وهيبة، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015، ص.118.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

كما تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور الأفراد في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وتراثه الديني، ويمكن ربط مسألة التدخل في الشؤون الداخلية من طرف الجزائر شيء سلبي بحكم الموروث الذي توارثه الشعب الجزائري من خلال تجربته الاستعمارية⁽¹⁾.

فالمحدد السياسي يحدد مدى قيام النظام السياسي على أسس الديمقراطية ونبذ العنف وعدم وجود انقلابات سياسية وعسكرية فهو بذلك يوحى بمدى قابليته لدى المجتمع الدولي مما يمكنه من التفاعل في بيئة سليمة ولها مصداقية وثقة وقبول لدى الأطراف الأخرى وفي المقابل عندما يكون النظام السياسي في حالة انغلاق وشمولي فان عملية صنع السياسة الخارجية لهذا النظام تكون محدودة الخيارات والبدائل وبالتالي تؤثر فيفعالية القرار.⁽²⁾ فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات عدوانية توسعية، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي، وهناك من يرى الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية، لأن الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار، وأكثر دقة في أدوات الاتصال والفعالية البيروقراطية، إلى جانب اتسامها بالقدرة على ضمان

⁽¹⁾ ميلود بن غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2011)، ص. 100.

⁽²⁾ جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (بيروت: 3 المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1985 تر: وليد عبد الحي، 1985)، ص. 110.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

سرية المعلومات وعدم تسريبها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية. كما أن مدى توفر الموارد السياسية للنظام السياسي من عدمه، له تأثير قوي على السياسة الخارجية، والمقصود بالموارد السياسية هو القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وتتمثل أساسا في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي كالموارد الطبيعية والقوى العاملة والنتاج الصناعي وقدرة النظام على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية، هذا بالإضافة إلى درجة التأييد الشخصي التي يتمتع بها النظام السياسي، بحيث تؤثر هذه المتغيرات الثلاث في قدرة النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجية، فكلما ازدادت هذه المتغيرات الثلاث زادت قدرة النظام السياسي على التصرف في مجال السياسة الخارجية⁽¹⁾ كما تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور الأفراد في التعامل الخارجي.⁽²⁾

ولهذا فمعظم الباحثين والمتخصصين يركزون على المحدد السياسي كمعيار أساسي في بناء السياسة الخارجية لأي دولة لأنه يقوم بصياغة القضايا والمسائل الناجمة عن

⁽¹⁾ إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (مركز الإسكندرية، 2005)، ص. 19.

⁽²⁾ ميلود بن غربي، المكان نفسه.

⁽³⁾ جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المكان نفسه.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

الآزمات والمشكلات وكذا طبيعة هذا النظام في حد ذاته وخصوصيته التي تعمل إما على إيجاد حلول بشكل متروى أو بدون عقلانية⁽³⁾.

والنظام السياسي في الجزائر عرف جملة من التحولات على صعيد الهيكل والاستقرار خاصة مع الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات والتضييق الخارجي الذي تم على الجزائر مما وضعها في إطار المدافع دائما عن مواقفها.

لكن نجد هنا أن الثقافة السياسية التي اكتسبها المجتمع الجزائري جعلت منه يدا واحدة في مواجهة الأطراف الخارجية وعدم السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية وهذا ما أعطى صلابة للموقف الخارجي الجزائري أمام الضغوطات الخارجية وهذا ما ميز المجتمع الجزائري بجميع مكوناته على عكس ما لاحظناه في المجتمعات الأخرى.

كما لا يمكن للمجتمع الجزائري إرسال جيشه خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام إذ يعني ذلك تدخلا في شؤون الغير، وهذا ما يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج حدود الوطن، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحريرية فان الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري لنصرة هذه الحركات التحريرية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع في الأوساط الشعبية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ب بوعلام، "الذكرى 34 لحرب أكتوبر 1973 اللواء الثامن الدر للجيش الشعبي في الجبهة"، الجيش، ع. 531 (2007)، ص ص. 52-55.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

إلى جانب أن الأحزاب السياسية في الجزائر ليس لها تأثير كبير بغض النظر عن التجربة التي عرفت الجزائر في فترة التسعينات والانفتاح السياسي مع تعديل دستور 1989 إلا أن هذه التجربة جعلت الأطراف الفاعلة والمتفاعلة مع الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي لا تذهب بعيدا في عملية التأثير في صنع السياسة الخارجية الجزائرية لتعقيد عملية صنع السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري إلا أن موقفها الإيجابي في مسألة عدم التدخل في الشأن الداخلي وكذا المسائل الأساسية كالقضية الصحراوية والوحدة الوطنية تعتبر خط أحمر بالنسبة للأحزاب سواء كانت معارضة أو موالية وهذا ما يعزز من دور صانع القرار الخارجي الجزائري.

3-المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية الأهم في السياسة الخارجية فهي تلعب دورا مهم في ربط الدول بمحيطها الإقليمي والدولي باعتبار الاقتصاد أهم عامل حيوي يحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن وبالتالي فهو يحدد بشكل أساسي حركية السياسة الخارجية واتجاهاتها نحو المجتمع الدولي.

فالمحددات الاقتصادية لأي دولة تقوم بالدرجة الأولى على العنصر البشري أو الموارد البشرية وهي الأهم بحكم أن الإنسان هو رأس المال الحقيقي لأي دولة وقوته،⁽¹⁾ إضافة إلى أنه عنصر مهم لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها

(1) ياسين طاهري، المتغيرات الدولية (عمان: المؤسسة العربية، 2005)، ص.10.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

الخارجية أثناء السلم والحرب مثلما هو الحال في الصين غير أن الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية، كما أن عدد السكان قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية، كالتطور التكنولوجي مثلا، كما أن الدول التي تعاني من قلة السكان، تصبح فيها عملية النمو الاقتصادي متوقفة على الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتوفير الرأسمال البشري، ما يخلق أعباء على السياسة الخارجية للدولة.

بالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدولة من حيث الأصول العرقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو أثنية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فلأقلية عدة مصالح وارتباطات تختلف عن مصالح وارتباطات الأغلبية، كما أن تلك الأقلية قد تضغط على الأغلبية لتحقيق مصالحها، وقد تستعين بقوى خارجية للتدخل لحمايتها، مما يهدد الأمن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات.⁽¹⁾

بالنسبة للجزائر فهي تتوفر على أكثر من 40 مليون نسمة، 70 % منهم شباب وهذه تشكل قوة ودافعية أساسية للاقتصاد الوطني، إذا استطاعت الدولة استغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق التنمية.

أما من حيث التركيبة السكانية فالجزائر لها خليط مكون من عناصر مختلفة حيث يمثل الأمازيغ وتشكل هذه المجموعة العرقية النسبة الأكبر من السكان، حيث تصل نسبتها إلى 99% من إجمالي عدد السكان كما تختلط الأصول العربية والبربرية للسكان، مما

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 1998، 2)، ص. 8.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

يصعب أمر التفريق بين المجموعتين، إلا أن نسبة 15% من السكان تعرف عن نفسها كبربر أصليين، وليسوا من أصل عربي⁽¹⁾ أين يتمركزون في منطقة القبائل والأوراس وتسمى بالقبائل يتوزعون في منطقة القبائل الكبرى والصغرى والشاوية في الأوراس والهضاب العليا أما العرب فأكبر تركيبة هي أولاد نايل يتمركزون في وسط الجزائر.

يشكل الأتراك أقلية في الجزائر، ويقارب عددهم مليوني نسمة من إجمالي السكان، ويعود أصل الأتراك في المنطقة إلى الدولة العثمانية التي قامت في المنطقة في القرن 16م وهؤلاء أيضا لا نفرق بينهم مع مكونات المجتمع الجزائري بل هم عنصر منه انصهر منذ قرون لكن ما يميزهم هم ألقابهم التي مازالت لها صبغة تركية، بالإضافة إلى عناصر أخرى من أصول أو رومية اقل من 1% يمثلون من تبقى بعد الاستقلال وأغلبهم من الفرنسيين والإسبان والايطاليين أو من أقاموا هنا في مراحل أخرى من الفترة الحالية.

إلى جانب الطوارق في الجنوب الجزائري فلهم خصوصية في المجتمع الجزائري فهم يتحدثون الأمازيغية ويعرفون بالرجل الأزرق، فهم يدخلون ضمن الأمازيغ المكون الأساسي للمجتمع الجزائري وهم مسلمين سنة مالكي المذهب، حيث يبلغ عددهم حوالي 250 ألف نسمة في ولايتي تمنراست وإيليزي وأدرار. فلهذا نجد المتغير والمكون البشري يلعب دورا مهم في التأثير على صانع القرار⁽²⁾.

⁽¹⁾Ethnic Groups in Algeria , <https://www.worldatlas.com/articles/ethnic-groups-in-algeria.html>

⁽²⁾ الطوارق، موقع الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/sepecialfiles/page>

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول⁽¹⁾، وهي مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير...الخ) والموارد الغذائية(كالقمح والذرة) والموارد الزراعية بأنواعها المختلفة وقد خصصت الجزائر مجهودا كبيرا لدعم القطاع الزراعي لكنها ما زالت عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه التوجه نحو الاستيراد، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أن توفرها يساهم في استقلاليتها النسبية، مما يعزز مكانتها ويجعلها فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية.

فالعوامل الاقتصادية لعبت دورا كبيرا في تحديد علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم احتياجاته الغذائية والصناعية من الخارج، كما يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة لها، الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية للجزائر تقع تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كلياً على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام إضافة إلى الضغوطات التضخمية والتهديد

(1) غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية (عناية: دار العلوم، 2007)، ص.273.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

الصحي المتوقع على الطلب، فإن أسعار النفط قد تعرف تراجعاً، ومن ذلك يتوقع ارتفاع في أسعار النفط سنة 2022 لتتراوح بين 60 و80 دولاراً للبرميل.⁽¹⁾ وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثراً عميقة على الاقتصاد الجزائري كما يجعلها عرضت لتأثيرات تقلبات أسعار النفط كحدوث الأزمات الاقتصادية كما حدث في الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 مما أدى إلى ارتفاع معدلات الديون الخارجية للجزائر إلى حدود 26 مليار دولار والعكس حيث عند ارتفاع الأسعار العالمية بعد 1999 أدى إلى انتعاش الاقتصاد الوطني وتنظيم برامج اقتصادية قوية كبناء السكنات والطريق السيار وغيرها مما جعل الجزائر محطة اهتمام دولي للاستفادة من هذه المشاريع الضخمة، خصوصاً أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتياً فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلاً هاماً لقوة الدولة، وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهايار.⁽²⁾

فالجزائر تقوم في الشق الاقتصادي على اقتصاد الطاقة أو بمعنى آخر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فقد سعى في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الانفتاح على العالم سياسياً واقتصادياً بالاعتماد على التنوع في الشركاء بحيث حاول الخروج من الشركاء التقليديين كفرنسا إلى دول أخرى خاصة إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين

⁽¹⁾ وزير الطاقة الجزائري: أسعار النفط ستتراوح بين 60 و80 دولاراً للبرميل في 29، 2022 ديسمبر 2021، متحصل عليه: attaqa.net

⁽²⁾ عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص. 28.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

وتركيا، كما لعبت مسألة إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مسألة جوهرية في رسم محددات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التكيف مع هذه الاتفاقيات.

ما نلاحظه من جانب آخر مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث لعب الشق الاقتصادي والمحافظة على المصالح الوطنية أهمية كبيرة في الانضمام إلى هذه المنظمة الاقتصادية.

كما يمكن أن نقدم مؤشرات اقتصادية حول الجزائر حيث ترتبط الجزائر في تعاملاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي أكثر من الدول المجاورة لها حسب الديوان الوطني للإحصاء حيث تحتل أفريقيا أقل من 1 بالمئة مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي استحوذ على 47 بالمئة من التعاملات الاقتصادية مع الجزائر.

أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فنجد أنه في الغالب مرتبط بقطاعات غير إنتاجية تتمثل في الأساس بالقطاع الإداري الذي يوظف أكثر من نصف اليد العاملة إلى جانب التربية الوطنية في حين الحرف والصناعة والفلاحة لا تستقطب أكثر من 2% مما يعطي مؤشرات أمام صانع القرار بضرورة التوازن الاقتصادي وكذا مواجهة انعكاسات هذا الوضع مع نسب البطالة وتزايد معضلة الهجرة غير الشرعية. وبخصوص الوضع الاقتصادي الخاص بالدين الخارجي الذي بلغ سنة 2015 حوالي 3 مليار دولار وتراجع أسعار النفط منذ 2014 ليرتفع إلى 3293 مليون دولار أمريكي في الربع الأول سنة 2024 من 3186 مليون دولار

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

أمريكي في الربع الرابع سنة 2023⁽¹⁾، وعلى الرغم من ذلك يتوقع صندوق النقد الدولي أن يُسجل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال سنة 2025 ارتفاعا بنحو 08.89 مليار دولار، ليصل إلى 268.89 مليار دولار، أي تحقيق نسبة نمو اقتصادي تصل إلى 3.5% بزيادة قدرها 0.5% عن سنة 2024، وفيما يتعلق بمعدل التضخم يُتوقع أن ينخفض إلى 3.7% سنة 2025 مقارنة بـ 9.3% سنة 2023. والحالة الاقتصادية العامة للجزائر مرتبطة بسعر البترول في الأسواق العالمية فمع تراجع سعر البترول في السنوات الأخيرة أثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني والذي أثر أيضا على السياسات العامة للبلاد ومنها السياسة الخارجية التي دخلت في رحلات ماراطونية من أجل التنسيق بين الدول المنتجة للنفط داخل منظمة الأوبك وخارجها من خلال تنظيم قمة الجزائر التي جمعت الدول المنتجة والخروج باتفاق أولي وهو خفض الإنتاج خاصة في ظل الصراع بين إيران والسعودية والتي تدخلت الجزائر للتوسط وحل هذا الخلاف للحفاظ على المصالح الوطنية وبالتالي نجد أن المحدد الاقتصادي له أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية.

4- المحدد الشخصي:

تؤثر مجموعة الخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية كالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي، كأن يكون ذا شخصية تسلطية أو يكون ميالا إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة⁽²⁾، فالعامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية

(1) الجزائر - الديون الخارجية، متحصل عليه: tradingeconomics.com

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 414.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

صنع القرار الخارجي خاصة في الدول النامية، وذلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدولة، بحيث أن شخص الرئيس يمثل فيها العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية هي في النهاية من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان تأثير شخصية صانع القرار كبير، فاتخاذ أي موقف خارجي يتوقف⁽¹⁾ على طبيعة معتقدات وتصورات صانع القرار وكيفية تقييمهم للموقف، كما أن الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي تؤثر على سلوك الدولة الخارجي وأيضا يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية وقد لعب المحدد الشخصي دورا مهما في بناء السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، سواء في صياغتها أو صناعتها، ويتأثر إدراك صانعي القرار الأحداث الدولية بتصوراتهم للعالم الخارجي وتتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانع القرار⁽²⁾ أين نجد أن شخصية الرئيس هواري بومدين كان لها الأثر في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية مع وزير الخارجية في تلك المرحلة عبد العزيز بوتفليقة من خلال وجود تأثير في عملية تأثير المعتقد الشخصي والبيئي على صانع القرار خاصة أن رؤساء الجزائر عاشوا مرحلة الاستعمار وكانوا مجاهدين ومناضلين في مرحلة الثورة التحريرية وهذا ما جعل البعد الثوري في السياسة الخارجية الجزائرية واضحا في إطار دعم حركات التحرر ومساندة الشعوب الضعيفة، والذي كان له دور أساسي في صنع الشخصية الجزائرية وهذا ما جسده القوانين بحيث من بين شروط

(1) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2003)، ص. 62.

(2) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية (الرياض: جامعة الملك سعود، تر: محمد السيد سليم، 1989)، ص. 248.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

الترشح لمنصب رئيس الجمهورية نجد ضرورة مشاركة المترشح في الثورة الجزائرية وعدم ممارسته أي عمل عدائي ضد الثورة التحريرية⁽¹⁾ وهذا مؤشر مهم في خصائص الشخصية القيادية الجزائرية.

ويمكن ملاحظة أهمية الشخصية كمحدد في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال دور رؤساء الجزائر بداية من الرئيس الراحل احمد بن بلة إلى غاية الرئيس عبد المجيد تبون، فالرئيس احمد بن بلة كانت له شخصية متميزة داخليا وخارجيا وانعكس هذا على صورة الجزائر خارجيا رغم عدم وجود توجه إيديولوجي واضح أثر ذلك على توجهات الجزائر الخارجية بين المعسكرين الشرقي والغربي، ونفس الشيء بالنسبة للرئيس الراحل هواري بومدين والذي كان يعتبر رمزا في دول العالم الثالث ويحظى باحترام دولي كبير، وكان مهتم ببناء مؤسسات ثابتة ومستمرة.

ويمكن أن نستشهد أيضا بالبعد الشخصي كمحدد في السياسة الخارجية الجزائرية مع الرئيس الراحل هواري بومدين والذي رفض زيارة فرنسا وكان يعتبره موقفا شخصيا وكذا موقفه مع السفير الأمريكي بالجزائر عندما عبر السفير عن موقفه بعد تقديم الجزائر طائرات حربية إلى مصر في حرب 1967 قائلا "إن أمريكا لا تنتظر بعين الارتياح لقراركم"، فكان جواب الرئيس بومدين "أيها السفير يجب أن تعرف أن الزمن الذي كانت فيه أمريكا تأمر والدول الصغيرة تطيع قد انتهى".⁽²⁾

⁽¹⁾ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996.

⁽²⁾ رابح عدالة، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف (الجزائر: دار المجتهد، 2013)، ص. 65.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

وتجدد موقف مشابه لهذا الموقف مع الرئيس شاذلي بن جديد مع بداية الأزمة الخليجية أو ما تعرف بحرب الخليج الثانية التي جاءت على إثر غزو العراق للكويت كما ذكرها الرائد لخضر بورقعة في مذكراته حيث قال "مع امتناع الجزائر عن دعم قرار جامعة الدول العربية بتشكيل قوة عربية بقيادة عربية فكان رد الرئيس الجزائري شاذلي بن جديد للسفير الأمريكي بالقاهرة أنه لن يرسل أي جندي إلى السعودية ورد السفير الأمريكي أن الرئيس الأمريكي يتفهم موقف الجزائر المتحفظ،⁽¹⁾ وبالتالي نجد أن الرئيس الشاذلي بن جديد فرض الشخصية الجزائرية في مواقف حاسمة وحساسة رغم الاتهامات التي توجه للرئيس الشاذلي بن جديد بأنه ضعيف الشخصية إلا أن الواقع في مثل هذه المواقع بينت دور المحدد الشخصي في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية.

وهذا يدل على السمات الشخصية التي يتمتع بها رؤساء الجزائر عموما لتأثرهم بالبيئة الاجتماعية والبعد الثوري في تكوينهم وقناعتهم في محاربة الاستعمار وعدم الخضوع.

ويمكن تلخيص سمات الشخصية لرؤساء الجزائر في الجدول الآتي:⁽²⁾

الجدول رقم 01: سمات الشخصية لرؤساء الجزائر

الرئيس	فترة الرئاسة	أهم السمات الشخصية
	1962	■ النزعة السلطوية

⁽¹⁾ متحصل عليه: www.echouroukonline.com، بتاريخ 2018/04/11

⁽²⁾ أفؤاد جدو، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2017/2018، ص. 203.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

أحمد بن بلة	1965/	▪ الأخلاق
هو اري بومدين	1965	▪ تكوين ثقافي عربي وإسلامي مع انفتاح على الغرب وثقافته
	1978/	▪ تتبع خطوات جمال عبد الناصر في الوصول والحفاظ على السلطة
		▪ ضبط النفس وتحكم ممتاز في الأعصاب
		▪ التريث في اتخاذ القرارات
		▪ قدرة وصرامة ومنهجية في تنظيم وتوظيف الكفاءات
شاذلي بن جديد	1979	▪ النزعة البراغماتية
	1992/	▪ التأثر بالمحيطين به
		▪ حب الرفاهية
محمد بوضياف	1992	▪ شخصية تاريخية من مجموعة الستة التاريخية
		▪ رجل وطني
علي كافي	1992	▪ رجل مجاهد وطني

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

▪ رفض الانفتاح الديمقراطي الذي شرع فيه شاذلي بن جديد ▪ اهتمامه بالاقتصاد	1994/	
▪ شخصية عسكرية تتميز بالصرامة ▪ الثقة التي حظي بها لدى قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ▪ لا تغلب عليه نزعة الحكم	1994 1999/	ليامين زروال
▪ شخصية مخضرمة ومتمرسة ▪ رصيد دبلوماسي ثري ▪ ثقافة واسعة وجراحة في اتخاذ القرارات الحساسة. ▪ نزعة ليبرالية	1999 2019/	عبد العزيز بوتفليقة
▪ بناء جمهورية جديدة وقوية من خلال إعادة ترتيب الأولويات والتأكيد على ضرورة فصل المال عن السياسة. ▪ تجديد شرعية وفعالية مؤسسات	ديسمبر 2019 إلى يومنا هذا	عبد المجيد تبون

الدولة.		
▪ تنشيط دور الخارجية الجزائرية من خلال دبلوماسيتها بالعمل الجاد وتجنيد الكفاءات الوطنية.		

وبالتالي نجد أن المحدد الشخصي في السياسة الخارجية الجزائرية كان له الأثر البالغ في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية وفقا لمعتقداته حيث وهذا ما جسدها في علاقاته مع الدول والمحيط الخارجي⁽¹⁾.

5- المحدد المجتمعي: هناك مجموعة من العناصر التي تبين أثر المحدد المجتمعي على السياسة الخارجية نذكر أهمها:

أ - خصائص الشخصية القومية: الشخصية القومية هي الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، وتعتبر من أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية⁽²⁾، وهذه الصفات العامة تتشكل من خلال مجموعة من الاعتبارات والمصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، بتلقين الأطفال القيم والعادات والتقاليد الوطنية. فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر على السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات.

ب- التوجهات المجتمعية:

(1) فؤاد جدو، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق، 203.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 226، 227.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

ويقصد بها مجموعة من الأفكار الأساسية التي توجه معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتشمل على مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية والإيديولوجية، ويقصد بالثقافة السياسية نمط توجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية وهي تلعب دورا مؤثرا في الاختيارات السياسية المتاحة للقادة السياسيين، وتميز الدارسون بين الثقافة السياسية التابعة التي يميل فيها المواطنون إلى تعظيم السلطة السياسية وتقويضها في اتخاذ القرارات الأساسية دون مشاركة حقيقية منهم، والثقافة السياسية المشاركة التي تميل فيها الأفراد إلى عدم إعطاء السلطة السياسية تقويضها في إتخاذ القرارات. أما الأيدولوجية فهي التي تهيء المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في إطاره المسؤولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافها⁽¹⁾.

ج- البناء التعليمي:فهو يحدد طبيعة وخصائص العناصر البشرية التي تشغل أجهزة ومؤسسات المجتمع ويرفع من مستوى التقدم الحضاري داخل هذه المجتمعات مما يخلف وعيا شعبيا يؤثر بشكل أو بآخر في توجهات السياسة الخارجية.

د- الرأي العام: ترى المدرسة الواقعية بان الرأي العام يتميز بصفات معينة أهمها عدم المعرفة، وعدم الاهتمام والتبسيط والتقلب الشديد، كما ترى بان صانع السياسة الخارجية يؤثر في الرأي العام أكثر مما يؤثر به، كما انه كثيرا ما يتصرف بعكس ما يراه الرأي العام⁽²⁾.

⁽¹⁾ ناصف يوسف حتي، نظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 203.

⁽²⁾ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: ذات السلاسل، 1985)، ص. 63.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

هـ- **المجتمع المدني:** ويتمثل في الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، حيث تعتبر الأحزاب السياسية من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية، ففي الأنظمة الديمقراطية التعددية فإن الأحزاب السياسية تحدد إلى درجة كبيرة نشاط ومجال السياسة الخارجية، أما في الأنظمة السلطوية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس إلى درجة كبيرة سياسية الحكومة وفي بعض الأحيان يعوضها في النشاط الخارجي، أما جماعات المصالح التي يقصد بها مجموعات من الأفراد تسعى لتحقيق أهداف مشتركة فيختلف تأثيرها على السياسة الخارجية باختلاف اهتمامها وتوجهاتها، على سبيل المثال أثر الجماعات الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط⁽¹⁾، وقد قدم صامويل هنتغتون بعض المؤشرات الموضوعية التي من خلالها يمكن تقييم فاعلية منظمات المجتمع المدني وهي:⁽²⁾

- القدرة على التكيف: يقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة معها، لأن الجمود يؤدي إلى تضائل أهميتها وربما القضاء عليها، كما أن هذا التكيف يجب أن يتم على ثلاث مستويات هي:

✓ التكيف الوظيفي: وهو قدرة المؤسسة أو الجمعية على إجراء تعديلات على

أنشطتها ووظائفها.

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 195-196.

(2) مليكة بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر (دراسة في الخلفيات التفاعلات والأبعاد)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997، ص. 153.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

✓ التكيف الزمني: أي استمرار المؤسسة لفترة طويلة من الزمن، فالديمومة

عنصر مهم لفاعليتها، ومؤشر لصمودها أمام الظروف وقدرتها التنظيمية.

✓ التكيف الجيلي: فالاستمرارية تسمح بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها،

وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار.

- الاستقلالية: وهو أن لا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد،

بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، ويعد الاستقلال المالي ضرورة لا بد

منها لاستقلال القرارات والأهداف.

- التعدد: بمعنى تعدد هيئات التنظيم، ووجود تنظيم سلمي داخلها من ناحية، وانتشارها

الجغرافي على أو سع نطاق ممكن داخل المجتمع من ناحية أخرى.

- التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه،

فكلما كان سبب الانقسامات بين الأجنحة والقيادات راجع إلى أسباب فكرية، وكان

الحل سلميا دل ذلك على تطور التنظيم، والعكس صحيح، أي كلما كانت الانقسامات

لأسباب شخصية وكان الحل عنيفا فذلك دليل على تخلف المؤسسة أو التنظيم.

و- درجة التجانس المجتمعي:

إن المجتمعات التي توجد فيها أقليات فهي مجتمعات غير متجانسة وأكثر عرضة

للصراعات الداخلية الأمر الذي ينعكس سلبا على بناء دولة قوية وبالتالي ينعكس أيضا

بالسلب على سياستها الخارجية، وهذا عكس الدولة التي تتمتع بتجانس مجتمعي والذي يزيد

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

من تماسكها ووحدة أفرادها، مما يعكس إيجاباً على السياسة الخارجية للدولة، فالوحدة الوطنية للدولة تزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب⁽¹⁾ لكن هذا لا ينطبق على كل الدول.

6- المحدد العسكري:

يلعب المحدد العسكري دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية الجزائرية، فامتلاك ترسانة عسكرية قوية وقيادات عسكرية ذات كفاءة إضافة إلى أسلحة الدمار الشامل يعطيها وزن وثقل دولي ويصبح لها تأثير على مجريات السياسة الدولية، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح المحدد العسكري في السياسات الخارجية لدول العالم أمراً مدرجاً فيها بل هو الموجه لها في المقام الأول فلا توجد دولة لا تضع في حساباتها التهديدات الأمنية التي تواجهها أو قد تواجهها إلا ورسمت لها استراتيجيات لمواجهةها في سياستها الخارجية والدفاعية في ظل تزايد التهديدات الأمنية في عالم اليوم.

أين نجد مثلاً فرنسا وضعت ما يعرف بالكتاب الأبيض في عهد الرئيس فرنسوا هو لاند والذي كان عبارة عن رسم استراتيجيات تعامل فرنسا أمام التهديدات الأمنية المحتملة لفرنسا وكيفية مواجهتها من خلال السياسة الخارجية وأيضاً الدفاع ونفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تضع استراتيجيات أمنية تعمل على تحقيقها في العالم وخاصة السياسة الخارجية لها.

⁽¹⁾ محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت: دار النهضة)، ص. 160.

لأمن تأثير على السياسة الخارجية الجزائرية على عدة مستويات وهي:

- **المستوى الإقليمي⁽¹⁾:** كان الهاجس الأمني عاملا أساسيا في دخول الجزائر لمختلف المبادرات وتوقيعها خاصة الموجهة لمكافحة الإرهاب سواء كانت متعلقة بالمنظمات الأفريقية أو العربية أو الدولية، خاصة أن الجزائر تضررت من الإرهاب بشكل كبير ومن بينها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي دخلت حيز التنفيذ في ماي 1999.

- **المستوى الأفريقي⁽²⁾:** سجلت القارة الأفريقية ما بين 1990 إلى 2002 أكثر من 296 عملية إرهابية وانعكس هذا الوضع المتأزم على الجزائر خاصة منطقة الساحل الأفريقي هذا الفضاء الذي يعتبر فضاء حيوي بالنسبة للجزائر، كما تعرضت الجزائر إلى العديد من الهجمات من هذه المنطقة مثل حادثة تقننورين بعين امناس، وهنا دخلت الجزائر في تنسيق مستمر مع المنظمات الدولية ودول الجوار.

والجزائر بحكم الأزمة الأمنية التي مرت بها أصبح الأمن محدا مهما في رسم سياستها العامة والخارجية بحكم التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر في محيطها الدولي والإقليمي سواء الفضاء المتوسطي أين عرفت تحولات مع التهديدات الموجودة في منطقة المتوسط كالهجرة السرية والجريمة المنظمة حيث اتجهت الجزائر إلى التعاون الإقليمي مع مجموعة

⁽¹⁾ وهيبه دالع، مرجع سابق، ص. 126.

⁽²⁾ ميلود بن غربي، مرجع سابق، ص. 102.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

5+5 لضبط الأمن المتوسط وهذا يندرج في سياستها الخارجية أين يحتل الملف الأمني

حصة الأكبر في نقاشاتها واجتماعاتها السياسية الإقليمية والدولية.

من جانب آخر التهديدات الاثنية من الحدود الشرقية خاصة بعد الأزمة الليبية جعلت

الجزائر تضع في أجندتها الخارجية مسألة حماية أمنها وهذا دفعها إلى إيجاد حلول لهذه

الأزمة ونفس الشيء مع الأزمة في مالي والتي انجر عنها تعقد في العلاقات الدبلوماسية

مع فرنسا عقب تدخلها العسكري في مالي.

وفي هذا الإطار نجد أن المحدد الأمني في السياسة الخارجية له أهمية كبيرة في رسم أي

سياسة خارجية لأي دولة والجزائر تلي اهتمام كبير بهذا الجانب في سياستها الخارجية

بحكم الموقع والتهديدات والبيئة الدولية.

إلى جانب الخوف المتبادل ما بين الجزائر والمغرب جعل هذا المتغير يؤثر في العلاقات

البيئية ويؤثر أيضا في محددات القرارات الخارجية لصانع القرار⁽¹⁾ بحيث تعرف صعودا

ونزولا تقاربا أحيانا وأحيانا أخرى تدنى في مستوى التفاعل الدبلوماسي.

فقضية الصحراء الغربية في سياقها الخارجي تعتبر عامل مؤثر في السياسة الخارجية

الجزائرية لأنها تمثل عمق حيوي أمني بالنسبة للجزائر من جانبها الغربي في ظل

التهديدات والأطماع المغربية.

(1) ميلود بن غربي، المكان نفسه.

المطلب الثاني: محددات البيئة الخارجية

من المستحيل بما كان فهم السياسة الخارجية للدولة انطلاقا من محدد واحد مهما بلغت أهميته ودوره تجاه قضية أو موقف معين، ويلعب المحدد الخارجي دورا في صياغة السياسة الخارجية لأي دولة لأنه⁽¹⁾ عبارة عن مجموعة من التفاعلات الدولية تحدث داخل النظام الدولي الذي يعمل بدوره كأحد المدخلات الأساسية التي من شأنها التأثير في صناعة السياسة الخارجية للوحدات المكونة له سواء كانت دولا أو نظاما إقليميا بمعنى أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، كما أنه يؤثر على سلوك تلك الوحدات.

ويعرف محمد السيد سليم المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد هي الوحدات الدولية، البنیان الدولي، المؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية⁽²⁾.

- الوحدات الدولية:

يرى "ولتز" بأنه كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وازدادت درجة استقرار النسق، أما ازدياد عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي، وقد أدى ظهور فواعل جديدة كالشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الغير حكومية وغيرها إلى تعقيد عملية السياسة

(1) محمد شلبي، "السياسة الخارجية للدول الصغيرة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006، ص. 17.

(2) محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 1998، 2)، ص. 257.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

الخارجية للكثير من الدول النامية وذلك بسبب لضغوط التي تتعرض لها من قبل هذه الفواعل.

- البنيان الدولي:

يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها، فقدرت الوحدات الصغيرة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية، لأن ذلك يؤدي إلى منع طرف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة أما حاليا في إطار البنيان الأحادي القطبية، فإن لسيطرة على باقي الوحدات المشكلة للنظام تكون شبه مطلقة، وذلك بما يخدم مصلحة الدولة المهيمنة.

-المؤسسات الدولية:

تؤثر المؤسسات الدولية خاصة القانونية منها على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيودا على التصرفات الخارجية للدول كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في عملية تسوية المنازعات الدولية، ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلية سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي⁽¹⁾.

(1) محمد السيد سليم، المكان نفسه.

- العمليات السياسية الدولية:(1)

إن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى، وكذلك المحيط الخارجي وما يسوده من ضوابط تفرض نفسها على صناع القرار كمستوى التقدم التكنولوجي، ودرجة التفاعل والاندماج في الاقتصاد الدولي .ومنه فإنه كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانيات التصرف وتناقص مجالات الاختيار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولة عن إتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وفي المقابل كلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف، وبالتالي تتسع مجالات الاختبار، وهذا ما جعل "لوبيجنس" يعتقد بأنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية لأن الدولة حيث تصوغ سياستها.

فمن الصعب على الدولة أن تبني سياسة العزلة في نظام دولي يتسم باستقطاب حاد(2)، يبدو جليا مدى عمق التأثير الخارجي على السياسة الجزائرية وذلك في طبيعة اختياراتها وتعاملاتها الدولية التي بينت تكيف الجزائر مع مختلف التحولات الدولية، إلا أن هذا التكيف اختلف بين تكيف إيجابي عمل في اتجاه تحقيق المصلحة الوطنية وفق المنظور الواقعي، وتكيف سلبي عمل في اتجاه تعزيز تبعية الجزائر للأطراف الخارجية حسب منظري مدرسة التبعية، فالبيئة الخارجية كما تفتح إمكانيات معينة للتصرف تضع الأخرى قيودا على

(1) محمد السيد سليم، المكان نفسه.

(2) ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص. 160.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

بعض إمكانيات التصرف الأخرى البديلة، ومنه فإنه كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانيات التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وفي المقابل كلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف وبالتالي تتسع مجالات الاختيار⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

قامت الدبلوماسية الجزائرية منذ تأسيسها على مبادئ ثابتة، وقد كانت دائما حريصة على تطبيق هذه المبادئ في جل القضايا التي خاضت فيها غمار الوساطة ولعبت فيها دورا بارزا، والجزائر رسمت مبادئها منذ الثورة التحريرية سواء عبر بيان أول نوفمبر أو مؤتمر الصومام أو كذا دساتير ما بعد الاستقلال في إطار سيادية الثوابت الوطنية في السياسة الخارجية.

حيث أكدت الثورة الجزائرية على الوحدة والسيادة الوطنية ورفض القمع والاحتلال الأجنبي والتدخل الخارجي، بالإضافة إلى محاربة التمييز العنصري الذي عانت منه الجزائر على مر فترة الاستعمار⁽²⁾.

ويمثل حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله وتحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب إحدى الثوابت التي يقوم عليها موقف الدبلوماسية الجزائرية⁽³⁾، وهي

(1) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص. 136.

(2) إسماعيل دبش، السياسة الخارجية الجزائرية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2017)، ص. 124.

(3) عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لشبكة تلفزيون الشرق الأوسط، Mbc، نيويورك، 2005/06/30.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

المبادئ التي تضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، والتي أقرتها العديد من المنظمات الدولية.

أولاً: حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

وهو مبدأ من المبادئ الأولى التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة الذي ينادي بضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة في علاقاتها الدولية، فكتافة العلاقات اليوم التي تربط الدول فيما بينها تولد دون شك مشاكل ونزاعات ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دورهم في تجميد النزاعات بين الدول الجوار ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها واعتبار الحرب مبدأ غير مشروع وعمل غير مقبول لحل المشاكل الدولية، وبالتالي فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى السبل السلمية كالوساطة والمفاوضات والتوفيق والتسوية القضائية والالتجاء إلى المنظمات الدولية والإقليمية⁽¹⁾.

والجزائر حتى قبل الاستقلال وفي ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال أي شكل من أشكال العنف وتدعو إلى "التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، وعند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو المنظمات الدولية ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون، فقد ساهمت السياسة الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية⁽²⁾. وخير مثال

⁽¹⁾ بالقاسم لحلو، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004، ص. 55.

⁽²⁾ محمد قجاني، ضبط الحدود الإقليمية للدول و مبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية، التونسية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990، ص. 173-175.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

على ذلك لجوء الجزائر إلى منظمة الوحدة الأفريقية لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك في إطار هذه المنظمة لأن الدول المغاربية والأفريقية التي تحبذ الحل السلمي في ظل الإطار المغاربي والأفريقي بهدف منع أي تدخل أجنبي من شأنه أن يلحق أضراراً بمصالح الطرفين، وبالتالي حافظت الجزائر على مبادئها كما هو مبين في دساتيرها.

ثانياً: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

حافظت الجزائر على دعمها لمبدأ تقرير المصير والتميز العنصري كأحد الثوابت السيادية في السياسة الجزائرية، فقد عملت بعد نيل استقلالها على دعم حركات التحرر ولا زالت ليومنا هذا تعمل على تجسيد هذا المبدأ من خلال تضامنها مع كل الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال.

فالتصور الجزائري وفق هذا المبدأ مستمد من نضالها الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية،⁽¹⁾ حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها وبذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.

ووقوف الجزائر إلى جانب الشعوب ودعمها في حق تقرير مصيرها ليس وليد اليوم بل نابع من تجربتها الصعبة في الكفاح ضد الاستعمار، وما تمارسه اليوم مع الشعب

⁽¹⁾khalfamameri«pelevinge aux source de la politique de l algerie » revue algérienne des internationales 04 (1986) ,pp. 16 –18

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

الصحراوي ودعمه ماديا ومعنويا لتقرير مصيره خير دليل على التزامها بتأييد الموقف الصحراوي في تقرير مصيره، وتأييدها للقضية الفلسطينية، ذلك أن أي قضية تحرر في العالم إذا لم تكن لها مساندة قوية فإنها قد لا تحقق هدفها في الكثير من الأحيان.

ثالثا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

نصت العديد من مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لهذا المبدأ، وتتنقيد به من خلال الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ما يؤسس لعلاقات دولية متينة وتتمينها بشكل إيجابي لتحقيق تعاون دولي⁽¹⁾ أي تعزيز التعاون بين الجزائر ومختلف دول العالم في مبادئ عادلة والحفاظ على الحدود الدبلوماسية في ما يخص الجانب الداخلي للدول وهذا خط سير السياسة الجزائرية الثابت الذي لم يتغير إلى يومنا هذا ونجد هذا المبدأ لم تنص عليه أي مادة في دستور 1963 إلا أنه كان موجودا في الخطابات الرسمية للدولة الجزائرية.

رابعا: مبدأ التعاون بين الدول

شكل هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن حيث ظهر بين الدول المستقلة حديثا ويكون عبر التشاور والهدف منه هو تدعيم وتنمية علاقات التعاون بين دولتين أو أكثر ويكون ذلك عن طريق إبرام المعاهدات والاتفاقيات، ويحكم هذا التعاون القانون الداخلي

⁽¹⁾ مرسى بشير، الأمن السيادي الجزائري و مقاربة الحدود الآمنة (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 351.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

للدول المتعاونة فيما بينها، ويشكل هذا المبدأ إلى جانب المبادئ السالفة الذكر أهمية كبيرة لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار في التصور الجزائري، والذي على إثره وقعت اتفاقيات التعاون مع الدول المجاورة والعديد من الدول الإفريقية حديثة الاستقلال.

حيث جاء في نص المادة 27: "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"⁽¹⁾.

خامسا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الإستعمار

ترى الجزائر أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الإستعمار هو إستمرار لمبادئ ثورتها لذا سعت ومنذ الإستقلال إلى تحديد وضبط حدودها مع الدول المجاورة، فهي تدرك أن في ضبط هذه الحدود ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ التعاون وحسن الجوار، لكن ومنذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب بعد الإستقلال كثفت من التمسك بحدودها، وفق اتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدات الرباط 1972/06/15 والتي من خلالها عالجت مشكل الحدود بينها وبين المغرب، بعدها التفتت إلى جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06 وتم التوقيع مع موريتانيا يوم 1983/12/13 ومع مالي يوم 1983/05/08 مع النيجر يوم 1983/01/05 أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الإتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956م⁽²⁾.

(1) المكان نفسه.

(2) محمد قجاني، مرجع سابق، ص.ص 305-307.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

وبالتالي سعي الجزائر بترسيم وضبط حدودها مع هذه الدول كان بهدف القضاء على كل أسباب التوتر والخلاف حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لإحترام وصيانة قداسة الحدود.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الجزائرية

تتم عملية صنع السياسة الخارجية ضمن مؤسسات وهياكل مختصة، ويقصد بهيكلية السياسة الخارجية "المؤسسات الرسمية التي تؤثر وتشارك في صنع السياسة الخارجية للدولة"⁽¹⁾.

وإن تأثيرها يختلف تبعا إلى حدود إمكانياتها بين متطلبات الأهداف ومحدودية الموارد للإنجاز مع التمسك بعدم إهدار ما هو متاح لدى الدولة وطبيعة نظامها السياسي، فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديموقراطية الأنظمة الحاكمة، ودرجة تطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟ وكيف يديرون الدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة ولصالح من؟ وأساليب هؤلاء في صنع واتخاذ القرارات؟، فكلما اتسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي من حيث عدد الأفراد، ومن حيث أدوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كلما كشف ذلك عن تطور حقيقي في أداء النظام السياسي نحو الديموقراطية، وبالتالي فإن احتمالات النجاح تصبح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية.

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: دار الجليل، ط.2، 2001)، ص.453.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

كما يعرف "سنايدر" هياكل صنع السياسة الخارجية على أنها: "تلك الأجهزة التي يناط بها صنع السياسة الخارجية والتي تتصرف على وفق العديد من القواعد والإجراءات والقيود والضوابط والتوقعات التي تسود داخل هذه الهياكل المسؤولة عن السياسة الخارجية"⁽¹⁾.

فأية دولة لصناعة سياستها الخارجية تتطلب مجموعة من العوامل المؤسسية والنظامية وتحديد فاعل رئيسي له سلطة صناعة واتخاذ القرار، من أجل بلورة أهداف تؤولها أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية وهو ما يتم تحديده من طرف الدستور ؛ وتفعيل آليات تنفيذه ويمكن القول أن من يتخذ القرار يتحمل المسؤولية ومن يطبق القرار يتحمل المسؤولية أيضا⁽²⁾. حيث تتم عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية وفق أطر حددها الدستور الجزائري من خلال مواده كما تلعب عوامل أخرى منها شخصية الرئيس وفعالية المؤسسات في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

أولا: هياكل صنع السياسة الخارجية

المطلب الأول: السلطة التنفيذية

1- دور رئيس الجمهورية: هو أعلى سلطة فيها وهو الذي يقوم بتمثيلها في علاقاتها الداخلية والخارجية، هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية ويعتبر من بين أهم صانعي السياسة الخارجية في الأنظمة السياسية الرئاسية في العالم والجزائر بحكم أنها تتبنى النظام الرئاسي

⁽¹⁾ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص. 236.

⁽²⁾ زياد عبد الوهاب النعيمي، "آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية"، الحوار المتمدن، العدد. 2516، 2009،

متحصل عليه: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158450>

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

فإنها أعطت لدور ومكانة الرئيس أهمية بالغة في صنع السياسة الخارجية، إلا أن الملاحظ في هذا الجانب بان دور الرئيس على مستوى السياسة الخارجية منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا له أهمية كبيرة في توجيهها وهذا إلى جانب دور شخصية الرئيس في ذلك.

فكل الدساتير التي عرفت الجزائر أعطت للسلطة التنفيذية مكانة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية بداية من دستور 1963 في مادته 58 أين أعطت لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياسيتين الداخلية والخارجية للبلاد، ونفس الشيء بالنسبة لدستور 1976 والذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها والشيء نفسه مع دستور 1996 من خلال المادة 77 التي تضمنت نفس المحتوى السابق، فحسب المادة 91 من دستور 2016 فمن صلاحيات رئيس الجمهورية الآتي⁽¹⁾:

- هو القائد الأعلى للبلاد.
- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني.
- يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.
- يرأس مجلس الوزراء.
- يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية، وينهي مهامه.

⁽¹⁾الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، متحصل عليه:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm>

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

- يوقع المراسيم الرئاسية.

- له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها.

-يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء.

-يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.

- يسلم أو سمة الدولة ونياشينها وشهاداتها التشريعية.

فهنا الرئيس لا يوجه فقط بل يقوم بكل مراحل صنع السياسة الخارجية الجزائرية بحكم منصبه السياسي وأيضا وزن السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية في جميع الأنظمة الخاصة بدول العالم الثالث، كما جاء المرسوم الرئاسي 02-403 المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الخارجية من خلال المادة 01 منه "تكلف وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وطبقا لأحكام الدستور بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة⁽¹⁾، والجدير بالذكر، أن السياسة الخارجية تتأثر بشخصية الرئيس واتجاهاته، ففي فترة حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة أعطى بعدا آخر لمنصبه كرئيس وإلى صنع السياسة الخارجية من خلال تجربته السابقة وظروف البلاد في تلك المرحلة عندما تولى السلطة بأن لن يكون ثلاث أرباع الرئيس بل رئيسا كامل الصلاحيات،⁽²⁾ فالجهود الدبلوماسية الجزائري في فترة الرئيس بوتفليقة كان مجهودا شخصيا سواء في الصياغة أو الأداء إذ نجد رئيس

⁽¹⁾دغبار رضا، "الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15 (جوان 2016).

⁽²⁾محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية-الايريتيرية (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، ص. 164.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

الجمهورية دائم الحضور شخصيا في الندوات أو الملتقيات الدولية والزيارات المستمرة للدول في كل القارات، خاصة خلال عهده الأولى حيث أنه قام بـ32 زيارة رسمية في ظرف سنتين، أما الرئيس عبد المجيد تبون فهو يشترك مع نخبة تمثل جانبا اجتهاديا منهوتتمتع بقدر كبير من حيث التأثير في عملية صنع القرار السياسي، وتشمل أبرز الشخصيات مثل المستشارين.

2-وزارة الخارجية:

تعد الدبلوماسية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية، والتي تشير إلى كيفية نقل قواعد السلوك السياسي الداخلي على مستوى العلاقات الدولية، بهذا المفهوم، تكون أمام وظيفة التنفيذ، هذا من جانب، ومن جانب آخر، إن تحقيق مصالح الدولة يكون من خلال استخدام القنوات السلمية في العلاقات الدولية، والتي تتركز حصرا في وظيفة وزارة الخارجية الجهاز الذي يضطلع ويشرف على النشاط الخارجي للدولة.

وترتبط كل وزارة خارجية بشبكة من السفارات في الخارج وهي بدورها تشكل الآلة الدبلوماسية للدولة، ونلاحظ أنها لا تتصل بالتنفيذ فقط بل تساهم إلى حد كبير في صنع السياسة الخارجية للدولة وتوجيهها، فالدبلوماسية كنشاط حكومي لا تشير إلى أداة سياسية فحسب بل تتصل أيضا بعملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها بأكملها.

وتبعا لذلك، يمارس وزير الخارجية في الجزائر الاختصاصات التي حددت في

المرسوم الرئاسي 02-403 المؤرخ في 2002/12/01 المحدد لصلاحياته.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

ومن مهامه إدارة الأعمال الدبلوماسية والعلاقات الدولية من خلال استخدام القنوات السلمية ويعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات، وهو أيضا مكلف بتنفيذ السياسة الخارجية، وهذا على النحو التالي:⁽¹⁾

✓ تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر وإدارة علاقاتها الدولية.

✓ تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية.

✓ تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.

✓ تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإداراتها.

✓ تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج.

✓ المشاركة في إعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية، والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين.

✓ تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديثها.

⁽¹⁾رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26/10/2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

كما جاء في ذات المرسوم تنظيم الإدارة المركزية إلى مديريات فرعية تختص بالدوائر الجغرافية بدل ما كانت عليه في المرسوم السابق 04-174 والتي قسمها إلى دوائر أين أصبحت حسب المنشور الجديد عبارة عن مديريات كما يلي⁽¹⁾:

- المديرية العامة للبلدان العربية
 - مديرية العلاقات الإفريقية وأوروبا.
 - مديرية خاصة بأمريكا الشمالية واللاتينية ومديرية خاصة بآسيا.
- لقد عرفت وزارة الخارجية تحولا بتاريخ 20 ماي 2017 وهذا بتعيين رمضان لعامرة وزيرا للدولة وزيرا للشؤون الخارجية والتعاون الدولي وتعيين عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، وهذا الانقسام على مستوى وزارة الخارجية انتهى بإقالة رمضان لعامرة وتعيين عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون الخارجية أي عودة هذه الوزارة إلى حقبة واحدة⁽²⁾.

كما تلعب السفارات المتواجدة عبر مختلف البلدان دورا كبير في تنفيذ السياسة الخارجية، حيث يعتبر السفير ممثل لرئيس الجمهورية الذي يعتبر بصفته مفوضا للحكومة الجزائرية لدى دول أو منظمات متعددة.

(1) رئاسة الجمهورية، المكان نفسه.

(2) محمد مسلم، "وزارة الخارجية مناصفة بين لعامرة ومساهل"، تاريخ الاطلاع: 2019/02/01، متحصل عليه: <https://www.echoroukonline.com>

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

والواقع أن دور وزارة الخارجية يبدأ من اللحظة التي تحدد بها القيادة السياسية أولوياتها الخارجية عبر ما تتلقاه من جهاز الدبلوماسية وغيره من مدخلات ومعلومات وصياغة بدائل الحركة السياسية، ثم يتولى صانع القرار اختيار البدائل وتحديد القرارات، التي تساهم بالدور البارز للدبلوماسية في تنفيذها بالتعاون مع غيرها من أجهزة الدولة.

المطلب الثاني: السلطة التشريعية

للسلطة التشريعية (يمثل مجلس الأمة بمعية المجلس الشعبي الوطني السلطة التشريعية) دور أساسي في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، إذ باتت تشكل إحدى المقومات الأساسية للأنظمة السياسية التي تستمد الكثير من مشروعيتها سلوكياتها من هذه المؤسسة المكونة أصلا من الممثلين للقاعدة الشعبية وهذا الدور يختلف من نظام سياسي إلى آخر، ⁽¹⁾ ففي الديمقراطيات التعددية يلعب البرلمان دورا لا يستهان به في رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية في حين أن هذا الدور يكاد ينعدم في كثير من دول العالم الثالث وفي الكثير من الدول الشمولية والتسلطية، إلّا أن هناك أصول مشتركة لها في كل الدول فصلاحياتها في الشؤون الخارجية أقل من صلاحيتها في الشؤون الداخلية، ويرجع ذلك إلى السرية التي تتم بها الشؤون الخارجية، كما أن السلطة التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات الشؤون الخارجية وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة. ولذلك يمكن تجسيد دور البرلمان في السياسة الخارجية من خلال

(1) محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص. 64.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

محور تمثل أحد طرفيه الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد حيث يسيطر هذا الأخير على مختلف الاختصاصات والوظائف السياسية ويمثل الطرف الآخر الأنظمة الديمقراطية الغربية أين تؤدي عملية التقييم والمراقبة التي يقوم بها البرلمان إلى ممارسة تأثير تعبر على السلوكيات الخارجية لهذه الدول أما بقية الأنظمة السياسية فتتمثل مواقع مختلفة بين طرفي هذا المحور تبعا لدرجة ديمقراطيتها وانفتاحها الفكري والسياسي، لكن بالنسبة للجزائر فان هذا الدور يمكن أن نقول عنه بأنه محدود بسبب الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية وأساسا رئيس الجمهورية ومن ثم وزارة الشؤون الخارجية، بحيث لم يبق للبرلمان سوى بعض الأدوار والتي ذكرت في المادة (148) من دستور 2016 نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: (1)

- الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- فتح مناقشة حول السياسة الخارجية بمناقشة البرلمان لبرنامج الحكومة وبيان سياستها العامة ومشاريع قوانين المالية.

تساهم الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها ممثلة في السلطة التشريعية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية لمساعدة السلطة التنفيذية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالعدوان مثال على دولة من الدول فيبدي البرلمان رأيه بهذا الخصوص، إضافة إلى مساهمته في سن القوانين الخاصة بمجال السياسة الخارجية

(1) بوزيد عائشة، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية - قضية الصحراء نموذجا-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017، ص.85.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

ومساعدة السلطة التنفيذية في ذلك، كما يقتصر دور السلطة التشريعية بالتعاون مع وزارة الداخلية في السياسة الخارجية ما تعلق منها بمواضيع الحالة المدنية للجالية الجزائرية بالخارج من خلال تقديم أسئلة شفوية وكتابية لوزير الشؤون الخارجية في ما يخص القضايا والمسائل المتعلقة بهم والمصالح الوطنية وخاصة أن البرلمان يضم ممثلين عن الجالية، ومنه يتضح أن البرلمان دوره محدود في الجزائر فهو قائم على المصادقة النهائية ولا يشارك في عملية صنع ولا تنفيذ السياسة الخارجية لأنها من صلاحيات رئيس الجمهورية ووزارة الخارجية، فهو يلعب دور المساعد فقط.

المطلب الثالث: السلطة القضائية

استقلالية السلطة القضائية عن بقية السلطات وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات باعتبارها من أحد أهم السلطات في الدولة، تصدر أحكامها تبعا للقانون، والتي تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، كما يمارس القاضي دوره باستقلالية خاصة فيما يتعلق بالرقابة القضائية على دستورية القوانين وتفسير نصوصها التشريعية، ولا يسمح لأي سلطة بالتدخل في شؤون العدالة⁽¹⁾.

ثانيا: دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الخارجية

تضطلع المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الجزائرية، وتولي العسكريين مقاليد الحكم، دورا في عملية صنع القرار فهي تلعب دورا في صناعة السياسة الخارجية بحكم

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 454.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

المكانة التاريخية والسياسية التي تحتلها والتي تضمن لها الهيمنة على بعض القرارات بطريقة غير مباشرة من خلال تحكمها في مؤسسة الرئاسة التي ارتبطت معها بعلاقة وثيقة منذ الاستقلال، لذلك يعتبر الجيش قوة مؤثرة وحاسمة في المشهد السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث أن تجربة الجزائر السياسية بينت بأن الجيش كان دوماً هو الفيصل الذي يحسم الموقف فقد استطاع الرئيس الأسبق أحمد بن بلة الوصول إلى الحكم بدعم من العسكريين وبعيد منافسيه كما حدث سنة 1963. كما تم الإطاحة به يوم 19 جوان 1965 من طرف هواري بومدين الذي كان يرأس أركان الجيش الوطني الشعبي مستعملاً المؤسسة العسكرية والجيش قام بحسم الخلاف في من يتولى منصب الرئيس بعد وفاة هواري بومدين 12 ديسمبر 1987.

وتتبع أهمية دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية في الآتي:⁽¹⁾

- أنها تمتلك وسائل السياسة الخارجية التي قد تستخدم لتحقيق أهداف دفاعية أو هجومية تحقيقاً للأمن الوطني.

- أنها تمتلك وسائل الإكراه في المجتمع، ولذلك بإمكانها في كثير من الحالات أن تقرر من يكون الحاكم بالخصوص في دول العالم النامي.

يتعين تحليل العلاقات المدنية والعسكرية في حكومة الأقلية العسكرية وفي الدول الشمولية وفي الموقع والمجتمع الديمقراطي، ورغم ذلك فالدستور الجزائري واضح في هذه

(1) أحمد يوسف أحمد، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990)، ص. 523.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

المسألة من خلال تحديد دور الجيش وهو الدفاع عن السيادة الوطنية وحماية البلاد من المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، غير أن الخلافات التي كانت بين رئيس الجمهورية وقيادة الجيش في الكثير من المناسبات مردها إلى رغبة الرئيس في الحد من نفوذهم إلا أنه لا يمكنه الاستغناء عنهم في العديد من القرارات وهذا ما يتبين من خلال القرارات والبيانات التي تصدر من بينها إعادة هيكلة بعض مؤسسات الجيش كمديرية الاستعلامات.

كما تؤدي أجهزة المخابرات العامة دورا واضحا في السياسة الجزائرية من خلال تزودها تقليديا ونظريا بمعطيات ومعلومات حول قضايا السياسة الخارجية ولكن احتواء وظيفة مصالح المخابرات على نشاطات سرية وغير مهيكلة فإن ذلك يخولها القيام بدور حاسم في السياسة الخارجية من خلال أعمال التجسس ومساندة الأطراف التي تقوم بانقلابات عسكرية⁽¹⁾، وقد الحق برئاسة الجمهورية وهنا تصبح عملية صنع السياسة الخارجية من طرف الجيش جزء من مؤسسة الرئاسة، كما قام رئيس الجمهورية بإقالة أهم ركائز في الجيش حسب المرسوم الرئاسي الصادر في 23 جويلية 2015.

إلا أن التحولات التي حدثت مع قدوم الرئيس عبد المجيد تبون دفعت إلى تبني مقاربة أخرى تقوم على إعادة هيكلة الأجهزة الفاعلة في المؤسسة العسكرية وبالتالي عملية صنع القرار الخارجي خاصة وحدة الاستعلام والأمن المعروفة بـ دي ار اس D.R.S⁽²⁾

(1) حسين بوقارة، السياسة الخارجية، ص. 71.

(2) رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 17-199 المؤرخ في 15 جوان 2017، يتضمن إعادة هيكلة مديرية الاستعلام والأمن، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 38، 2017، ص. 5.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الثالث: أثر تحولات السياسة الجزائرية على المسار الدبلوماسي

ترتبط سياسة أية دولة بمتغيرات، تختلف باختلاف الدول والظروف فهي السبيل الذي من خلاله تحدد أهدافها المنشودة والأدوات التي تستخدمها على تحقيق مصالحها وتنفيذ أهدافها، لذاوجب دراستها دراسة جوهرية، ومما لا شك فيه أن الجزائر عاشت أحداث وتطورات حالية ألقت بظلالها على سياستها الخارجية، وكان له الأثر على حركتها الدبلوماسية.

المطلب الأول: توجه الدبلوماسية الجزائرية قبل 2019

سعت الجزائر جاهدة منذ إستقلالها على العمل لتفعيل دورها الدبلوماسي واثبات مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، وقد تميزت فترات أدائها الخارجي بالتذبذب بين قوة وركود وهذا تبعا لمتغيرات كل من البيئتين الداخلية والخارجية.

ومن التحديات الكبيرة التي واجهتها الدولة الجزائرية هو ما مرت به من متغيرات وأحداث سياسية وأمنية صعبة فرضتها عليها بيئتها الداخلية منذ أكتوبر 1988 أسفرت عن بداية العنف واندلاع الإجرام الإرهابي الذي كان له التأثير البالغ على سمعة ومكانة الجزائر في وقت كانت مقبلة فيه على انفتاح سياسي واقتصادي سنة 1989، وكانت الأزمة في الجزائر حينها قد حصدت قرابة 150 ألف شخص وخلفت خسائر بأكثر من 30 مليار دولار⁽¹⁾، فكانت أولى أولوياتها هي ضمان أمن الأشخاص والممتلكات أمام همجية

⁽¹⁾الجزائر في عهد بوتفليقة، متحصل عليه: <https://ar.wikipedia.org/wiki>.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

الجماعات الإرهابية، ما جعلها مغيبة عن الساحتين الإقليمية والدولية،⁽¹⁾ ومع وصول الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم (1999-2019) شرع في البدء بجملة إصلاحات على المستوى الداخلي في برنامج واسع لتعزيز دعائم الدولة الجزائرية من خلال إصلاح كل هياكل الدولة ومهامها، والمنظومة القضائية والمنظومة التربوية واتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية الجريئة شملت على وجه الخصوص إصلاح المنظومة المصرفية قصد تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري ما مكن الجزائر من دخول اقتصاد السوق وإعادة رفع نسبة النمو الاقتصادي⁽²⁾، وهذا بمشاركة كل من الأحزاب السياسية المعتمدة ومنظمات من المجتمع المدني بجميع أنواعها وشخصيات وكفاءات وطنية. وأفضت هذه العملية إلى اعتماد قوانين جديدة بداية سنة 2012 لتنظيم الحريات العامة كمرحلة أولى (نظام الانتخابات والأحزاب السياسية والجمعيات ومشاركة المرأة في المجالس المنتخبة والإعلام)، إضافة لإنضمام الجزائر إلى ثمانية موانئ ومعاهدات دولية من أصل تسعة رئيسية في مجال حقوق الإنسان، وخمسة معاهدات إقليمية إضافة إلى العديد من الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما عمل على إخراج الجزائر من دائرة الانطواء والتوجه بها نحو الخارج وقد أشاد المجتمع الدولي بنتائج المصالحة الوطنية في الجزائر، ويرجع بالدرجة الأولى إلى شخصية الرئيس (خاصة وأنه تولى منصب وزير الخارجية من سنة 1963 إلى سنة

⁽¹⁾ عبد القادر مساهل، دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب التجربة الجزائرية، ديسمبر 2016، ص.6.

⁽²⁾ الجزائر في عهد بوتفليقة، مرجع سابق.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

1978) وإعادة مكانة الدبلوماسية الجزائرية في الخارج⁽¹⁾ منطلقا من فكرة أساسية مفادها أن الجزائر تتميز بالعمق الإستراتيجي متمثلا في البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، وهو موقع تتفرد به مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، وهي ميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية وليست دولة ارتكاز بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، فتحركت في الدائرة المغاربية ثم الدائرة الأفريقية والعربية ثم الدائرة العالمية خاصة في ظل الدول الكبرى والتي انتهجت معها سياسة التكيف.

فبعد العشرية السوداء وما صاحبها من تخريب للاقتصاد الوطني وأحداث وطنية،⁽²⁾ اعتمد الرئيس ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وأجرى إستفتاء عام عليه، وافقت عليه الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري (97.38% من الأصوات التي أيدت الميثاق بنسبة مشاركة قياسية بلغت 79.76%)، فكانت بذلك مبادرة حاسمة في تحديد مستقبل البلاد.

فكان الدور الدبلوماسي الجزائري مهتما بمكافحة الإرهاب وحشد الجهود الإقليمية والدولية خاصة منها الأفريقية لمجابهة هذه الظاهرة واستحداث منصب وزاري للشؤون الأفريقية حيث عقدت اتفاقية الجزائر للإرهاب عام 1999 التي تضم 13 مادة حيث حددت

⁽¹⁾ محمد الأمين بن عائشة، بوتفليقة مهندس ومنفذ السياسة الخارجية الجزائرية، 2013/01/24، متحصل عليه:

http://www.bouteflika.com/htm C:/Users/ASUS/Desktop/-الجزائرية-الخارجية-السياسة-ومنفذ-مهندس-بوتفليقة-

⁽²⁾ الجزائر والقضاء على الراديكالية تجربة للتبادل، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، سبتمبر 2015.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

الاتفاقية صيغ التعاون لمكافحة الإرهاب وتطوير أساليب المراقبة البرية والبحرية والجوية والتنسيق القضائي وتبادل المعلومات، وتبنت الجزائر مشكلة الإرهاب والنزاعات في القارة مؤكدة على الحلول السلمية، حيث دخلت في وساطة في الكثير من الأزمات، أبرزها أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران وتسوية النزاع بين إيران والعراق عام 1975 وإنهاء أزمة الطائرة الكويتية المختطفة عام 1988⁽¹⁾، وكذا الوساطة بين الطرفين الإريتيري والاثيوبي وتمكنت من الوصول إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في الجزائر في 2000/01/18⁽²⁾.

انطوت الجزائر بالتركيز في مشاكلها الداخلية⁽³⁾، وهذا التوقع كان في مصلحة العديد من الدول التي كانت تريد ألا تخرج الجزائر من صراعاتها وتمزقها الداخلي، وألا تسترجع تلك الواجهة الدبلوماسية التي كانت تعرفها.

تعرض الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة لوعكة صحية حرجة أبريل 2013، ومع ذلك فاز في إنتخابات العهدة الرابعة سنة 2014، إلا أن تزايد مرضه وترشحه مرة أخرى في الفترة التي تسبق انتخابات 2019⁽⁴⁾، جعلت الشعب يخرج في مسيرات، لكن ديناميكية حراك 22 فيفري تميز بجملة من الخصائص ميزته عن الحراك العربي نذكر منها:

⁽¹⁾ ماذا وراء عودة الدبلوماسية الجزائرية؟ متحصل عليه: الجزيرة نت (aljazeera.net)، 2021/08/23.

⁽²⁾ سليم العايب الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، باتنة، ص. 103.

⁽³⁾ يونس بورنان، أبرزها القمة العربية.. 4 رهانات دبلوماسية بأجندة الجزائر في 2022/1/20229، متحصل عليه: <https://al-ain.com/article/algeria>

⁽⁴⁾ محمد سامح، "العلاقات المدنية العسكرية ومستقبل النظام السياسي الجزائري"، مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2019، متحصل عليه: <https://urlzs.com/lk2i>

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

- جاء الحراك فجائيا بدون تأطير إيديولوجي يبرز أهدافا وتوجها⁽¹⁾.
 - جاء سلميا رغم غياب التأطير الهيكلي، فمنذ بداية الحراك وهو يحمل شعارات "سلمية سلمية".
 - شمل الحراك كل فئات المجتمع، خاصة فئة الشباب ورغبته القوية في التغيير نحو مستقبل أفضل مع قابلية الالتزام بالسلمية⁽²⁾.
 - التدرج والاستمرارية في المطالب مع رفض التمثيل الشخصي والحزبي.
 - أولوية المطالب السياسية على المطالب الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾.
 - أدت مواقع التواصل الاجتماعي دورا مهما في توسيع رقعة المظاهرات، وتوحيد المطالب⁽⁴⁾.
 - رفض أي تدخل من الجهات الخارجية رفضا قاطعا.
- ومن أهم أسباب الحراك نلخص التالي:
- ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة وسط جدل كبير بخصوص وضعه الصحي.

⁽¹⁾ كمال حميدو، التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي للمواطن في الحراك الجزائري: من دوامات الصمت إلى دوامة التغيير (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019)، ص. 12.

⁽²⁾ فاروق طيفور، "قراءة في الحراك الشعبي الجزائري، 2019"، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع. 87، 2019، ص. 54.

⁽³⁾ أميرة أحمد حرزولي، الأزمة السياسية في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات الخارج، 2020/09/21، متحصل عليه: <https://democraticac.de/?p=60134>

⁽⁴⁾ فاطمة سايج، "دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر"، مجلة التكامل الاقتصادي، ع. 3. (سبتمبر 2019)، ص. 36.

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

• الخيارات الاقتصادية المنتهجة، خاصة مع بداية الأزمة المالية الناجمة عن هبوط

في أسعار النفط سنة 2014 وانخفاض في المداخيل بما يقارب 50 بالمائة.

وتخطت المطالب رفض العهدة الخامسة لتصل إلى المطالبة بتغيير النظام ككل، فكان لزاما

البحث عن مشروع سياسي يقوده فاعلون قادرون لتجنيب الجزائر الانتقال المفروض⁽¹⁾.

12 ديسمبر 2019 تم اختيار الرئيس عبد المجيد تبون في انتخابات جرت في ظروف

بالغة الحساسية⁽²⁾.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية من 2019 إلى يومنا هذا

استطاعت الدبلوماسية الجزائرية في مراحل مختلفة أن تحقق عديداً من الإنجازات

للجزائر في شتى الميادين السياسية منها والاقتصادية والأمنية وحتى الثقافية، بحسب

الظروف والمعطيات التي كانت تفرضها في كل مرة البيئتين الداخلية والدولية، التي تكون

بمثابة عوامل أو محددات في توجيه سياسة الجزائر الخارجية.

منذ تولي رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مهامه، دخل ملف السياسة الخارجية

مرحلة جديدة تُعيد رسم أولويات الدبلوماسية الجزائرية، فقد أعطى الدبلوماسية الأولوية في

⁽¹⁾ لويظة ايت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقي، تقرير 19 مارس /آذار 2019.

⁽²⁾ يوسف بورنان، "عامان على انتخاب تبون.. دحر الإرهابوطي صفحة من تاريخ الجزائر". مقال منشور في جريدة العين الإخبارية للإعلام والدراسات (13 ديسمبر 2021)، متحصل عليه: <http://al-ain.com>

الفصل الأول.....محددات الدبلوماسية الجزائرية

✓ لعب دور الوسيط الوثيق في القضايا الإقليمية والدولية من خلال سياسة نشطة وإستباقية.

✓ إعادة تفعيل سمعة الدبلوماسية الجزائرية القائمة على إحلال السلم والأمن الدوليين.

ومن ضمن أولويات الدبلوماسية:

- نصررة القضايا العادلة.
- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتمسك بمبادرة السلام العربي خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتضامن وحدة الشعوب العربية.
- استقرار في الموقف ورجاحة الطرح في التعامل مع قضايا ونزاعات إقليمية ودولية والسعي دوما نحو إحلال قيم الأمن والسلم العالميين.
- وكلها كانت بمثابة عوامل مساهمة في بناء الدولة الجزائرية القوية التي تؤثر على مجريات الأمور على الساحتين الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني

الدبلوماسية الجزائرية في ظل المتغيرات

الإقليمية بين الثبات على المبادئ

وضروريات التكيف

الفصل الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقليمية بين الثبات

على المبادئ وضروريات التكيف.

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على توجهات الدور الدبلوماسي الجزائري

المطلب الأول: القضية الصحراوية وتداعياتها على العلاقات الدبلوماسية

الجزائرية-المغربية

المطلب الثاني: التوجه الدبلوماسي الجزائري في نطاق الدائرة العربية

المبحث الثاني: حركية الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي

المطلب الثاني: تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على دول منطقة الساحل

الأفريقي

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في مجابهة التهديدات التي تطال منطقة

الساحل الأفريقي

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على توجهات الدور الدبلوماسي الجزائري

شهد العالم عقب نهاية الحرب الباردة تحولات كبيرة، منها على وجه الخصوص التحولات الجيوسياسية التي شهدتها العديد من دول الجوار، فسقطت رؤى، وانبثقت بديلاتها، تراجعت استراتيجيات وظهرت أخرى، تشكلت علاقات دولية جديدة، تحكمت في نشأتها وتبلورها مصالح جديدة بديلا عن تلك التقليدية، فراحت الوحدات الجغرافية في العالم تشهد تقسيما جديدا للعمل؛ المكانة الإستراتيجية التي تتميز بها الجزائر سواء من حيث البعد التاريخي أو الجغرافي، منحها القدرة والقوة على التحرك ضمن محيطها الجيوسياسي، وهذا ما فرض عليها تحديات في شتى المجالات.

المطلب الأول: القضية الصحراوية وتداعياتها على العلاقات الدبلوماسية الجزائرية-

المغربية

طبيعة المحيط الإقليمي للجزائر جعلها محط تحديات، فلم تعد التهديدات العسكرية تخطى بالأهمية التي كانت عليها سابقا⁽¹⁾، بحكم التهديدات الجديدة التي بدأت تظهر وتتنوع سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي أو الثقافي أو البيئي، أكان ذلك محليا أو إقليميا أو دوليا⁽²⁾، وقد كانت ولا زالت القضية الصحراوية تشكل محور الاهتمام للدبلوماسية الجزائرية الجديدة.

(1) دالغ وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3-2015، ص.134.

(2) صالح زياني، "التحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، ع.5، ص.292.

أولاً: أسباب تطور النزاع في الصحراء الغربية

1-الصحراء الغربية الموقع والثروات

عادت قضية الصحراء الغربية إلى الظهور على الساحة السياسية، وهي قضية معقدة سواء من حيث الأسباب المؤدية لها أو من حيث النتائج المتمخضة عنها، وهي أرض متنازع عليها تقع في الساحل الشمالي الغربي لأفريقيا بطول 1110 كم، تقع بين المغرب وموريتانيا وتشترك في جزء من حدودها مع الجزائر، على مساحة تقدر بـ 266000 كم، وهي بذلك تعادل مساحة بريطانيا، يقدر عدد سكانها بحوالي مليون نسمة⁽¹⁾، عاصمتها العيون وتقع في أقصى الشمال، كان يطلق عليها قديماً بتسمية بلاد البربر (the coast of barbaric)، وبلادالمغرب، سميت بالصحراء الغربية لوقوعها غرب المنطقة العربية وفي فترة الاحتلال الإسباني سميت بالصحراء الاسبانية⁽²⁾، وهذا التقسيم لا يختلف عن باقي التقسيمات الاستعمارية التعسفية، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار الحقائق الجغرافية في أفريقيا، وهو نزاع سيادة، ذلك أن الصحراء الغربية قريبة من المحيط الأطلسي، وليست بعيدة عن البحر الأبيض المتوسط⁽³⁾، أما اللغة فهي تتكلم العربية بصفة أساسية ثم تليها بدرجة أقل اللغة الاسبانية، وفيما يتعلق بالحكم فإن المغرب يسيطر على معظم مناطق الصحراء الغربية ويمارس الشؤون الإدارية ويعتبرها جزءاً أو حقاً تاريخياً له، ولكن مع ظهور

(1) الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، متحصل عليه: sadr.ws/article-58

(2) ادومة بابكر احمد محمد، "نشأة وتطور الأزمة في الصحراء الغربية"، مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، المجلد 15، ع.3 (2020)، ص.506.

(3) عبد العزيز جراد، العالم العربي بين نقل الخطاب وصدمة الواقع (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988)، ص.158، 159.

البوليساريو وإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عام 1982 برئاسة محمد عبد العزيز واعتراف أكثر من 76 بلدا بها صارت تمارس بعض من سيادتها على بعض المناطق الجنوبية المحددة.

أما بخصوص الثروات الطبيعية فإنها تمتلك أكبر مناجم خام فوسفات بالعالم يقدر احتياظه بالصحراء حوالي ملياري طن، إضافة إلى وجود الحديد واليورانيوم والنحاس، وعلى المزروعات من الذرة والشعير، وتربية المواشي من الإبل والغنم والماعر، وكذا مصائد الأسماك الوفيرة قرب ساحلها المطل على المحيط الأطلسي والتي تستفيد منها الأساطيل الأجنبية خاصة الأسطول الإسباني، كما أن هناك عمليات للتنقيب عن النفط رغم عدم الكشف على كميات كبيرة منه⁽¹⁾.

ويمكن تصنيف النزاع على أنه نزاع إقليمي مدول.

أ- إقليمي: لأن أطراف النزاع عبارة وحدات سياسية (دول) تتنازع فوق رقعة جغرافية معينة تحمل خصائص نظام إقليمي.

ب- مدول: هنا النزاع أخذ بعدا دوليا على مستوى الإدارة أو على مستوى التسوية والحل وذلك بانتقال النزاع من إطاره الإقليمي إلى الإطار الدولي العالمي عبر دخول أطراف دولية غير إقليمية خاصة على مستوى تسوية وحل النزاع وهذا ما يظهر جليا عندما أصبح النزاع ضمن أجندة وقضايا الأمم المتحدة على مستوى النزاعات الدولية بالإضافة

⁽¹⁾ مسعود الخوند، موسوعة التاريخية الجغرافيا، الجزء 11، ط.3، (2005)، ص.189.

إلى مختلف المبادرات للعديد من المنظمات والمنظمات الدولية الغير الحكومية (جمعيات حقوق الإنسان، منظمات الإغاثة الدولية، برامج المساعدات الدولية...الخ)، وكذا وساطة مختلف الشخصيات الدولية المرموق⁽¹⁾.

2-أسباب تفاقم النزاع بين الطرفين الجزائر - المغرب

فرضت الجزائر نفسها بشكل فعال على الخريطة الإقليمية والدولية بعد استقلالها، بفعل نشاطها الدبلوماسي على جميع المستويات وتحديد أولوياتها ودوائر التحرك الاستراتيجي، وكان من أهم اهتماماتها محيطها الإقليمي⁽²⁾، كما كانت سياستها تقوم على محاربة الاستعمار في القارة الأفريقية امتثالا لما جاء في الميثاق الوطني لجهة التحرير واعتبار الجزائر بلدا أفريقيا تندرج سياسته في إطار التضامن الأفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة، ونهوضها اقتصاديا واجتماعيا، وهكذا يكون التحرر الكامل لأفريقيا جزءا من كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله وكرامته⁽³⁾، وقد اصطدمت الجزائر بقضية الصحراء الغربية التي أدت إلى توتر الأجواء بينها وبين جارتها المغرب، والذي يشكل تهديدا على أمن واستقرار العديد من الدول المجاورة وحتى الدول الكبرى التي صارت ترى في ضرورة تدخلها والعمل على إيجاد تسوية شاملة وعادلة في المنطقة أولوية أمنية وإستراتيجية لها.

(1) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص.ص. 34، 35.

(2) Paul balta, **le grand maghreb des indépendance a l'an 2000**, éditions laphonic, alger 1990, p.202.

(3) الميثاق الوطني، جبهة التحرير الوطني(الجزائر:مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976)، ص.167.

إذ طالبت المغرب بالحصول على الصحراء الغربية، بعدما تمت تسوية القضية بين موريتانيا وإسبانيا(المستعمر السابق للصحراء)، غير أن الجزائر وعملا بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، أيدت تحرير وإستقلال الصحراء الغربية وقد قدمت الدعم لجهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) كممثل وحيد للشعب الصحراوي والتي تأسست سنة 1973، وكان لهذا الموقف أهدافا سياسية وإستراتيجية هامة نذكر منها التالي⁽¹⁾:

- الحفاظ على التفوق الطبيعي للجزائر، إذ يجعل منها وحدة مركزية كبيرة في المنطقة.
- ضم المغرب للصحراء الغربية يزيد من مساحته وهي التي كانت تطمح في الجزائر بعد ذاتها، وقد خاضت معها معركة "حرب الرمال" على السيادة في منطقة تندوف تحت شعار "المغرب الكبير" بعد استقلال الجزائر بعام واحد 1963⁽²⁾، وتكون بذلك سدا أمام كل محاولة جزائرية لإيجاد منفذ على الأطلسي.

وقد تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية في 27 فيفري 1976، وبعد الانسحاب الإسباني وجدت جبهة البوليساريو لإقليمها مقسما بين المغرب وموريتانيا، وتمكنت من اقتحام العاصمة نواكشوط من خلال تركيزها على العمليات

⁽¹⁾مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص. 22.

⁽²⁾voir Malek boulem ,la question du sahara occidentale et le droit international, alger,edOpU1983,p.55.

العسكرية بموريتانيا وتسبب ذلك في إنقلاب بموريتانيا سنة 1979،وانسحاب قواتها من الصحراء الغربية⁽¹⁾.

وفي جوان سنة 1981 صرح الملك حسن الثاني عن رفض جبهة البوليساريو عن إجراء استفتاء لسكان الصحراء، باستشارة من الملك⁽²⁾، وتحت رعاية الأمم المتحدة، وحسب البوليساريو فإن السكان اللذين كانوا تحت الإحتلال الإسباني هم فقط المعنيون بالتصويت، في حين أن المغرب أعطت الحق لجميع السكان، وقد عبر البوليساريو عن رفضه للإقتراح بأن النتيجة ستكون هنا محسومة مسبقا لصالح المغرب، وقد ألغي الإستفتاء بسبب الإختلاف في الرأي بين طرفي النزاع⁽³⁾، ليبقى الصراع بين جبهة البوليساريو والمغرب إلى غاية سنة 1988.

وفي سنة 1991 تم وقف إطلاق النار بين الطرفين، مع العلم أن هيئة الأمم المتحدة تعتبر القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار ينطبق عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514(د-15) حول إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وبالتالي فإن أي حل لإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية يجب أن يحترم

⁽¹⁾williamzartman, **la resolution des conflits en afrique** (paris :éditions l'harmattan ,1990),pp.22-68.

⁽²⁾crouzatier jean marie, **géopolitique de la midétéranée** ,France Ed publisud,1988,p.123.

⁽³⁾محمد محمود السرياني،الحدود الدولية في الوطن العربي،نشأتها وتطورها ومشكلاتها(الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، 2001)،ص ص.211،212.

بشكل كامل ويكفل حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال⁽¹⁾.

ثانيا: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل وتسوية النزاع الصحراوي

في 19 نوفمبر 1975 ألقى مندوب الجزائر الدائم في الأمم المتحدة كلمة أمام لجنة تصفية الاستعمار تضمنت عدة نقاط نذكر منها ما يلي⁽²⁾:

✓ رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من قبل المغرب.

✓ التذكير بأن النشاط الدبلوماسي الجزائري كان دائما يتم في إطار منظمة الأمم المتحدة، وترفض أي حل يقرر خارج المنظمة.

ناهيك عن مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 12 فيفري 1976 والتي تتضمن الآتي: ⁽³⁾

✓ التذكير باللقاءات الدبلوماسية ما بين كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا بشأن الجهود في سبيل تحرير الإقليم الصحراوي المحتل.

✓ حق تقرير المصير مبدأ أساسيا، وعدم الاعتراف به يمس بتراث الإنسانية ومبادئ المجتمع الدولي.

⁽¹⁾الصحراء الغربية: وزير الخارجية البلجيكي يحدد دعم بلاده لمسار الأمم المتحدة، 2025/01/31، متحصل عليه: <http://news.radioalgerie.dz>

⁽²⁾إدريس عطية، "قضية الصحراء الغربية في التوجهات الكبرى للدبلوماسية الجزائرية"، ستراتيغيا، ع.14 (2020)، ص.29، 30.

⁽³⁾المكان نفسه.

وهي كلها نقاط لا تزال تعمل بها الجزائر إلى يومنا هذا، كما وسعت الدبلوماسية الجزائرية على جلب الاعتراف بحكومة الجمهورية العربية الصحراوية، والسعي لقبول انضمامها رسميا لمنظمة الوحدة الأفريقية في قمتها العشرين بأديس بابا بتاريخ 12 نوفمبر 1984، وهو اليوم الذي انسحبت فيه المغرب من المنظمة احتجاجا على ذلك. كما أن العلاقات الجزائرية-المغربية عرفت تطورا ملحوظا بعودة العلاقات الدبلوماسية يوم 16 ماي 1988 أيضا:⁽¹⁾

- إعادة فتح الحدود وإلغاء التأشيرة.
 - إنشاء لجان مختلطة تعمل على تثمين العلاقات في المجالات الحيوية.
 - التقارب في مجالات التنمية والتعاون كتسويق الغاز الجزائري بأنايب تمتد إلى أو روبا عبر تونس والمغرب.
- الجزائر لطالما تؤكد على أهمية وحدة الأقطار المغاربة في إطار تحرري، ووحدة شعوبها، وتشجيع العمل المؤسساتي الودودي المتمثل في اللجنة الاستشارية أو إتحاد المغرب العربي⁽²⁾.

وعلى الرغم من بعض الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، فإن العودة إلى إقفال الحدود سنة 1994، فبعد إلغاء المغرب تأشيرة دخول الجزائريين إليها سنة 2004، بادلته الجزائر بنفس الإجراء سنة 2006، فبالرغم من هذا الإجراء إلا أن الجزائر أعلنت

⁽¹⁾Paul balta,Op.cit,p.235.

⁽²⁾عبد السلام قريفة، دور الجزائر في إطار المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص.65.

عن رغبتها في تزويد المغرب بالغاز سنة 2011، وأن البعثة الدولية مددت عملها في الصحراء إلى غاية سنة 2014 للعمل على ضمان استمرار وقف إطلاق النار، والإشراف على تنظيم الاستفتاء المقترح.

في حين أن النظام المغربي يميل إلى التصعيد خاصة بعد استدعاء سفيرها من الجزائر في ديسمبر 2013، ولأن الصحراء تمثل نقطة تلاق بين كل التيارات السياسية المغربية والنظام، هذا يساعده على استثمار المشكلة داخليا لحشد المجتمع خلفه في فترة الخوف من امتدادات الربيع العربي⁽¹⁾، إلا أن التوترات الجزائرية - المغربية دخلت منعرجا جديدا ديسمبر 2020 عند إعلان المغرب تطبيع علاقاته مع إسرائيل مقابل إقرار الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على أراضي الصحراء الغربية، وهو موقف عزل الجزائر دبلوماسيا عن المغرب خاصة بعد إعلان إسبانيا تأييدها للحكم الذاتي للصحراء الغربية بدعم من المغرب الذي طرح هذه المبادرة سنة 2007، مع تأكيد الجزائر استمرارية العمل القنصلي رغم قطع العلاقات الدبلوماسية⁽²⁾.

فالدعم الدبلوماسي الجزائري للقضية الصحراوية لا يخفي موقفها المؤيد لمطالب الشعب الصحراوي المشروعة في الحرية والاستقلال، واستعادة سيادته الوطنية، مدافعة عن مبدأ

(1) وليد عبد الحى، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوسراتيجية"، سياسات عربية، العدد 6(2014)، ص 40، 41.

(2) الهام رشيدى، العلاقات المغربية الجزائرية: سجل عبر التاريخ، متحصل عليه: <https://carnegieendowment.org>

حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو مبدأ مستمد من الثورة التحريرية، ولصيق بالشخصية الجزائرية في علاقاتها بالعالم الخارجي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التوجه الدبلوماسي الجزائري في نطاق الدائرة العربية

ينتمي العرب إلى تاريخ مشترك وحضارة واحدة، وترتكز في معطياتها الثقافية إلى قيم روحية مشتركة، ويعيش أبنائها على رقعة من الأرض متصلة ومتواصلة عبر التاريخ، وتجمعهم لغة وأمل واحد، وتطلع إلى حياة يسودها الأمن والاستقرار والازدهار، وبناء على ذلك يمكن القول أن الإستراتيجية العربية ترتكز على منظور قومي لا قطري، وأن الخطر على جزء منها هو خطر على الكل⁽²⁾، ويشكل النظام الإقليمي العربي الفضاء المشترك الذي يضم كافة الأنظمة السياسية العربية، ومن سماتها أنها تشترك في جملة من الخصائص منها: ⁽³⁾

- خضوع الدول العربية لأشكال مختلفة من السيطرة الاستعمارية، كما أنها تعد حديثة العهد بالاستقلال.

- التبعية للغرب واحتكار هذه الأخيرة للسلع المصطنعة، مقابل مسؤولية الدول العربية عن المواد الأولية، وبالتالي حرمانها من فوائد العائدات الأجنبية.

⁽¹⁾ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الاثيوبية الارتريرية(بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، ص.45.

⁽²⁾ عيسى درويش، "ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي"، الفكر السياسي، 1998، ص.2.

⁽³⁾ علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.24.

- تعتبر الدول العربية على وجه الخصوص دولا محدودة القدرة على توظيف واستغلال مواردها، لأن اقتصادها يعتمد بشكل شبه كلي على مورد واحد وهو "النفط"،وهو مورد قابل للنفاذ ما جعلها عرضة لمخاطر اقتصادية بسبب تذبذب أسعاره في الأسواق العالمية.

كما يتسم النظام الإقليمي العربي بخصائص نلخصها في الآتي⁽¹⁾:

✓ الربط بين الطابع القومي والطابع الإقليمي، الذي يجمع بين عدد من الدول المجاورة جغرافيا، والتي تشترك في مجموعة من المصالح الاقتصادية والإستراتيجية،ومن ناحية أخرى تتسم بالقومية من خلال الروابط المعنوية والرمزية.

✓ نتيجة وحدة اللغة التي تعد بمثابة الوعاء الثقافي للقيم والمعايير، أصبح التواصل وانتقال الأفكار سريع بين الدول العربية.

✓ اعتمد العديد من الرؤساء بسبب خطاباتهم إلى اعتبار النظام الإقليمي العربي امتدادا طبيعيا للنفوذ والتنافس السياسي.

موقف الجزائر اتجاه مختلف قضايا الدول العربية ثابت، كضرورة استعادة جميع الأراضي العربية المحتلة، ودعوتها لإحداث جملة من التعديلات المؤسساتية على مستوى

⁽¹⁾علي الدين هلال،النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2012)،ص 12.13.

جامعة الدول العربية، بما يتماشى مع المتغيرات المستجدة على الساحة الإقليمية لإنعاش المشروع الوحدوي العربي، من خلال استضافتها لل قمة العربية سنة 2004⁽¹⁾.

شهدت الساحة العربية مع مطلع سنة 2011 جملة من التحولات تحت مسمى الربيع العربي (Arab-spring) أو موجة الديمقراطية العربية، أحدثت تغييرات جوهرية على أنظمة الحكم العربية، اختلفت من حيث الشكل والتأثير مع ظهور موجة من الاحتجاجات والانقذاضات الجماهيرية⁽²⁾ بوسائل مختلفة لكنها متشابهة في مخرجاتها، تباينت معه مطالب الشعوب ضد أنظمة الحكم بين:

- تحسين مستوى معيشة الفرد كما حدث في الجزائر منتصف شهر جانفي 2011.
 - المطالبة بالتعددية والانفتاح السياسي مثلما حدث في الأردن والبحرين.
 - المطالبة بإسقاط النظام كما حدث في مصر تونس وليبيا، سوريا واليمن.
- أ- تونس: أول دولة عربية مغربية شهدت رياح التغيير نهاية سنة 2010، بسبب تردي الأوضاع المعيشية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، مطالبين بإصلاحات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ليطاح بالرئيس الذي حكم البلاد مدة 23 عاما، ما أحدث فجوة أمنية ومؤسسية في تونس، أثرت بشكل كبير على الحدود التونسية الجزائرية من خلال انتشار ظاهرة التهريب بما فيها تهريب الأسلحة 2011-2012، السوق

⁽¹⁾ كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، المؤتمر الثاني لمؤسسة الفكر العربي (بيروت: الجزء الثالث، 17 ديسمبر 2003)، ص. 311.

⁽²⁾ ظاهرة الربيع العربي ونتائجه، التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية، التقرير التحليلي لمنندى الحوار الدولي، موسكو، جوان 2012، ص. 12.

السوداء في كل من ليبيا، تونس والجزائر، ما تسبب بخسائر كبيرة للاقتصاد الجزائري التي شكلت اقتصاد موازي⁽¹⁾، وفي المقابل التزمت الجزائر بمساعدة تونس في مجالات متعددة، من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية باتفاقيات تجارية، وتقديم المساعدات المالية في شكل منح وقروض بدون فوائد بلغت قيمتها 100 مليون دولار⁽²⁾، وكذلك التعاون الأمني بين الطرفين وتكثيف لعمليات مراقبة الحدود والتنسيق في المجال المعلوماتي بين الجزائر وتونس، معربة بذلك الجزائر عن تقديم نفسها كجدار منيع يمنع سقوط تونس دون تردد منها، متوجسة من أي هبة تقع في الجوار⁽³⁾.

ب- ليبيا: كانت الأزمة الليبية أشد وأعنف من نظيرتها في تونس، لما نتج عنه من فوضى أمنية أدت إلى تهريب الأسلحة من ليبيا إلى مالي والنيجر، واستخدامه من قبل الجماعات المتطرفة، ما أدى إلى تشكيل تهديد حقيقي لدول الجوار، وقد سبق أن تم إلقاء القبض على مجموعات متخصصة في تهريب الأسلحة عبر الحدود الجزائرية-الليبية، وتعتبر حادثة تيقنتورين من نتائج هذه الفوضى وأحد أسباب تردي الوضع

(1) محمد ياسين جلاصي، تونس تعزز التأهب الأمني بعد التهديدات الإرهابية، 18-05-2019، متحصل عليه: www.alhayat.com

(2) MohamedArezkiHimeur ,cooperation algero-libyenne,look

:<http://www.bbc.co.uk/afrique/region/2012/03/120328-algeria-lybia.shtml>

(3) وجدان بوعبد الله، هل تمارس الجزائر نوعا من الوصاية على علاقات تونس بالخليج، 23 ديسمبر 2023، متحصل عليه: <https://gulfhouse.org>

الأمني في ليبيا، وهذا ما جعلها منطقة خطر على نفسها وعلى الدول المجاورة لها⁽¹⁾.

أثرت التغيرات في الأوضاع الداخلية في ليبيا على دول الجوار خاصة الجزائر التي تربطها بليبيا شريط حدودي يقدر بـ982كم، مع انكشافها بفعل تصاعد الأحداث في ليبيا، واشتباكها إيجابا وسلبا في مرحلة الرئيس الراحل معمر القذافي مع الجوار العربي والأفريقي، مع العلم أن الحكومة الجزائرية لم تتخطف في الحملة العربية والدولية الواسعة لانتقاد نظام القذافي ومطالبته بالرحيل، على الرغم من الاعتداءات لهذا النظام ضد الشعب الليبي، كما أنها من منطق - الحياد - رفضت⁽²⁾:

✓ التعليق حول المطالب الجماهيرية السلمية بإصلاح النظام أو تغييره، عملا بالمبادئ الثابتة للدبلوماسية الجزائرية.

✓ رفضت الجزائر وبشدة تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، ولم تسمح لطائراته باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي.

✓ رفضت السلطات الجزائرية الاعتراف بالمعارضة الليبية ممثلة في المجلس الوطني الانتقالي الليبي حتى بعد سقوط النظام السابق، إلا أنها قبلت به بعد أن مُنح المجلس صفة الممثل الشرعي للشعب الليبي ومُنح مقعد ليبيا في الأمم

المتحدة.

⁽¹⁾خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2015، ص. 133.

⁽²⁾رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 91.

✓ الأولى: دول الانتفاضات السلمية.

✓ الثانية: دول الانتفاضات غير السلمية.

✓ الثالثة: دول الإصلاح الذاتي، وهي التي استخدمت الآلية الإستباقية في التعامل مع الاحتجاجات⁽¹⁾.

الدبلوماسية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال لعبت دورا عربيا بارزا في المحافل الإقليمية والدولية، غير أن موجة الحراك العربي مطلع 2011 أو جدت أو ضاعا سياسية وأمنية، أفقدت الدول على التعاطي مع هذه المشاكل، ما أدى إلى انتشار حالة اللاستقرار في الجوار الإقليمي الجزائري، وبعد تولي الرئيس عبد المجيد تبون الرئاسة سنة 2019، حرص على إعادة إحياء فاعلية الدبلوماسية الجزائرية، والعمل بمبادئها النابعة من الثورة التحريرية، وكانت الانطلاقة من وضع إستراتيجية تحمل توجهات سياسية-اقتصادية-أمنية.

هذه الحالة من الاضطراب في الفضاء العربي للجزائر، شكل تحديا في الدبلوماسية الجزائرية التي تتقاطع مبادئها الثابتة مع المصالح الوطنية والإستراتيجية للبلد، وبقي الموقف الرسمي الجزائري محافظا على المبدأ الأساسي، أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفضت التدخل لأي من الأطراف لأن⁽²⁾:

⁽¹⁾ طارق عاشور، "الإصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، ع.30، 2012)، ص.45.

⁽²⁾ رابح زغوني، مرجع سابق.

1- الانحياز لخيارات الشعوب مع ما في ذلك من تحد للعدوى والقفز على مبدأ عدم

التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

2- مراعاة مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول مع ما في ذلك من خطر الاتهام

بالانحياز إلى الأنظمة على حساب الشعوب، ومن ثم تهديد دور الجزائر

وصورتها، بسبب الاكتفاء بمجاراة الأحداث وعدم المبادرة بالفعل⁽¹⁾.

مع إصرارها على احترام المبادئ العامة للشرعية العربية والدولية، وهو الموقف الذي

عبرت عنه الجزائر خلال اجتماعات الجامعة العربية، من خلال الامتناع عن دعم قوى

المعارضة، التي تلقت دعما سياسيا وعسكريا، من بعض الدول العربية الأخرى خاصة

في حالة سوريا وليبيا وبدرجة أقل نسبيا في تونس.

المبحث الثاني: حركية الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي.

عرف تموقع الدبلوماسية الجزائرية وتعاطيها مع مختلف الأزمات التي تشهدها القارة

الأفريقية، وبالخصوص منطقة الساحل الأفريقي تحولا كبيرا، وحظت باهتمام صانع القرار

الجزائري نظرا للخصوصية الجيوسياسية، خاصة بعد تولي الرئيس عبد المجيد تبون الرئاسة

سنة 2019، وقد أهلها لأداء دورها الدبلوماسي البعد السياسي والجغرافي، أيضا امتلاكها

العديد من المعطيات الايجابية من خلال التزامها في علاقاتها الإقليمية والدولية، والدفع

الدائم للحوار السياسي كآلية لحل الأزمات ورفض التدخلات العسكرية.

(1) رابح زغوني، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"، سياسات عربية، ع.23 (نوفمبر 2016)، ص.90.

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي

يمتد الساحل الأفريقي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصل بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، وانطلاقا من الصحراء يتم تحديد الدائرة الأفريقية للأمن الجزائري، والتي تمثل عمقها الاستراتيجي، والحدود الجنوبية للجزائر متصلة بالساحل الأفريقي، والساحل هو جزء من القارة الأفريقية الذي يشكل منطقة عبور بري من شمال أفريقيا (المغرب العربي) إلى أفريقيا جنوب الصحراء الممتد على شكل حزام على مسافة 3862 كم، يمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا⁽¹⁾.

وفي الغالب يستخدم مصطلح "الساحل الأفريقي" للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت تجمع لجنة "ما بين الدول لمكافحة الفساد" CILSS⁽²⁾، وهذه الدول هي: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، وإريتريا. وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر أيضا يطلق على منطقة الساحل الأفريقي قوس الأزمات لكثرة الأزمات المتواجدة بالمنطقة⁽³⁾.

(1) أمحمد برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، ع. 7 (نوفمبر 2004)، ص. 2.

(2) Edmond bernus et all, "Le sahel oublié", revue tiers monde, vol 34, numéro 134, 1993, p. 311.

(3) محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء (عمان: دار الخليج، 2017)، ص. 16.

جدول رقم (02): بطاقة فنية لدول الساحل الأفريقي⁽¹⁾

الدولة	السكان(الوحدة مليون)	المساحة(كم ²)
ساحل العاج	12.3	274.000
جزر الرأس الأخضر	0.43	4.030
تشاد	8.7	1.284.000
غامبيا	1.4	11.295
غينيا بيساو	1.3	36.125
مالي	11	1.240.190
موريتانيا	2.7	1.025.520
النيجر	10.4	1.267.00
السينغال	9.7	196.722
CILSS	57.93	5.664.007

ولمنطقة الساحل الأفريقي تسميات عرفت بها تاريخيا كبلاد السببة، وهي التي

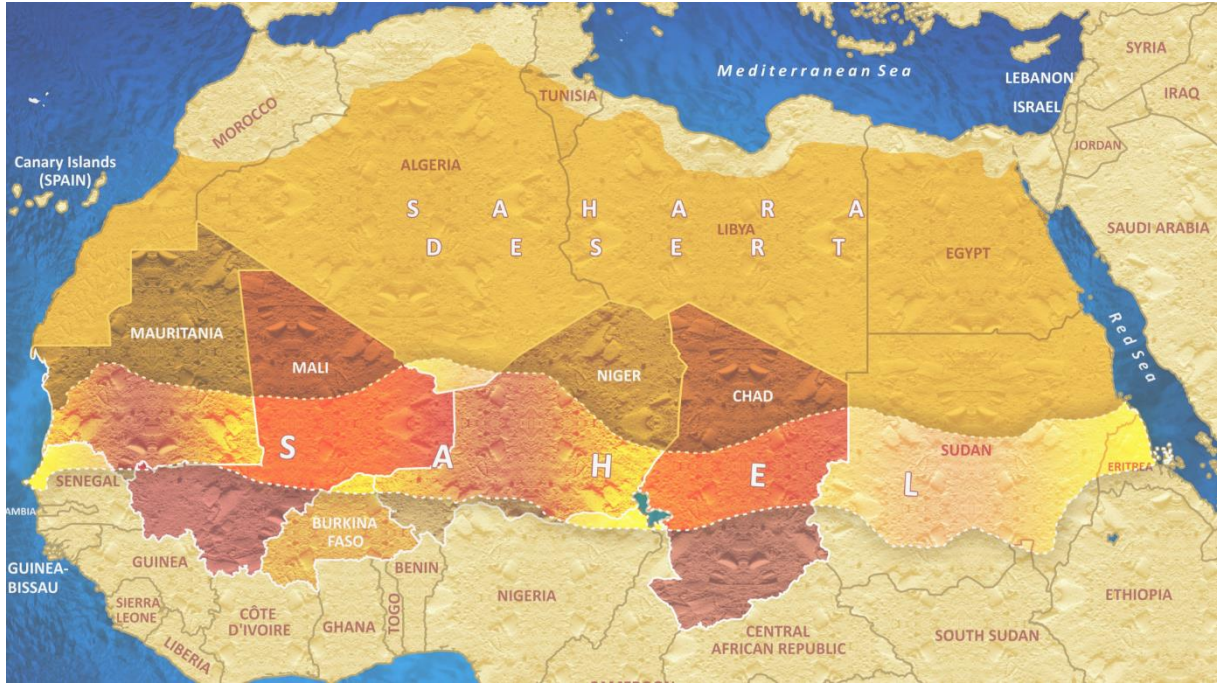
يقطنها الغالبية من التوارق والعرب والسونراي، والفلان، وهي منطقة تمتد من الساحل

الأطلسي إلى البحر الأحمر، مشكلة بذلك الرابط بين بين شمال أفريقيا والفضاء المغربي

ودول ما وراء جنوب الصحراء.

⁽¹⁾ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بائنة، 2008-2010، ص.41.

خريطة توضح دول منطقة الساحل الأفريقي



هناك من يرى أن الساحل هو اسم عربي أطلقه المسلمون الفاتحون في أفريقيا، على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الأفريقية، وبذلك تعد من أكثر المناطق المفتوحة في العالم⁽¹⁾.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مفهوم دول الساحل والصحراء سياسيا، عرف اتساعا فهو لم يعد محصورا في بلدان الساحل والصحراء المعروفة جغرافيا وإنما اتسع التعريف ليحدد منطقة الساحل الأفريقي كاتناء جيواستراتيجي وليس كبعد جغرافي والملاحظ أن منطقة تجمع دول الساحل والصحراء تضم عددا من البلدان الأفريقية التي لا يسري عليها المفهوم المحدد جغرافيا للساحل والصحراء، كأفريقيا الوسطى، ويشار هنا أن الاتفاقية المعدلة لهذا التجمع إثر قمة انجمنيا بتشاد في فيفري 2013 تضمنت

(1) محمد بوبوش، مرجع سابق، ص.17.

تحديدا لتجمع بلدان الساحل والصحراء، والبلدان المتاخمة، وغالبا ما تدمج بلدان التي تقتسم بعض الخصائص فيما بينها⁽¹⁾.

تتنوع تضاريس منطقة الساحل، وتتوزع خلالها التضاريس المسطحة ذات الارتفاع المتوسط التي يتراوح بين 200-400م تقريبا، بالإضافة إلى السلاسل الجبلية والسهول، والأدغال، والمراعي، وبعض المناطق الرطبة، وتتميز مناطق الساحل الأفريقي بشح المياه السطحية بسبب التربة الرملية عالية النفاذية على سطحها، بالإضافة لدرجات الحرارة المرتفعة، باستثناء بعض المناطق الجبلية⁽²⁾.

أما من حيث اللغة:

نجد أن دول الساحل الأفريقي تأثرت بسياسة المستعمر وأصبحت تتحدث لغته بعدما كانت تتحدث اللغة المحلية، ولهذا تم اعتماد اللغة الفرنسية كلغة رسمية لدول المنطقة، إضافة إلى تواجد اللهجات المحلية والتي تبلغ حوالي 40 لغة منها: البامبارا، التكرور، والنولائية، إلى جانب اللغة العربية⁽³⁾.

فبالنسبة للدين:

⁽¹⁾زيد أبو هاني، مفهوم دول الساحل الأفريقي، 3 أوت 2021، متحصل عليه: <https://mawdoo3.com>

⁽²⁾كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء أفريقيا(أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص.11.

⁽³⁾عبير شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص.393.

تدين بالدين الإسلامي ونجده تعتمد على الطرق الصوفية كالفقارية والتيجانية، إلى جانب الديانة المسيحية بشكل واسع، ثم تأتي الديانات المحلية، منها ديانة فودوالتي يعتنقها حوالي 10 ملايين شخص في منطقة الساحل الأفريقي⁽¹⁾.

جدول رقم (03): يوضح أهم الديانات في دول منطقة الساحل الأفريقي⁽²⁾

الدولة	المسلمين	المسيحيين	ديانات مختلفة
موريتانيا	99.1%	0.3%	0.5%
مالي	81.6%	2%	16%
النيجر	90.7%	0.6%	8.7%
بوركينا فاسو	48.6%	16.7%	34.1%
نيجيريا	50%	40%	10%

ومن الضروري هنا فهم التركيبة السوسولوجية لدول منطقة الساحل الأفريقي، لأن لها خصائص ومميزات في هذا الجانب جعلت التركيب القبلي والإثني جزءا من المشكلات التي تعاني منها دول المنطقة،⁽³⁾ يرى "إفانسبريتشار" المعروف بإسهاماته

⁽¹⁾ منير محمودي، مصادر الصراعات في بلدان غرب إفريقيا وآليات إدارتها (تلمسان: دار النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص. 56.

⁽²⁾ المكان السابق.

⁽³⁾ نجم الدين السنوسي، "دور القبيلة في أفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد. الثامن، (أفريل - جوان 2011)، المنتدى الإسلامي، لندن، ص. 80.

البارزة في دراسة المجتمع القبلي أن "التنظيم القبلي يقوم قبل كل شيء على رابطة القرابة وبشكل أخص على روابط جزئية (خاصة) من القرابة تدعى "أحاديث النسب".

فمرجعية الجد الجامع إذا رافقتها طريقة معينة في الزواج فإنها تمكن في هذا النوع (1) من المجتمعات من تحديد وحدات تتوسع من الأقرب فالأقرب وهي تقوم في الوقت ذاته على التضامن والتنافس، وفق مبدأ التعارض التكاملي.

وفي دراسة ابن خلدون بين "القبيلة والبدو" يؤكد هو الآخر على محورية عامل القرابة في تكوين معالم القبيلة كوحدة اجتماعية، فضلا عن دور التفاعلات الداخلية لعناصر القبيلة، فالقبيلة إذا هي: "وحدة (بنية) اجتماعية بين مجموعة من البشر تقوم على محورية الروابط القرابية، وتتنامى العلاقة بين أفرادها بتنامي مقوماتها الاجتماعية المشتركة كوحدة العادات والتقاليد وكذا التهديد الخارجي".

ويعد فهم القبيلة في أفريقيا بحسب بعض المختصين نموذجا مصغرا ومحكما لفهم الدولة القومية، والمتعرف عليه أنه في دراسة تطور المجتمعات يشير إلى القبلة كظاهرة اجتماعية هي بالفعل خصوصية أفريقية(2) من خلال ربطها بالبداية قصد الإشارة هنا لافتقارها لمعايير التحكم في التنظيم الاجتماعي واعتبارها شعوبا فوضوية.(3)

(1) عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد الطاهر (القاهرة: دار الفجر للتراث، ط1، 2004)، ص 169-170.

(2) محمد عبد الغني سعودي، "قضايا أفريقية"، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1980، ص 193-194.

(3) أشايمونتاغيو، البدائة، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1982، ص 203.

إن القبلية، هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرباة، وتمثل عقلية عامة "Etios" مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرس في أعماق وجدان الجماعة، وهي تظهر بعناصرها الضرورية في كل مراحل التاريخ الإنساني، تضعف أحيانا وتقوى أحيانا أخرى، تتخفى خلف التنظيمات السياسية وتتلون بألوان الطبقات أو الطوائف.

ويجد هنا المفكر المغربي محمد عابد الجابري أن فكرة الأهل والغنيمة أو ثلاثية العقيدة والقبيلة والغنيمة لعبت ولا تزال تلعب دورا بارزا في السلوك السياسي، حتى من خلال الدولة الحديثة.⁽¹⁾

وبالعودة إلى تعريف "لاند عن البنية" هي ترتيب الأجزاء التي تكون كلا بمقابل وظائفها" فالدولة هي كل الأنظمة الهدفية والوظيفية في مجالات الصحة التعليم والزراعة والثقافة والقانون الخاص والعام والأمن، والقبلية السياسية هي بنية لتنظيم علاقات الأفراد التابعين للقبيلة في إطارها دون الخروج عنه إلى إطار الدولة، وغن حدث تفاعل للقبيلة مع مؤسسات الدولة فهو حدث لا يخرج عن ظروفه الآنية والمكانية دون تغيير حدود

(1) خلدون النقيب، صراعات القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت (لبنان، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 1996)، ص.9.

البنية القبلية والقبلية السياسية مفهوم يتناقض مع المفهوم العصري للدولة كوظيفة تقدم الخدمات لجميع أفراد الشعب.⁽¹⁾

فالعوامل القبلية العرقية تؤدي دورا كبيرا في عدم الاستقرار والصراعات والحروب التي تشهدها القارة الأفريقية، كما أن لهذه الحركات أثارا سلبية لا يستهان بها على الوحدة الوطنية لتلك المجتمعات، خاصة إذا ما اقترنت يشتى وسائل العنف بغية بلوغ أهدافها والتي هي في الغالب أهداف ذات طبيعة انفصالية.⁽²⁾

وقد كان للاستعمار الغربي دور كبير من خلال التقسيم (الجغرافي - السياسي) للقارة في وجود التعدد العرقي داخل الدولة الأفريقية، واستغلاله في تفتيت كياناتها وتأجيج الصراعات بينها، وجاءت سياساته من بعد التركيز هذا التباين والاختلاف، وسن القوانين واللوائح، وهو ما أدى إلى إيجاد أزمة اندماج وانسجام في كيانات الدول الأفريقية وأضررت بتطور البنى الاجتماعية وعطلت مسار الحداثة في المجتمع، إذ ظلت تحتكم وتعمل وفق ثقافات وأطر معينة (كالعائلة، العشيرة، المنطقة، الطائفة، المذهب، العرق)، وتكيفت هذه السياسات مع هذه الأدوار لتعزيز مكانتها داخل هذه الدول.⁽³⁾

وقد أثر ذلك في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، حيث رفضت الجماعات العرقية الأخرى سيطرة تلك المجموعات المستفيدة من الاستعمار

⁽¹⁾رعد قاسم صالح، "إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور 2003-2010"، المجلة السياسية و الدولية، متحصل عليه: <https://political-encyclopedia.org>

⁽²⁾ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، متحصل عليه: www.kotobarabid.com

⁽³⁾ همسة قحطان الجميلي، الحراك السياسي في بلدان المنطقة العربية (قراءة في العوامل الداخلية والمواقف الإقليمية والدولية)، متحصل عليه: <https://www.researchgate.net>

عقب الاستقلال وهو ما أسفر عن حدوث اضطرابات عنيفة وعدم استقرار في العديد من تلك الدول، وتعد ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا أبرز الظواهر للاستقطاب العرقي الذي يحدث فيها، وتعد نيجيريا نموذجا صارخا في التدخل القبلي والعرقي في الانقلابات العسكرية.

كما يبرز الدور الأمني للقبيلة عندما تسعى إلى تكريس سلطتها على حساب المجموعات الأخرى، وبرز هذا الدور في تكوين حرمانات وجماعات عرقية مناوئة للسلطة القائمة.⁽¹⁾

فلم تقتصر مساوئ الزواج الإجمالي الذي فرضه المستعمر بين الثقافة القبلية/اللاتنية وبين نظرة الدولة للعالم على ظهور أمراض فتاكة تعرف باسم القبلية وتنتشر في أفريقيا، بل أنتج هذا التهجين أيضا النظارات المنحرفة التي يقرأ بها ماضيها سواء تعلق الأمر باستعراض فضائل القبيلة أو الدول.⁽²⁾

هذا النظام القبلي كان موجودا في إمبراطورية مالي التي كانت تضم(النيجر، مالي، غامبيا، ساحل العاج)، وقد شكل طوائف داخل هذه المجتمعات وتقل حداثها في بوركينا فاسو، أين نجد توافق بين مكونات المجتمع.⁽³⁾

وإجمالا يمكن القول أن القبيلة في أفريقيا عموما، ودول الساحل على وجه الخصوص تعد أساس النظام في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية،

⁽¹⁾ نجم الدين السنوسي، "دور القبيلة في إفريقيا، مرجع سابق، ص. 87.

⁽²⁾ عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص. 5.

⁽³⁾ نجم الدين السنوسي، مرجع سابق، ص. 48.

فهو الداعم لسيطرة النظام في المقام الأول، كما أنها تكون السبب الرئيسي في نشوء الأزمات في معظم الأحيان.

يتبين لنا من خلال التحديد الجغرافي أن منطقة الساحل والصحراء مرتبطة بأغلبية بؤر التوتر (التوارق في مالي والنيجر، الصراعات العرقية في دارفور والصومال، التوترات العرقية في موريتانيا، الصدمات الإثنية والقبلية في تشاد، الحرب الأهلية في بوركينا فاسو، الصراعات الدينية بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا، وغيرها).⁽¹⁾

المطلب الثاني: تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على دول منطقة

الساحل الأفريقي

أثبتت فترة بعد الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم، نظرا لتغير طبيعة العلاقات بين الدول بشكل نوعي، خاصة بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001، مما استدعى إعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، كما أصبح العالم يعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السيادية، والتي تعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت لا حدود لها ومن الصعب التحكم فيها، كما أنها لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم، إذ لم يعد مفهوم الأمن مقتصرًا على الدفاع عن أراضي الدولة ضد الغزو الخارجي، وحماية الحدود، والدفاع عن السيادة الوطنية، هذا بالمعنى التقليدي لمفهوم الأمن، ووضحت الدول غير قادرة على احتواء هذه المخاطر والتهديدات الجديدة،

⁽¹⁾Charles zorgbibe ,l'avenir de la sécurité international ,paris, presses,2003, p.79.

وبالتالي القدرة على تفسيرها وتسخير السبل والإمكانيات الكفيلة لمواجهتها والحد منها، فلقد تشعب المفهوم ليطال أمن المواطن وأمن الإنسان والفرد، وأمن الجماعات والشعوب، وهذا التنوع في المضامين أدى إلى بروز مصطلحات جديدة من أبرزها ما يعرف "بالأمن الصلب" Hard Security و"الأمن الناعم" Soft Security، إذ يشير الأول إلى الأمن في سياقه التقليدي (أي القوة العسكرية)، أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود كخاصية ميزت فترة انتهاء الحرب الباردة وتنامي العولمة، وتتراوح هذه التهديدات بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وأخرى تتعلق بالبيئة وغيرها من التهديدات المختلفة، وهناك أيضا ما أسماه المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية الشرقية "بالأزمات الزاحفة"، والتي تعني استفحال مشكلة ما لتأخذ بعدا إقليميا.

أولا: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي

التشابه والتعقيد بين عوامل ومتغيرات القضايا الأمنية الراهنة جعل من الصعب حسابها والتأكد من نتائجها بكل دقة، فقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة الساحل كحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من إفرازات للعولمة فمسارها مس كل المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المالية، البيئية، العسكرية)، ونتج عن ذلك عولمة المخاطر والتهديدات، فالتحدي الأمني الكبير الذي تعيشه المنطقة تعدى كل الحدود وأصبح يؤثر في الساحة الدولية ككل، وعليه المسألة الأمنية يجب أن تبنى دائما بواقعية، وتكون مرنة قابلة للتغير والتكيف مع المعطيات والأحداث التي تطبع المنطقة

والمرحلة،والطرف الذي لا يحسن التصرف في توظيف قدراته ولو كانت بسيطة فهو دائما خاسر في كل تعاملاته، مما يعقد أكثر من وضعيته ويصبح فاقدا لإرادته وتابعا للآخرين.

فهذه التهديدات التي عرفتھا المنطقة كانت نتاجا لعوامل داخلية وخارجية، كما كان لها انعكاسات على دول الجوار، ويمكن حصر هذه التهديدات الأمنية الجديدة في الآتي:

• الإرهاب:

ظل مفهوم الإرهاب محل جدال من حيث التعريف المحدد له سواء كان داخلي أو خارجي، والسبب عائد لاختلاف النظم والإرادات السياسية للدول، وهذا تبعا لتباين أيديولوجياتها ومصالحها، وما تريد الوصول إليه من التعريف⁽¹⁾ وبصفة عامة يمكن القول إن إشكالية تعريف المفهوم ترجع في جانب منها إلى الأسباب التالية:⁽²⁾

- الأبعاد المتنوعة والمتعددة في تشكيل العمل الإرهابي وتعتها.
- مفهوم الإرهاب بحد ذاته ينطوي - للوهلة الأولى-على حكم قيمي يتضمن الرفض والإنكار له.
- أن ما يطلق عليها أعمال إرهابية تتباين في أنماطها وأهدافها من مجتمع لآخر ومن دولة إلى أخرى، بل إن غايات الجماعة الواحدة قد تتباين من مرحلة إلى أخرى.

(1)إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب وممارسته في العالم المعاصر،متحصل عليه: www.kotobarabia.com

(2)محمد عاشور مهدي، "إفريقيا والحرب على الإرهاب: قراءة في بعض الأبعاد السياسية"، دراسات إفريقية، ص.30،29.

- التنوع الثقافي المرتبط بتفسير الفعل الإرهابي، الأمر الذي يؤدي إلى غياب الموضوعية والحياد القيمي في التحليل للظاهرة وبالتالي اختلاف النظرة إلى الفعل الواحد بحسب زاوية النظر، فما يعتبره البعض عملا إرهابيا غير مشروع يعتبره آخرون عملا بطوليا مشروعاً.

تداخل مفهوم الإرهاب مع مفاهيم أخرى كالجريمة السياسية والعنف السياسي. فالإرهاب يحاول استغلال ضعف الدولة من أجل الاستقرار والتنظيم والاختباء وهذا لا يتطلب انهيار كلي للدولة أو تفككها وإنما يكفي أن تتحرر بعض المناطق من السلطة المركزية، حيث أن التنظيمات الإرهابية تفضل أكثر الدول التي تسيطر فيها الحكومات بشكل جزئي عن تلك التي انهارت كلية لأن هذه الأخيرة أكثر انكشافية وذلك انطلاقاً من صورتين:⁽¹⁾

أ/ فشل الدولة يؤدي لظهور جماعات إرهابية وهي علاقة سببية من جهة.

ب/ من جهة أخرى قد تلعب الدولة دوراً مهماً في تقوية التهديدات الإرهابية وهي علاقات وظيفية.

فالمناطق المنعزلة والتي يصعب الوصول إليها هي في الغالب التي تختارها التنظيمات الإرهابية مركزاً لقاعدتها ومياديناً لتدريباتها، وبخاصة التي تكون مراقبة الحوكمة لها ضعيفة، كما أنها تستطيع الاتصال فيما بينها داخل الدولة أو خارج الحدود بوسائل

⁽¹⁾Kathia L'egore, **Les Etas De Faillant Dans La Filaire Terrorisme**. Un Alfort Nécessaire Au Contingent, Obtenu En Parcours : Www.Hei.Ulaval.Ca

وتقنيات حديثة، فيما يسمى **بظاهرة الإرهاب السيبراني** التي استفادت بشكل كبير وخطير أيضا من الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال، فوفقا لدراسة جديدة أجرتها شركة الأمن الإلكتروني **ريسك أي كيو**، يتمكن مجرمو الإنترنت من الإيقاع بما معدله 1.861 ضحية في جميع أنحاء العالم خلال الدقيقة الواحدة. وفي غضون ستين ثانية بالضبط، تمتلئ محافظهم بمبلغ يقدر بحوالي مليون و138 ألف دولار. في المقابل، تستثمر الشركات في مجال الأمن الإلكتروني ما يصل إلى 171 دولار في الدقيقة الواحدة، فالإرهاب الإلكتروني واحد من التهديدات الأمنية الجديدة والخطيرة⁽¹⁾، إذ باتت التنظيمات الإرهابية تستغل الفضاء الرقمي كساحة للصراع والتأثير والاستقطاب، وتعتبر منطقة الساحل الأفريقي من بين المناطق التي عانت كثيرا من انتشار الأعمال الإرهابية، حيث تنتشر فيها الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها والتي تتخذ من هذه الأخيرة مواقع لها، وعليه فإن التهديدات الأمنية تشكل خطرا على حالة الأمن الإنساني في دول منطقة الساحل. ففي سنة 2024، أحصت منطقة الساحل أكثر من نصف الوفيات المرتبطة بالإرهاب في العالم، أي ما يعادل 51% من إجمالي الوفيات في العالم بأسره، وهو رقم قياسي تاريخي بحسب مؤشر الإرهاب العالمي 2025⁽²⁾.

⁽¹⁾ تعرف -على- التهديدات -السيبرانية- الأكثر -إثارة- للقلق، 6/11/2018، متحصل عليه:

<https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology>

⁽²⁾ دافيد ريش، الإرهاب في الساحل... ما مصدر ترسانة الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة؟، 2025/04/29، متحصل عليه: <https://www.france24.com>

• الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية من المشاكل الرئيسية التي تشترك فيها معظم دول الساحل الأفريقي، مضيفة بذلك لأزمات الهوية والشرعية مشكلة أخرى من مشاكل النظم السياسية لهذه الدول، كما أن لها تأثيرات إقليمية⁽¹⁾ في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها شعوب دول الساحل الأفريقي، كما أن هذه الظاهرة تتسبب في مشكلات سواء لدولة المنشأ أو دولة اللجوء:

- فبالنسبة للأولى: تفقد هذه الدول مواردها البشرية بسبب نزيف العقول الذي تتعرض له، وهروب المثقفين بحثا منهم عن مصادر رزق جديدة.

أما بالنسبة للثانية: دولة اللجوء فتواجه هي الأخرى سلسلة من المشكلات تتمثل فيما يحدثه اللاجئين من تغير⁽²⁾.

والجزائر بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية التي تشهدها في الفترة الأخيرة، وكذا الاستقرار الذي يميزها، تحولت من بلد عبور إلى بلد استقبال واستقرار للمهاجرين، وعليه أبرز الرئيس عبد المجيد تبون في هذا الشأن أنه يتعين أن يولى التعاون

⁽¹⁾رواية توفيق، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا، الأبعاد، الملامح، وسبل المواهة"، المنتدى الإسلامي، العدد الأول، (أكتوبر 2004)، ص.142.

⁽²⁾أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص.350-348.

بين الشمال والجنوب مكانة هامة لتقديم المساعدة والدعم من خلال رفع مستوى المساهمات المقدمة لها في مجالات التنمية⁽¹⁾.

• الجريمة المنظمة:

تمارس شبكات الجريمة المنظمة نشاطاتها في منطقة الساحل عبر العديد من الممرات، بسبب غياب الرقابة، ويمكن اعتبار أن طبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي قد ساعدت إلى حد كبير في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية، فالدولة نفسها هي التي تنتج أو تساعد على خلق الطريق غير الشرعية بسبب ضعف أجهزتها القانونية والقضائية، دون أن ننسى الوتيرة المتسارعة للتحويلات العالمية المتتالية والموازية لحركة العولمة⁽²⁾، وما صاحبه منتطور تكنولوجي جعلها تستفيد منه بشكل كبير وتستغله لصالحها.

• الصراعات الداخلية:

تعاني بعض دول الساحل الأفريقي من نزاعات داخلية بين الفصائل المسلحة والحكومة، وأغلبها تكون نتيجة التعددية الإثنية التي أدت إلى حروب طويلة وتغيير أنظمة سياسية في دول أو إلى أزمات وانقسامات سياسية⁽³⁾، كما وتتسم النزاعات الإثنية في أفريقيا عامة، ودول الساحل والصحراء بالخصوص بقدر كبير من التعقيد، لتداخل العوامل المسببة

⁽¹⁾الرئيس الجزائري: لا حل لمشكل الهجرة غير الشرعية إلا بالتنمية في دول المصدر، 24 يوليو 2023، متحصل عليه:

<https://www.alquds.co.uk>

⁽²⁾صبرينة جعفر، التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر، 15 أغسطس 2021، متحصل عليه:

<https://adhwaa.net>

⁽³⁾عمر جمعة عمران، أثر تطور النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية"، بغداد، ص.5.

لتلك الصراعات، وتعدد الأطراف المنخرطة فيها، فبالإضافة إلى العامل الاثني قد توجد عوامل أخرى كالعامل الديني كما هو الحال في نيجيريا التي مرت بتجارب عديدة أخرى الصدام بين المسلمين والنصارى في مدينة "جوس" مارس 2010⁽¹⁾.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن وجود الظاهرة الاثنية في حد ذاتها لا يعتبر سببا كافيا لظهور الصراعات الأهلية، حيث إن هذه الصراعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات اثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة... الخ، وهذا ما نجده في مشكلة التوارق أين دخل الذين يمثلون الطبقة السيدة والزواج العبيد في صراع بسبب سياسة المستعمر⁽²⁾ (مؤتمر برلين 1884-1885) التي دعمت الزواج على حساب التوارق مما جعل هذه المجموعة تطالب باستقلالها في ظل هذا الصراع الاثني- القبلي، وهذه السياسات الإستعمارية شكلت نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الأفريقي، وقد تم تفصيل تاريخ هذه المرحلة في الكتاب الذي أصدره: thomas packenham عام 1991 بعنوان: "التكالب الاستعماري على إفريقيا" ومن الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط أو روبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، دون مراعاة للمصالح الأفريقية، بمعنى آخر فإن الظاهرة الاثنية تعتبر ركيزة أو

(1) أيمن السيد شبانة، سبل المواجهة الصراعات الاثنية في أفريقيا، الخصائص - التداعيات، متحصل عليه:

<http://africansmajma.com/2014/03/06/%D8%A7%84%D8>

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، قراءات،

متحصل عليه: <https://qiraatafrican.com>

أساسا للحرب الأهلية عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الاثنية المتحيزة.

• تهريب الأسلحة والمخدرات:

تشهد منطقة الساحل الأفريقي نشاطا متزايدا للجماعات المسلحة، وسط مصاعب غذائية، وانقلابات عسكرية، تتزامن وأزمات سياسية تؤمن لتلك الجماعات ممارستها عمليات خطف وقتل جماعي، بالإضافة لازدهار تجارة المخدرات، ووفقا للتقرير الصادر سنة 2023 عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد قفزت كميات الكوكايين المضبوطة في منطقة الساحل (موريتانيا-مالي- بوركينا فاسو- النيجر- تشاد) وازدادت من 13 كيلوغرام في السنة بين 2015، 2020، و35 كيلوغرام في سنة 2021 إلى 863 كيلوغرام سنة 2022.⁽¹⁾

• التغير المناخي وتأثيراته:

التغيرات المناخية تؤثر سلبا على الزراعة والرعي، مما يزيد من حدة التنافس على الموارد الشحيحة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نزاعات إضافية.

• ضعف البنية التحتية الأمنية:

⁽¹⁾بفضل الجماعات المسلحة.. تجارة المخدرات تزدهر في بلاد الساحل الإفريقي، 27 جويلية 2023، متحصل عليه:

<https://www.alaraby.com>

تعاني العديد من دول الساحل الأفريقي والصحراء من ضعف المؤسسات الأمنية وقلة

التدريب والعتاد، وهذا الضعف يعقد من جهود التصدي للتهديدات الأمنية⁽¹⁾.

• التدخلات الخارجية:

فعلى الرغم من أن النزاعات والصراعات الأهلية تكون نتيجة لعوامل ومتغيرات وثيقة

الصلة بالبيئة الداخلية للدول إلا أنها قد تتوالد أيضا بفعل العديد من المتغيرات والعوامل

المرتبطة بالبيئة الخارجية.

بيد أن أقدم العوامل الخارجية تتمثل في الاستعمار الأوروبي الذي وضع بذور الحرب

الأهلية في أفريقيا سواء من خلال النشأة المصطنعة للدول الأفريقية أو من خلال السياسات

الاستعمارية المتبعة.

ويرى بعض الدارسين أن تزايد الحروب والصراعات الأفريقية ما هو إلا⁽²⁾نتاج للآثار

المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الأفريقية، فقد

شهدت القارة تزايدا مطردا في عدد الصراعات والنزاعات المسلحة، حيث بلغت منذ عام

1970 أكثر من ثلاثين (30) نزاعا (غالبيتها نزاعات أهلية داخلية)، بل إن عام 1996م

وحده شهد وجود صراعات مسلحة في أكثر من 14 دولة أفريقية.

⁽¹⁾علي جمعة العبيدي،الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي،14-10-

2024، متحصل عليه: <https://www.turkpress.co>

⁽²⁾حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق.

أيضا التداخل والتشابك في المصالح الإقليمية من خلال تدخلاتها في النزاعات⁽¹⁾ والصراعات الداخلية والتي قد تغذيها أو تفرضها دوافع ومبررات تختلف في مستوياتها بحسب التشابك والتداخل الإقليمي والذي غالبا ما يجد جذوره في طبيعة التكوين الداخلي والامتداد السكاني أو المصلي للدول الإقليمية، وهو ما قد يمثل الأرضية التي تمهد لخلق حالة التدخل المباشر أو يشجعها من قبل الأطراف الإقليمية فمثلا التداخل العرقي والثقافي والديني والقبلي غالبا ما يحول دون احتواء النزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، ومن جهة ثانية فغن القوى الإقليمية ولاسيما المتجاورة لديها جملة من المسوغات المتنوعة للتدخل في النزاعات الداخلية نتيجة للتعاطف مع بعض الحركات المتمردة لأسباب عرفية أو قبلية أولمطامع اقتصادية أولدرء انتشار النزاع إلى باقي الدول أولأبعاد آثار النزوح الجماعي الذي يرافق النزاعات والصراعات الداخلية ومن جانب آخر لا يمكن إغفال تأثير القوى الدولية، التي تدفع باتجاه التدخل في النزاعات والصراعات الداخلية وفقا لمصالحها الحيوية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية.

كذلك من ضمن تلك السياسات المرتبطة بدور القوى الدولية في إثارة الصراعات الداخلية نجد المتغيرات المرتبطة بالمتغيرات العالمية الجديدة، فمع بداية التسعينيات من القرن العشرين حصلت مجموعة من التغيرات العلمية والتي أدت إلى بلورة شكل جديد ومفاهيم جديدة تدعو إلى قيام نظام عالمي جديد، ولعل أبرز ما يميز هذا النظام الجديد هو

⁽¹⁾كاظم هاشم النعمة، "أزمة دارفور، السودان والعروبة والتدويل والأفرقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد.314 (أفريل 2005)، ص101.

الدعوة إلى بناء علاقات دولية تقوم على السلام ونبذ الحروب وحل الصراعات بالتعاون لا بالعدوان والإيمان بحقوق الإنسان بشكل لا يعرف حدا⁽¹⁾.

حيث غدت الأطروحات الجديدة المتعلقة بالديمقراطية، التعددية وحقوق الإنسان⁽²⁾، والانسجام الكامل مع مبادئ المساواة بين جميع شعوب العالم، أي جعل المواطنة، ذات بعد إنساني وهو ما أدى إلى منحى ووضع جديد زالت فيه المعالم الفارقة ما بين شأن داخلي وما هو قضية دولية، فانكشفت السيادة التقليدية للدول، وبدأ التبشير والترويج لمفاهيم جديدة لم تكن في السابق معروفة، أولم يكن بالإمكان التشديد عليها نتيجة لطبيعة الصراع الأيديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة مثل الترويج لمفاهيم "حق تقرير المصير الداخلي" ليكون حقا من حقوق الأقليات والجماعات الاثنية والعرقية التي تعاني من الاضطهاد ومحاولة منحها الاستقلال على حساب الكيان السياسي للدولة، أو التشديد على مفهوم "حق التدخل الإنساني" والترويج له بقوة وتوفير الأطر القانونية له تحت دعاوى تصاعد حدة الصراعات والنزاعات الداخلية وعجز منظمة الأمم المتحدة عن تقديم الحلول لتلك الصراعات التي أخذت بالانتشار في أفريقيا، ومنطقة الساحل والصحراء خاصة، وزادت عنفا وبالتالي تستوجب تدخلا، دوليا للسيطرة على نتائج تلك الصراعات.

⁽¹⁾كوثر طه ياسين، "النزاعات والحروب الأهلية في العالم الثالث(الصومال وأفغانستان نموذجا)"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، ص129.

⁽²⁾عبد السلام بغدادى، "هل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية الأقليات"، مقال في صحيفة الجمهورية، 1999.

دون أن ننسى إلى اضطراب الدول الأفريقية في مواجهة أزماتها الاقتصادية الخانقة إلى الاستعانة بالمنظمات الاقتصادية النقدية العالمية والتي كان لها دور مهم في دفع الدول الأفريقية إلى القيام بتلك التحولات الديمقراطية خصوصا وأنها اشترطت على تلك الدول لضمان استمرار مساعدتها وقروضها أن تلتزم بالديمقراطية⁽¹⁾ فيما يسمى "بالمشروطية السياسية" التي أصبحت منذ التسعينيات مقترنة بالمشروطية الاقتصادية، حيث أصبحت المعونات مشروطة بالوصول إلى الحكم الجيد والذي يشير وفقا لتعريف البنك الدولي إلى المحاسبة فيما يخص الإنفاق العام، والشفافية عند اتخاذ القرارات وحكم القانون⁽²⁾.

ثانيا: تداعيات التهديدات الأمنية على منطقة الساحل الأفريقي

كان لهذه التهديدات الأمنية انعكاسات يمكن حصرها في العناصر التالية:

1 - سياسيا:

■ عدم الاستقرار السياسي:

السياسة هي تعبير عن قوة الأمة وانعكاس لحالتها في شتى المجالات الأخرى، فعدم الاستقرار السياسي ينجم عنه أخطار كبيرة، حيث يعتمد البعض على حجة أن التطور الذي

⁽¹⁾ جمال محمد السيد ضلع، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الدولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر، نحو رؤية جماهيرية (سرت: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 21/20/19 جويلية 2008).

⁽²⁾ رواية توفيق، القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا، ص ص. 1-3، متحصل عليه:

www.al-bayan-magazine.com/files/africa/2.htm.

يشهده النظام الدولي سيؤدي إلى التغيير التقليدي للسيادة وسيفتح المجال أمام بروز مفهوم جديد يقلص من يد الدولة المطلقة اتجاه شعبها إذا ما ارتبط بانتهاكات حقوق الإنسان، حيث أضحت هذه الأخيرة جزءا من المسؤولية الدولية في عالم لم تعد فيه التهديدات تأتي من النزاعات بين الدول، بقدر ما غدت تأت من النزاعات الداخلية.⁽¹⁾وقد عانت دول الساحل الأفريقي من تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة مثل مشكلات الانقلابات العسكرية أو الصراعات والحروب الأهلية، فعدم الاستقرارية يؤدي إلى زعزعة الأمن داخل دول المنطقة ويعد مصدر تهديد مباشر للنظام الحاكم ويعد أيضا مؤشرا على التدهور السياسي.

ومن ثم فإن المخرج من حالة عدم الاستقرار والعنف المتفشية في دول منطقة الساحل الأفريقي لن يكون سوى بإعادة النظر في السياسات والممارسات المتعلقة بالديمقراطية وضرورة المشاركة السياسية لجميع القوى داخل الدولة.

وجاء مقرب الدولة الفاشلة أو الهشة محاولا تصوير ذلك الاختلال الجوهري في علاقة الدولة -المجتمع سواء كان الاختلال نابعا من جوانب اقتصادية أو اجتماعية، أو عرقية يؤدي بدوره إلى تدمير الركائز الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

مفهوم الدولة الفاشلة يعبر عن الدرجة العليا لأزمة متعددة الأبعاد تعيشها الدولة على مستوى:

⁽¹⁾جمال محمد السيد ضلع، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الدولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر، نحو رؤية جماهيرية، مرجع سابق.

- ضعف التنمية الإنسانية.
- ضعف التجانس الاجتماعي.
- غياب دولة القانون.
- غياب الديمقراطية مع انتشار الفساد، والتهميش والفقر، المرض بل وحتى أحيانا المجاعة والعنف السياسي.⁽¹⁾

فالدولة الفاشلة بهذا المنظور هي حالة من استعصاء أزمة الهوية، المشاركة، المشروعية و التوزيع مع عدم قدرة النظام السياسي على فرض سلطة القانون على كل مواطن وعلى كل شبر من الوطن.

ومن بين من ركزوا على الصلة القائمة بين الدولة الفاشلة والأثر الذي تحدثه على محيطها الخارجي. "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama في نظره أهم مصدر للمشاكل الخطيرة التي تواجه النظام الدولي اليوم مثل: الفقر والإرهاب والمتاجرة بالمخدرات، كما سلط "راكيلومايكل ستول" Rachel and Michael Stohl الضوء على نقطة مهمة، وهي افتقار شعوب هذه الدول إلى إحساس قوي بالانتماء للأمة، حيث الولاء للهويات العرقية والقبلية والدينية -لا يزال- ينافس ولاء الشعوب للدولة الأمة.

⁽¹⁾ غازلي عبد الحليم، "الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد. الثاني، ص.44.

ورغم التباين والاختلاف حول وضع تعريف موحد للظاهرة، إلا أنها تتفق حول وجود

ثلاث نقاط أساسية وهي⁽¹⁾:

أ/ فشل الدولة في بسط سلطتها على جميع أقاليمها.

ب/ عجزها عن توفير الخدمات لشعوبها، وحمايتها من العنف الممارس ضدها.

ج/ فقدانها النسبي أو الكلي للشرعية.

ويمكن إيجاز جملة من الأسباب التي أدت إلى الفشل الدولاتي في الآتي:⁽²⁾

- عجز في البناء الوطني للدولة بعد حقبة استعمارية طويلة.
- التقسيم المصطنع للحدود (معاهدة برلين 1884-1885م) لم يراعي الانتماءات الإثنية والعشائرية والدينية.
- تدخل سياسي سادت فيه السلطوية السياسية.
- تدخل العسكر في الحياة السياسية ما جعل هذه الدول عرضة للانقلابات العسكرية والتنافس على السلطة بين النخب المدنية والعسكرية.
- تعدد أنماط وأشكال التعددية سواء كانت إثنية -لغوية-دينية مع عدم قدرة النظام السياسي على توزيع اقتصادي سياسي واجتماعي عادل بين مختلف هذه الأقليات.

⁽¹⁾المكان نفسه.

⁽²⁾Jeanpaulmarthozi, "les banlieusdumonde" obtenu en parcourant :

www.enjeux-internnationaux.org/articles/numrr/banlieudesmond.pdf

- تراكم المشاكل الهيكلية السياسية والاقتصادية وزيادة حجم القروض الخارجية نظرا لفشل السياسات التنموية.

وتعتبر أزمة التوارق من بين أهم الأزمات في منطقة الساحل الأفريقي، فهي موروث إستعماري ملغم يعود تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر، مالي وبوركينا فاسو 1960، الجزائر 1962، هي قبائل في الصحراء الكبرى وجدت نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتزمت باحترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية 1963⁽¹⁾، حيث يعود تاريخ النزاع في شمال مالي سنة الاستقلال 1960، حين قاد قادة التوارق الماليين تمردا ضد الحكومة المركزية، وكان أول تمرد سنة 1962 الذي عرف بتمرد "الفلاقة" في منطقة كيدالو الذي فرض عليه حكم عسكري، وتمكن الجيش المالي من إخماده.

وبفعل التقلبات المناخية، والعلاقات المتوترة للتوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها، خاصة دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميش وقمع لشمال كل منهما، ما أجبر التوارق على الهجرة إلى ليبيا والجزائر، وحمل السلاح في وجه الجيش المالي والنيجيري للمطالبة بحقوقهم⁽²⁾.

⁽¹⁾ عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الأفريقي 2012-2013، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر -3، 2013/2014، ص.3.

⁽²⁾ طوارق مالي، تمرد طويل أثمر أزواد، مركز الجزيرة، متحصل عليه:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/6534bf10-d60c-48c6-a770-afd95a4356ld>

■ العامل الخارجي:

هو بمثابة مكمل للبيئة الداخلية، وقد ترتبط الأسباب والدوافع السياسية بمتغير خارجي يتمثل في التدخل الخارجي مثل ما حدث في الصومال، أو انتهاك استقلال دولة ذات سيادة كما هو حاصل في الصحراء الغربية.⁽¹⁾

■ التنافس الدولي:

كون منطقة الساحل الأفريقي اليوم مصدرا أساسيا للطاقة، ومنطقة جذابة للاستثمارات الخارجية، إضافة لكونها جبهة رئيسية في مكافحة ما يسمى بالإرهاب، ماجعل منها منطقة حيوية في خريطة العلاقات الدولية⁽²⁾.

■ خصخصة قطاع الأمن:

مع زيادة مخاطر التهديدات الأمنية وتفاقم نتائجها، تزايد استخدام العديد من الدول الساحل الأفريقي لشركات الأمن الخاصة، بهدف توفير الأمن الوطني وحماية الاستثمارات والمشروعات الكبرى فيها، وقد وصل الأمر أحيانا إلى حد الاعتماد الكلي على الخدمات الأمنية التي توفرها تلك الشركات⁽³⁾.

2- اقتصاديا واجتماعيا

⁽¹⁾ إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، أطروحة ماجستير فير منشورة، جامعة الجزائر 3، (2011)، ص ص 68-69.

⁽²⁾ حسين غزوي، الأمن وتحديات الاندماج الإقليمي في دول المغرب العربي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008/10/26، متحصل عليه: <http://www.dctcrs.org/s5041.htm>

⁽³⁾ أيمن السيد شبانة، "الصراعات الاثنية في إفريقيا: الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة"، قراءات افريقية، العدد السادس (سبتمبر 2010م)، ص ص 98-99.

للعوامل الاقتصادية والاجتماعية تأثيرات على النظام السياسي ككل، وعلى أفراد المجتمع بصفة خاصة، كونها أحد أبرز الحركات الحساسة، وبمراعاة لخصوصية اقتصاديات دول الساحل الأفريقي فإنها تبرز هشاشة البناء الاقتصادي لهذه الدول مما جعل منها بيئة مناسبة لبروز مثل هذه التهديدات.

■ تفاقم ظاهرة الفقر:

أدى التقاء الصراع وتغير المناخ وزيادة عدم الاستقرار السياسي ونقص فرص التنمية وضعف الأداء الاقتصادي وهشاشة القدرات الوطنية إضافة لتداعيات جائحة كورونا، إلى انتشار الفقر وتعطيل الخدمات الاجتماعية الأساسية لاسيما الصحة والتعليم وفرص العمل، وتضاعف عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد ثلاث مرات في مالي وتضاعف في النيجر مقارنة بشهر نوفمبر 2020، ومن المتوقع أن يتأثر أكثر من ثمانية ملايين، وقد وصلت المنظمات الإنسانية إلى أكثر من سبعة ملايين شخص في منطقة الساحل الأفريقي سنة 2021، وجمعت 700 مليون دولار من التمويل⁽¹⁾، والجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من فضاء الساحل تتبنى سياسة تفاعلية ومتكاملة لدعم وتعزيز القدرات المحلية لدول منطقة الساحل الأفريقي، وتمكين شعوب دول الساحل من

⁽¹⁾الساحل الأفريقي: 15 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة والصراع يدفع الملايين إلى ظرف يائسة، متحصل عليه:

الأمن والتنمية والعيش الكريم، وهو ما أكدّه التوجه الاستراتيجي للرئيس عبد المجيد تبون من خلال تخصيص مساعدات مالية لغرض⁽¹⁾:

- دعم التنمية وتكثيف التعاون الإقليمي العملياتي.
- المساهمة الملموسة في معالجة الأسباب العميقة لهذه الآفة الخطيرة.
- دعم جهود التنمية عبر تدريب النخب ودعم الخدمات الأساسية.
- تجسيد المشاريع الهيكلية ذات الطابع الاندماجي.

■ تفشي ظاهرة الفساد:

يعتبر الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد وتشمل الأبعاد الاقتصادية السياسية الاجتماعية، الثقافية والأخلاقية⁽²⁾.

يعد الفساد أحد أهم المعضلات التي تواجه قارة أفريقيا، منذ أكثر من نصف قرن وتعمقت هذه الظاهرة لتكون من المعطيات الأساسية لعدد من المشكلات التي تواجهها حاليا⁽³⁾.

⁽¹⁾الجزائر:منطقة الساحل تدهورت بسبب تزايد الفقر وضعف الأداء الاقتصادي،متحصل عليه:

<https://www.youm7.com>

⁽²⁾عز الدين معزة،الفساد السياسي والأخلاقي وأثره في إضعاف الدول،متحصل عليه:

<https://akhbarelwatane.dz>

⁽³⁾أمني الطويل،كيف يمكن تجاوز تحدي الفساد في أفريقيا؟،2020/05/7،متحصل عليه:

<https://www.independentarabia.com>

استفحال هذه الظاهرة في منطقة الساحل يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية، وبذلك التقليل من المقدرة على الكسب للفقراء⁽¹⁾، وبالتالي إعاقة الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها، وعليه لا بد من البحث عن الآليات الكفيلة لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة من خلال تضافر جميع الجهود⁽²⁾.

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في مجابهة التهديدات التي تطل منطقة

الساحل الأفريقي

غالبا ما ارتبطت الإشارة إلى الدولة الأفريقية بتلك الجوانب السلبية التي تشوب الحياة السياسية في هذه القارة من انقلابات عسكرية وسيطرة النظم التسلطية والصراعات الداخلية والإقليمية، وهي السمة الأساسية التي لازمت عملية توطيد دعائم الدولة الأفريقية المستقلة حديثا، ورغم استقلال هذه الدول لا تزال عملية بناء الدولة الأفريقية تواجه جملة من التحديات والصعوبات بإمكانها أن تعصف بهذه الكيانات.

وانطلاقا من تعريف بناء الدولة كفعل هادف نحو تطوير قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة في إطار عملية سياسية فاعلة لحسم الحاجيات المشتركة بين الدولة والجماعات الداخلية، يمكننا الجزم بأن هذه العملية اعترضتها على مدار سنوات الاستقلال جملة من

⁽¹⁾سهيلة أرزقي منصوران، تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية دراسة تحليلية، جامعة الجزائر، ص.175.

⁽²⁾صالح محرز، طارق راشي، الفساد الاقتصادي: أسبابه وآثاره وميكانيزمات مكافحته في الجزائر، متحصل عليه:

<http://univ-soukahrass.dz/wpuploads/eprints/2020-con-6-620-ab.pdf>

الصعوبات منها: الحروب الأهلية التي تعتبر من أبرز الظواهر الأفريقية والتي ما زالت تعاني منها دول الساحل في وقتنا الحالي، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة من صراع أو حرب أهلية عنيفة، وهي ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بالأسباب أو النتائج المترتبة عنها ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين⁽¹⁾:

الأولى: تتعلق بالبيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الأفريقية، العوالم الاقتصادية والسياسية.

الثانية: فتتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الأفريقية.

رغم ما يعرفه المحيط الجيوسياسي للجزائر خاصة في الساحل الصحراوي في الوقت الراهن جعلت من السياسة الخارجية الجزائرية مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك اتجاه المنطقة، إلا أنها لا تزال تصر على إدارة كل هذه التحولات والأزمات بنفس العقيدة والمبادئ التي أفرزتها الثورة الجزائرية، على غرار:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- رفض استعمال القوة أو التهديد بها لحل الأزمات والنزاعات الدولية.
- اعتماد الحلول السياسية والطرق الدبلوماسية.

⁽¹⁾حكيمي توفيق، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، مداخلة: واقع الدولة الإفريقية من منظور الدولة الفاشلة، عنابة.

- التأكيد على مبدأ التعاون الدولي بصورة أكثر عدلا وتكافؤا⁽¹⁾.

وفي ظل التحديات التي تواجه الجزائر ومحيطها الإقليمي، خاصة ما تشهده منطقة الساحل الأفريقي التي جسّدتها بشكل كبير الحرب في مالي، وبالأخص بعد التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي عام 2013،⁽²⁾ افتردى الوضع الأمني السائد في منطقة دول الجوار والساحل، بالإضافة لتنامي العمليات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة فرضت أكثر من أي وقت مضى مضاعفة الجهود من أجل استقرار وأمن البلاد في إطار سياسة وطنية شاملة، تركز الارتباط الوثيق بين السيادة الدفاعية للبلاد وسياساتها الخارجية، لمواجهة مثل هذه التحديات، والنأي بالبلاد عن أي تهديد يمس استقرارها أو مصالحها العليا.

فالتحرك الدبلوماسي الجزائري في فضاءها الجيوسياسي الأفريقي عن إدراك أنها تعيش في ساحل مليء بالآزمات، يرتبط بجملة من المعضلات الأمنية أهمها في الآتي⁽³⁾:

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الاثنية.
- البنى الاقتصادية الهشة وهو ما يشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها للجزائر.

⁽¹⁾الجزائر تحي اليوم الوطني للدبلوماسية في ظل نجاحات إقليمية ودولية، 2016/10/08، متحصل عليه:

<https://radioalgerie.dz/news/ar/tags>

⁽²⁾إنجازات الدبلوماسية الجزائرية ترسم معالم العهد الجديد، متحصل عليه: <https://www.el-massa.com/dz/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%>

⁽³⁾بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، مركز الجزيرة للدراسات.

- ضعف الأداء السياسي، إذ سجلت لحد الآن ست إنقلابات في كل من موريتانيا، مالي والنيجر.

- انتشار واسع لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

عين الجزائر على استقرارها، وعلى كل ما من شأنه أن يهدد أمنها القومي، وهي التي عانت من العشرية السوداء ضد الإرهاب ولمدة 10 سنوات لوحدها، وعينها الثانية على التحرك الأفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل خطرا على نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولتي عبر الحدود.

وأكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها حدودها الجنوبية، بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة منطقة الساحل الأفريقي، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتقادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة.

خريطة توضح⁽¹⁾: مناطق تواجد التوارق في كل من الجزائر، ليبيا،

مالي، النيجر وبوركينا فاسو

⁽¹⁾[http://studies.aljazeera.net/resourcegallery/media/documents/2014/1/29/201412910543689743Algeria %20and%20actor%role%20in%20Africa.pdf](http://studies.aljazeera.net/resourcegallery/media/documents/2014/1/29/201412910543689743Algeria%20and%20actor%role%20in%20Africa.pdf).



فبعد سقوط نظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، بدأ التحضير لقيام تمرد جديد لإقامة دولة التوارق، من خلال عودة الآلاف اللذين كانوا من ضمن الجيش التابع للقذافي إلى شمال مالي محملين بأسلحة ثقيلة تحت مسمى "حركة تحرير أزواد"، ما سرع بانفجار الأزمة في مالي سنة 2012.

كما أن الجزائر لها حدود مع سبع دول كلها تعيش مشاكل وأوضاع متوترة، وملغمة وهو وضع غير عادي لم تعشه الجزائر منذ الاستقلال، وهذه التداعيات لها عدة أوجه فهي ذات طابع إنساني بفعل نزوح الآلاف من الماليين فرارا من الحرب⁽¹⁾.

(1)فضيلة دفوس، تقنورين عززت الجبهة وقوة التضامن مع الجزائر، متحصل عليه: <http://www.echaab.ne>

الجزائر دائما وعملا بمبادئها الدبلوماسية، التي لا تتفق وفكرة التدخل العسكري الأجنبي مثلما رفضته في ليبيا وغيرها، لكن هنا السلطات المالية اتخذت قرارا سياسيا بطلب المساعدة من فرنسا، وعودة لمبادئ الدبلوماسية الجزائرية لا يحق التدخل في الشأن الداخلي لدولة ذات سيادة⁽¹⁾ وخاصة أن منطقة الساحل تشهد تنافس إستراتيجي عالمي فرنسي وأمريكي، فقد رفضت الجزائر مشروع إقامة قاعدة عسكرية أمريكية "أفريكوم"، وتشجع الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر بين جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسده الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية للجزائر، ووفود رسمية أفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري.

وبعدها انطلقت المفاوضات بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية في جويلية 2014 بالجزائر، وهذا بمشاركة دولية مشكلة من (المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"الإيكواس"،الاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى موريتانيا، بوركينا فاسو، النيجر، التشاد) كأعضاء من فريق الوساطة، وتم المصادقة على خريطة الطريق من جميع الأطراف وتوصلوا إلى اتفاق شامل ومستديم يقضي بالحل النهائي للأزمة

(1) عبير شلغيم، سياسات الدفاع الوطنيين الالتزامات السياسية والتهديدات الإقليمية، مداخلة بعنوان رهانات الدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستدامة، جامعة ورقلة(2014)،ص.11.

بين باماكو والطرف الأزوادي، وتطرقا خلال تلك المفاوضات إلى ثلاث نقاط رئيسية تتمثل في التالي⁽¹⁾:

1- الاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية، ومشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية.

2- مكافحة الإرهاب.

3- التنمية في شمال مالي.

استقبل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون سنة 2022 وفدا من الجمهورية المالية، وأصدر بيانا يؤكد فيه على ضرورة التزام السلطات الانتقالية بإقامة نظام دستوري مالي توافقي، يهدف إلى تكريس المكاسب ومتطلبات اتفاقية السلام في مالي المنبثقة عن مسار الجزائر، وأكد على ضرورة تبني مقاربة شاملة تتوافق مع مدى تعقد المشاكل الهيكلية والاقتصادية، والتحديات الواجب رفعها بما فيها مكافحة الإرهاب في مالي وأعلنت رفضها القاطع إلى تغيير في الحكومة⁽²⁾.

⁽¹⁾ سيدي عمر بن شيخنا، "المفاوضات المالية- الأزودية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014.

⁽²⁾ الجزائر تحذر من خطورة الأزمة بين ايكواس ومالي وتعرض مساعدتها، 2022/1/12، متحصل عليه: ARABIC.NEWS.CN/2022-01-12/C-131049745.HTM

الفصل الثالث

ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في

التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات

الدولية

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية ودورها في بناء عمليات السلام

المطلب الأول: المتغيرات الدولية وتأثيرها على توجهات الدور الدبلوماسي الجزائري

المطلب الثاني: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في تكريس السلم والأمن الدوليين

المبحث الثاني: توجهات الدبلوماسية الجزائرية للتعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: أهمية البعد الاقتصادي في تعزيز دور الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني: دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في تفعيل

حركية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية ودورها في بناء عمليات السلام

تتوسط الجزائر ثلاثة مناطق متكاملة أفريقيا العالم العربي وأوروبا، فطبيعة موقعها الجغرافي جعلها من أكثر الدول عرضة للتأثيرات الخارجية في سياستها المنتهجة، فاعتمدت العمل السياسي الدبلوماسي من خلال الملتقيات والمؤتمرات الدولية، والملاحظ من جهود الدبلوماسية الجزائرية ثبات مواقفها في دعم الشعوب المستضعفة، ونصرة القضايا العادلة، وإنهاء كل أشكال الاستعمار، وقد تعزز دورها الدبلوماسي على الساحة الدولية بخاصة ما تعلق بتسوية النزاعات المعقدة بفضل الوساطة والحياد اللذان ميزا مسارها الدبلوماسي منذ الاستقلال.

المطلب الأول: المتغيرات الدولية وتأثيرها على توجهات الدور الدبلوماسي الجزائري

التحولات التي تعرفها المنظومة الدولية أثرت بعمق على العمل الدبلوماسي الجزائري، وهي التي تعمل على حماية وتحقيق مصالحها الإستراتيجية ومكانتها في النسق الدولي كأى دولة في العالم، من خلال تفاعلها مع بيئتها الخارجية عبر قناة السياسة الخارجية، وهي كما يرى المختص Bernard Cohen أهم من مجالات السياسة الأخرى، لأنها تتعلق بالمصالح الوطنية عوض المصالح الخاصة، وبالقيم الأكثر أساسية⁽¹⁾، والتوفيق بين مبدئها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من ناحية، والمعايير المرتبطة بعقيدتها الدبلوماسية التي تقتضي النشاط والحيوية والحضور الفاعل في المسائل الدولية من ناحية أخرى.

⁽¹⁾ Bernard Cohen, quoted in Walter Carlsnaes, "Foreign Policy," in Walter Carlsnaes, Thomas Rise, and Beth A. Simmons (eds.), *Handbook of International Relations* (London: Sage, 2002), P.332.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

فالنظام الدولي الجديد من جهة بنيته (القطبية الأحادية)، وموضوعاته (المسائل الإنسانية)، والتحولات المتسارعة في النظامين الإقليمي والدولي، يفرض المزيد من التحدي على الدبلوماسية الجزائرية ومبادئها الثابتة منذ 1962م⁽¹⁾.

إلى أن الدبلوماسية الجزائرية أصبحت تتميز بصراحة وندية أكبر في التعاطي مع القضايا الدولية منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون رئاسة البلاد، وهو ما يبدو جليا في مواقفها الأخيرة التي أخرجت بعض القوى الكبرى، مؤكدا أن الجزائر لا تقبل بالسياسات الاستعمارية الجديدة أو الابتزاز السياسي، بل تظل مدافعة عن مواقفها بقوة في جميع المحافل الدولية⁽²⁾، مما دفع بإدارة الرئيس إلى التأسيس لتصور جزائري قوي ومؤثر في المحافل الدولية.

وقد أصبحت الجزائر في الوقت الراهن، طرفا فعالا لا يمكن الاستغناء عنه في المفاوضات الدولية، فهي استغلت جميع الفضاءات المتاحة للدفاع عن مواقفها نتيجة⁽³⁾:
- الاعتراف الدولي بمساهمتها في المشاركة في تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

- إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لتعزيز السلم.

(1) رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ و حسابات المصالح دراسة حالة: "الربيع العربي"، سياسات عربية، العدد 23 (نوفمبر 2016)، ص ص. 93، 94.

(2) عمرون: الجزائر تزعم القوى الكبرى وتبني دبلوماسية تعتمد الندية والاحترام المتبادل، 2024/10/08، متحصل عليه: <http://news.radioalgerie.dz>

(3) العلاوي أحمد، "الدبلوماسية الجزائرية.. تاريخ حافل بمبادئ ثابتة لا تتغير"، جريدة المشوار السياسي (12-7-2014)، متحصل عليه: <https://www.djazairress>

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التدايعات الدولية

- تحديد إستراتيجية محكمة لمكافحة الإرهاب في العالم.

ومع التطورات الحاصلة على الساحتين الإقليمية والدولية، وبالخصوص في خطاب الدبلوماسية الدولية برزت على ساحة السياسة الخارجية مفاهيم ومصطلحات مثل "الدبلوماسية الدينية" وهي نمط جديد في الدبلوماسية العامة،⁽¹⁾ وقد صنفتم ضمن دبلوماسية المسار السابع الذي يسعى لصنع السلام،⁽²⁾ فالبعد الديني في ظل المستجدات الحاصلة لا نبالغ إن قلنا أنه هو الموجه الأساسي في العلاقات الدولية، وكمثال على ذلك القضية الفلسطينية هي قضية عقدية لها ارتباط بالمكون الديني، وثنائية الغرب والإسلام هي ثنائية دينية، وقضية الإرهاب هي قضية دينية، حيث يقول الفيلسوف الفرنسي المعاصر "مارلو" Marlow: "إن القرن الواحد والعشرين يكون دينيا أولا يكون".

وهنا يرى أيضا John brysonchan "جون برايسون شان" أن الدين في القرن الواحد والعشرين يمكن أن يكون قوة للمصالحة والاستقرار السياسي أو عاملا لتعزير الانقسام.

فقد أدرك الدبلوماسيون ورجال الدين أهمية الدين في حل الكثير من القضايا المستعصية خاصة ذات الأصل الديني وبقدرته على لعب أدوار هامة، لذلك فقد بدأت العديد

(1) عبد العزيز الزربية، "الدبلوماسية الدينية كآلية لحل الصراعات السياسية بين الدول والجماعات"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد السادس عشر، (سبتمبر 2021)، ص. 157..

(2) Allen keiswetter and bishop john chan, diplomacy and seeking common interests religion and engagement in a dynamically changing and turbulent world, the brooking project on u.s.relations with the islamic world u.s-islamic world forum papers 2013, november 2013, p.1.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

من دول العالم اليوم بنهج الدبلوماسية الدينية أو ما يصطلح عليه بالدبلوماسية الروحية كقوة ناعمة لحل بعض الصراعات.

فالمكون الديني في الوقت الحالي، وبخاصة في الدول الأفريقية يلعب دورا حيويا في التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية، ويعتمد عليه بشكل أساسي في تسوية النزاعات وتحقيق السلام، وتعود أهميته في عملية بناء السلام إلى: (1)

✓ اعتبار الدين من إحدى الجوانب المهمة من الثقافة الأفريقية، من خلال التأثير الكبير للقادة الدينيين والذين يمكن اعتبارهم وسطاء بين الأطراف المتنازعة، والاستفادة منهم في تعزيز السلام، فهو يشكل إطارا لمعتقداتهم وقيمهم وسلوكهم.

✓ يحافظ الدين على التماسك الاجتماعي والحدة من الصراعات، من خلال توفير الإحساس بالهوية والمعنى للفرد والمجتمع.

✓ يساعد الدين على تعزيز المصالحة والسلوك السلمي وتجنب العنف، وكلها تصب في إرساء وبناء السلام.

تعمل الجزائر اليوم على تحقيق مبادئها ومصالحها من خلال إنجاح دبلوماسيتها، وضرورة العودة بقوة على الساحة الدولية والإقليمية، وهذا ما هو إلا انعكاس لجمهورية جديدة، ومع إدراكها للوزن الذي يمكن أن تقوم به الدبلوماسية الدينية في لعب الجزائر لدورها الطبيعي والمحوري، سواء كان ذلك على المستوى العربي أو القاري أو الدولي، معربا عن

(1) حمدي عبد الرحمن، متحصل عليه: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17810.aspx>

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التدايعات الدولية

ثقتة في قدرتها على تحقيق "مكاسب كبيرة بالنظر إلى تجربتها الثرية خاصة في مجال تسوية النزاعات" بالسبل السلمية خاصة في أفريقيا⁽¹⁾، وكما هو معلوم فهي تعد قارة التعدد والتنوع، فمن التنوع اللغوي تمتلك نحو 33% من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة 10% من جملة سكان العالم، أما عن التنوع الديني فيوجد بأفريقيا كافة الأديان السماوية من الإسلام، المسيحية، اليهودية وبعض الديانات التقليدية، أما عن العادات والتقاليد فهي تتنوع تنوع الدين واللغة عبر كافة مناطق أفريقيا وتتمايز من جماعة لأخرى⁽²⁾.

وتوفر الجزائر على منظومة المؤسسات الدينية يُمكنها من تفعيل حركية دبلوماسيتها الدينية، والاستفادة من عمق طرق المؤسسات الدينية خاصة الصوفية وامتدادها في أفريقيا، والتي تعمل على الآتي:

- حماية الهوية والمرجعية الدينية، واللغة العربية والقران الكريم، والفقهاء.
- يمكن اعتبارها رافدا من روافد السياحة ليس داخل الجزائر فقط بل خارجها أيضا.

فاستغلال أنشطة الزوايا وشبكاتهما ومريديها، كما هو حاصل للطريقة القادرية والطريقة التيجانية (حوالي 350 منتسب) الداعية للاعتدال والتي ينتشر مريدها في كل من تشاد

(1) آسيا قبلي، "تعزيز امتداد الجزائر في عمقها الاستراتيجي"، 21 ديسمبر 2022، متحصل عليه:

<http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%>

(2) حمدي عبد الرحمان حسن، "الصراعات العرقية و السياسية في أفريقيا الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، محطة قراءات أفريقية، العدد الأول (أكتوبر 2004)، ص. 3.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

والنيجر ونيجيريا وبشكل أقل في السينغال ومالي. وهذا ما هو إلا تعبير عن سلوك عقلاني للدبلوماسية الدينية الجزائرية والتي تعمل على تثمينه خدمة لمصالح الشعوب الأفريقية واستقرارها وتنميتها، ومحاربة التيارات الدخيلة والتي دمرت التماسك الاجتماعي وضربت استقرار المنطقة وجلبت التدخلات الأجنبية بذريعة مكافحة الإرهاب⁽¹⁾.

ومن الفضاءات الإستراتيجية للدولة الجزائرية في دبلوماسيتها الدينية⁽²⁾:

✓ الحث على الاجتهاد ونشر الوسطية والاعتدال والذي يساهم في استتباب الاستقرار والأمن.

✓ الدعوة للتعايش الحضاري وحوار الأديان والسلام العالمي.

✓ الرد على الإسلاموفوبيا.

✓ تأسيس مراكز بحث ومؤسسات مدنية في البلدان الأفريقية بالشراكة مع الجزائر.

وقد شكل انتخاب الجزائر لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة للفترة 2024-2025

تتويجا نوعيا وامتدادا طبيعيا لهذه الجهود ولهذه المساعي في صورة تزكية دولية واسعة النطاق⁽³⁾، والتأكيد على أن الجزائر لن تتخلى عن دعمها للقضايا العادلة، من خلال

(1) عمار قردود، الجزائر تستثمر في الدبلوماسية الدينية، 2022/07/16، متحصل عليه:

<https://africanews.dz/213-9>

(2) وليد قبلي، هل يكون للدبلوماسية الدينية دور في حل أزمة النيجر، متحصل عليه:

<https://www.sabqpress.dz/interviews>

(3) فريال بوشوية، الدبلوماسية الجزائرية الجديدة.. مبادئ راسخة و رؤية واضحة، 2024/01/06، متحصل

عليه: <https://www.echaab.dz>

الفصل الثالث: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداخيات الدولية

توظيف الحلول السلمية والمسااعي الحميدة وفتح أبواب الحوار بين الأطراف وتوثيق سبل التعاون بين الدول، وتجنب كل أشكال التدخل العسكري⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في تكريس السلم والأمن الدوليين

ساهمت الجزائر في تسيير وإنهاء العديد من الأزمات الدولية، وإحلال السلام من خلال التمسك بدبلوماسية الداعية للحلول السياسية السلمية، بعيدا عن لغة السلاح المكلفة.

فقد اعتمدت الجزائر إستراتيجية تهدف إلى جعل المجتمع برمته بمنأى عن السيطرة والتضليل اللذين يفرضهما دعاة التطرف العنيف والإرهاب، وقد شاركت في الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة سنة 2011 بمديرية بمشاركة خبراء من دول أفريقية وأوروبية بهدف إنشاء آليات للعمل المشترك لتعزيز التنمية والأمن في المنطقة المتوسطية، والتصدي للتهديدات التي من شأنها زعزعة استقرار المنطقة⁽²⁾، كما عقدت دورة سادسة مشتركة جزائرية بريطانية حول تحريم دفع الفدية للإرهاب في مارس 2012، وتتبع هذه الإستراتيجية على مستويات عديدة، إذ تستند إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية وتكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية على نحو مستمر إضافة إلى تعزيز التنمية التي تتيح فرصا وحظوظا متساوية، وكانت على يقين بأن مكافحة هذه الآفة الخطيرة أصبحت ذات أولوية

⁽¹⁾ اليوم الوطني للدبلوماسية الجزائرية: مبادئ ثابتة ومواقف حكيمة على الصعيد الإقليمي والدولي، المصدر الإذاعة الجزائرية، 2017/10/08، 10:16.

⁽²⁾ الندوة الدولية الأولى حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، 2019/04/25، متحصل عليه: <https://www.kuna.net.kw/Articleprintpage.aspx?id>

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

ملحة وفي كافة المجالات سواء كانت سياسية، مؤسساتية، اقتصادية، ثقافية، دينية، تربية أو اجتماعية، وتستند هذه الإستراتيجية إلى محورين رئيسيين هما: (1)

✓ الحفاظ على مستوى عالي من التعبئة واليقظة على مستوى كافة المصالح الأمنية أثناء قيامها بمهمتها المؤسساتية المتمثلة في حماية النظام العام وضمان أمن الأشخاص والممتلكات من جهة.

✓ ومن جهة أخرى، تطبيق سياسة شاملة للقضاء على الراديكالية تمزج بين إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية في الآن ذاته، وتشارك فيها كافة المؤسسات والمواطنين وتخصص لها نسبة هامة من موارد الدولة.

كما أكدت الجزائر خلال المؤتمر الخامس عشر لوزراء داخلية بلدان غرب المتوسط (5+5)، الذي احتضنته الجزائر سنة 2013، على موقفها إزاء تجميد مصادر تمويل الإرهاب لتحقيق نتائج حقيقية على صعيد مكافحته (2).

حيث صنفت الجزائر الإرهاب كأول تهديد مشترك لأمن المتوسط، لما شكله من انتهاك لحقوق الإنسان، وتهديد لأمن واستقرار المنطقة، وتعتبر التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب محورا لتشكيل علاقات مع أو روبا والأطلس.

(1) الجزائر و القضاء على الراديكالية تجربة للتبادل، سبتمبر 2015، متحصل عليه:

<https://www.el-massa.com>

(2) الجزائر ومجموعة (5+5) لتنسيق الجهود من أجل استئصال الإرهاب، 2019/04/2، متحصل عليه: <https://www.vetogate.com/mobile/255547>

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التدايعات الدولية

قناعة الجزائر كاملة بأن العوامل المتمثلة في تكريس دولة القانون والديمقراطية التشاركية وكذا احترام النظام الدستوري وقوانين الجمهورية ونبذ العنف، تعد من بين الأدوات الأكثر نجاعة في مكافحة الإرهاب، كما تؤمن أيضا بأن التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص تمثل رادعا قويا في وجه التحريض على العنف.

أيضا أحد أبرز إنجازات الدبلوماسية الجزائرية في الأونة الأخيرة، كان تنظيم المصالحة الفلسطينية التي تمت في الجزائر سنة 2022، فهي مثلا رفضت التطبيع الاقتصادي وراهنّت مصالحها لصالح الضغط على إسرائيل للقبول بدولة فلسطينية، في الوقت الذي سارعت كل من مصر، الأردن والمغرب لكسب المصالح، وهي خطوة بارزة تعكس الدور الفاعل الذي تلعبه الجزائر في دعم القضايا العادلة⁽¹⁾، لتضع بصمتها بتحصلها وللمرة الرابعة على 184 صوت من مجموع 192 صوت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة 2024-2025، بعد عهديات 1968-1969، 1988-1989، و2004-2005⁽²⁾، كما أعرب هنا ممثل الجزائر السفير عمار بن جامع عن أسفه لتزايد التهديدات على السلم والأمن الدوليين، والتي بلغت ذروتها مع جرائم الحرب الشنيعة التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، مؤكدا في ذات السياق أن القضية الفلسطينية ستكون على رأس أولويات الجزائر في مجلس الأمن وأنها ستعمل جاهدة على وضع حد للإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، والمطالبة بالوقف

⁽¹⁾ عمرو: الجزائر تزعج القوى الكبرى و تبني دبلوماسية تعتمد الندية و الاحترام المتبادل، مرجع سابق.

⁽²⁾ الجزائر في مجلس الأمن، متحصل عليه : <https://www.mfa.gov.dz>

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

الفوري والدائم لإطلاق النار والانخراط في مسار التسوية السلمية⁽¹⁾، ومن الأولويات أيضا التي ستعمل الجزائر على تحقيقها في مجلس الأمن نذكر⁽²⁾:

- تعزيز التسوية السلمية للأزمات.
- توطيد الشراكات ودعم دور المنظمات الإقليمية.
- تعزيز مكانة المرأة والشباب في مسارات السلم.
- العمل على إضفاء زخم أكبر على الحرب الدولية ضد الإرهاب.

بالإضافة إلى:

- **دول الاتحاد الأفريقي:** تعمل الجزائر على تفعيل طلب زيادة عدد مقاعد الدول الأفريقية غير الدائمة ضمن الهيئة، برفعه من ثلاثة إلى خمسة، كما تسعى الجزائر إلى توحيد صوت أفريقيا داخل مجلس الأمن، لهدف نصرة قضايا القارة وتطلعاتها، وهذا ما أكده رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في أكثر من مناسبة، سيما في اجتماع لجنة العشر للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح مجلس الأمن الأممي المنعقد بأديس أبابا، حيث صرح قائلاً " سنواصل العمل دون هوادة من أجل

⁽¹⁾ الجزائر تستهل ولايتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، متحصل عليه: <https://www.mfa.gov.dz>

⁽²⁾ انتخاب الجزائر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة 2024-2025، 06/2023، متحصل

عليه: <http://news.radioalgerie.dz>

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التدايعات الدولية

إعلاء صوت القارة ومطالبها المشروعة ولمعالجة الظلم التاريخي الذي تعرضت له قارتنا الأفريقية".

- **مطلب إصلاح مجلس الأمن:** عملية إصلاح مجلس الأمن تعد جد ضرورية، وهذا ما ستطالب به الجزائر باعتبارها عضو غير دائم في الهيئة، بغية إقامة نظام دولي أكثر تمثيلا وعدلا وتوازنا⁽¹⁾.

ولعل المجال الدولي الحالي، الذي يشهد أزمات متعددة وتغيرات جيوسياسية، فضلا عن التهديدات المتعددة الأبعاد والأوجه كالإرهاب، الحروب، تغير المناخ، أزمات الصحة والغذاء والطاقة، كلها تجزم أهمية وضرورة هذا الإصلاح، مع التزام الدبلوماسية الجزائرية بالسلام، بإعطاء الأولوية للحوار والحلول السلمية للأزمات، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مواصلة لمسارها نحو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ودعم التعاون الدولي وتفعيل دور الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الشعبين الفلسطيني والصحراوي هذا من جهة⁽²⁾.

- **من جهة أخرى الجامعة العربية:** انضمام الجزائر كعضو غير دائم في مجلس الأمن، يعد فرصة لاستعادة مكانة الجامعة العربية على الساحة الدولية والقيام بدور قوي،

⁽¹⁾ انتخاب الجزائر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة 2024-2025، المكان نفسه.

⁽²⁾ الجزائر تبدأ عهدها في مجلس الأمن الدولي بـ 3 أولويات، 2024/01/02، متحصل عليه: <http://news.radioalgerie.dz>

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التدايعات الدولية

لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، وعمل الجزائر المستمر لصالح تطلعات الشعوب العربية واستقرار المنطقة، وهي كلها قضايا دافع عنها الرئيس عبد المجيد تبون خلال القمة العربية الـ 31 بالجزائر في نوفمبر 2022، وذلك تحت شعار "لم الشمل"، مشيرا إلى أن الأمة العربية تشهد أزمات تتزامن مع تعاظم التحديات الداخلية والخارجية، مشددا على أنه في ظل الأوضاع الدولية الراهنة تبقى القضية المركزية الأولى هي القضية الفلسطينية، داعيا بذلك إلى تشكيل لجنة اتصال عربية لمخاطبة الأمم المتحدة لدعم نيل فلسطين العضوية الكاملة بالمنظمة الدولية⁽¹⁾، أيضا مناقشة مسألة الأمن القومي العربي، مع التركيز على مسألة الأمن الاقتصادي، في ظل أزمتي الطاقة والغذاء الناجمتين عن الحرب الروسية- الأوكرانية، ومضاعفة الجهود لتجسيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي⁽²⁾.

⁽¹⁾ القمة العربية تنطلق في الجزائر والقضية الفلسطينية تصدر جدول أعمالها، 2022/11/01، متحصل عليه: <https://www.aljazeera.net>

⁽²⁾ قمة الجزائر العربية: نتائج عادية في ظروف غير عادية، 2022/11/03، متحصل عليه: <https://www.arab48.com>

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

المبحث الثاني: توجهات الدبلوماسية الجزائرية للتعاون الدولي وتحقيق التنمية

المستدامة

التحولات الدولية الراهنة أعادت صياغة طبيعة التحالفات وعلاقات القوة، والفواعل الدولية من غير الدولة، وأفصحت بشكل غير مسبوق عن ضرورة وحتمية التوجه إلى عالم متعدد الأقطاب، بعدما هيمنت القطبية الأحادية لفترة ناهزت الثلاث عقود، كما لا ننسى أثر عمق التحولات المصاحبة لتنامي العولمة التي مست العديد من المتغيرات المحددة لشكل المنظومة الدولية وكذا ترتيب القوى فيها.

المطلب الأول: أهمية البعد الاقتصادي في تعزيز دور الدبلوماسية الجزائرية

تزايدت أهمية البعد الاقتصادي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، خاصة في تأثيره على سلوك صانع القرار على التوجه الخارجي للدولة، بحيث تقاس قوتها بمدى تحقيقها لأهدافها من حيث مواردها الطبيعية، والتي تعتبر من المعايير المهمة لقوتها وقدرتها على الحفاظ على مكانتها دوليا،⁽¹⁾ ويقول في هذا الصدد "روبرت كوبر" **Robert cooper** في كتابه "دولة ما بعد الحداثة والنظام العالمي" أن عددا كبيرا من الدول القوية لم تعد تريد القتال أو الغزو، لأنها أصبحت تعمل على تحقيق أهدافها بوسائل اقتصادية وثقافية أخرى⁽²⁾.

⁽¹⁾ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني، 1999، ص. 13.

⁽²⁾ Robert Cooper, *the Postmodern State and the World Order*, london, demos, 2000, p. 22.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

تمتلك الجزائر قدرات اقتصادية متنوعة وكبيرة، فبالإضافة إلى الثروات الطبيعية (البترول، الغاز، الذهب، الطاقات المتجددة... الخ)، فهي تؤسس من خلال تصورات الجزائر الجديدة إلى بناء اقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات، يكون له دور كبير في زيادة النمو وتقليص فاتورة الاستيراد، فحسب تقارير عرفت الجزائر في الأربع سنوات الأخيرة حركية اقتصادية، كان لها دور كبير في تحسين القدرة الشرائية للمواطن من خلال إقرار سياسات جديدة كمنحة البطالة بالنسبة للشباب البطال، رفع الأجر القاعدي المضمون... الخ⁽¹⁾.

دأبت الجزائر منذ استقلالها على جعل العدالة الاجتماعية، وتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، محورا ذا أولوية في إطار السياسات والبرامج التي طبقتها الحكومات المتعاقبة⁽²⁾.

والملاحظ اليوم، أن تحول الدبلوماسية نحو المجالين الاقتصادي والتجاري أبرز فواعل كالبنوك المركزية ووزارات المالية والتجارة التي كانت تعمل سابقا في ظل وزارات الخارجية، يضاف إليهم الفاعلين الخواص والشركات المتعددة الجنسية، والامتدخلون في الأسواق المالية وعلب التفكير التي أخذ دورها يتصاعد تدريجيا على حساب الهيئات الحكومية التي كانت تسهر على العملية الدبلوماسية⁽³⁾.

⁽¹⁾ مشاور صيفي، "التحكم في الفضاء السيبراني وإتقان الدبلوماسية العامة أهل الجزائر لتأسيس مستقبل كبير في إطار دول جنوب-جنوب"، 28 جانفي 2024، متحصل عليه: <https://eldjournhouria.dz>

⁽²⁾ دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص. 8.

⁽³⁾ مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة المفكر (2008)، العدد. الثالث.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

فالتغيرات العميقة التي أحدثتها العولمة من خلال:

أ/شقها الاقتصادي:

- زيادة حدة التشابك في العلاقات بين الدول.
 - إزالة قيود تدفق التجارة ورأس المال وزيادة الديون.
 - التقدم التكنولوجي خاصة في مجالي النقل والاتصالات.
 - إيجاد تكتلات إقليمية تخلت فيها الحكومات عن بعض سلطاتها⁽¹⁾
- ساهمت هذه التغيرات في تفعيل حركية الدبلوماسية الاقتصادية، حيث أصبحت محورا هاما في توجهات السياسة الخارجية للجزائر، إلى جانب ذلك كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، وزيادة الاهتمام بقضايا السياسة الدنيا ومسائل التعاون الدولي، في عالم يشهد تنافسا اقتصاديا، فالسعي لتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية يعبر عن تصور الجزائر لتكون الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد والتسويق للمنتج الوطني في الأسواق العالمية، ودعم المتعاملين الاقتصاديين، وجلب الاستثمار الأجنبي⁽²⁾.

ومن آثار العولمة هو تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في يد مجموعات قليلة العدد، ومن ثم تهميش الباقي أو إقصاؤه، والنتيجة الاجتماعية لهذا التركيز المفرط للثروة على الصعيد العالمي هو تعميق الهوة بين الدول، وبين شرائح المجتمع

⁽¹⁾ فيكجورجبولويندينج، العولمة والرعاية الإنسانية(القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، العدد 782، تر:طلعت السروجي، (2005)، ص37.

⁽²⁾ عبد الحميد مشري، عمر سعداوي، توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد(بومرداس: دار فكرة كوم للنشر و التوزيع، ط.1، 2023)، ص.19.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

الواحد، ليس فقط بين الطبقات بل أيضا بين الفئات داخل الطبقة الواحدة وبين الفصائل والأفراد داخل الفئة الواحدة و هذا ما نجده واضح بشكل جلي في الدول النامية، بما فيها أفريقيا⁽¹⁾.

فالعولمة كظاهرة تشكل تهديد للسيادة الوطنية، نجد أيضا أن التطورات الاجتماعية الدولية الراهنة قد انعكست هي الأخرى على تطور مفهوم السيادة، فالانتقال من حالة العزلة إلى حالة التضامن، الذي أخذ يظهر في شكل علاقات تعاون بين الدول لمواجهة الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة، وهي في معظمها ذات طابع اقتصادي، أدى إلى قيام نظام الاعتماد المتبادل الذي أخذت فيه كل دولة على نفسها المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية، وهو ما لا يتم إلا بالاعتراف بحد أدنى من الضوابط الضرورية لاستمرار سلامة العلاقات، وهذه المعطيات الجديدة للنظام الدولي عملت على ترويض مفهوم السيادة الوطنية المطلقة بحيث يتم التخلي عن بعض الحقوق السيادية لما يتطلبه الصالح العام.

ومن هنا يمكن القول أن العولمة والسيادة تبدوان متقابلتين فلا تتحقق إحدهما إلا بإلغاء الأخرى، فدور الدولة القومية أخذ يتضاءل مع العولمة الحديثة، وهذا ما ساهم في ظهور التكتلات الإقليمية والتي باتت تتميز بأهمية قصوى بفعل هامش التحرك والمبادرة

(1) أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة. أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص. 13.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التدايعات الدولية

المبنية على الموقع الجماعي لتلبية احتياجاتها وحل مشاكلها حيث يعجز الموقع الانفرادي لدولة واحدة.⁽¹⁾

كذلك ما يميزها هو هيمنة واستحواذ الشركات الغربية على أنماط معينة من النشاطات الاقتصادية ومن أمثلة ذلك هيمنة نحو 500 شركة عملاقة عابرة للقارات على 70% من حركة التجارة الدولية، وهيمنة نحو 350 شركة على 40% من التجارة العالمية.

ب/ أما من الناحية السياسية: فهي تدخل القوى الكبرى في سياسات الدول باستخدام أساليب وحجج متعددة كالمطالبة بالديمقراطية والحريات، والمشروطة السياسية... إلخ.

ج/ وفيما يتعلق بالجانب الثقافي: فتمثلت في نشر الثقافة الغربية والأمريكية ومن أمثلة ذلك التوسع الكبير في دول العالم الثالث في نمط الغذاء، معتمدة في ذلك على عوامل (أهمها: الصحافة الدولية ومؤسسات النشر المسموعة والمرئية) والتقدم التكنولوجي ولاسيما تكنولوجيا المعلومات.⁽²⁾

ومن نتائج ذلك زيادة كبيرة في الديون خاصة على أفريقيا، مما دفع المؤسسات الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد، إلى مطالبة دول القارة بضرورة إجراء برامج التهيئة الهيكلية (SAP)، بهدف مواجهة التضخم، وتنشيط النمو الاقتصادي، وخفض العجز في الميزان التجاري، وإعطاء مساحة للاستثمارات الأجنبية ورأس المال المحلي في التنمية

⁽¹⁾ أميرة حناشي، المكان نفسه.

⁽²⁾ موسوعة التكامل الاقتصادي العربي (بوابة أفريقيا والوطن العربي)، متحصل عليه:

www.african.group.org/vb 01/12/2014

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

الاقتصادية والاجتماعية، وظهرت هذه القيود بشكل واضح على الجزائر خلال الأزمة الاقتصادية البترولية سنة 1986م، لاعتمادها بصفة كلية على عائداتها من المحروقات،⁽¹⁾ وقد توجهت الجزائر للحصول على المساعدات الخارجية للخروج من أزمتها وتمويل الاقتصاد، من قبل المؤسسات المالية الدولية، متبينة في ذلك مجموعة من السياسات تتماشى والوضع الدولي الجديد الذي يتميز بـ:⁽²⁾

- التوجه نحو اقتصاد السوق.
 - القيام بإصلاحات اقتصادية، بالاعتماد على جملة من الأدوات منها الخصخصة.
 - الضغط على الدول في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- وقد أولت الجزائر في فترة حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة اهتماما بالغا للتنمية الاقتصادية، من خلال قيام مبادرة النيباد، وتم إقرار الصيغة النهائية للمبادرة في اجتماعات أبوجا في أكتوبر 2001، وقد تبلورت المبادرة من خلال دمج ثلاث مبادرات هي:⁽³⁾

✓ المبادرة الأولى: والتي عُرفت باسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش أفريقيا "MAP"، وقد تم تبني هذه المبادرة كل من الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" مع الرئيس

(1) عبد المجيد قموح، "الشراكة في مجال المحروقات"، مجلة العلوم الإنسانية (جوان 2004)، العدد 21، ص. 139.

(2) برهان غليون، سمير أمين، عولمة الثقافة و ثقافة العولمة (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص. 64.

(3) علاء جمعة، "قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 159، 2005، ص. 220.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التدايعات الدولية

الجنوب أفريقي "تابومبيكي"، والرئيس النيجيري "أوليسيجونأو باسانجو"، حيث يظهر الالتزام الذي أبداه القادة الأفارقة بضرورة العمل على تنمية أفريقيا من خلال تبني مسؤولية التنمية الاقتصادية المستدامة للقارة.

✓ المبادرة الثانية: أعدت بواسطة الرئيس السنغالي "عبد الله واد" وأطلق عليها مخطط "أو ميغا" OMEGA LAN التي أعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية-الأفريقية المنعقدة في "يأو ندي" في جانفي 2001م، حيث تركز هذه المبادرة على أهم الميادين والقطاعات التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة منها التجارية، والتمكن من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية وفي التصدير والاستيراد والمشاركة في تطوير الاقتصاد العالمي.

ورحب القادة الأفارقة في قمة "سرت" الاستثنائية المنعقدة في مارس 2001 بالوثيقتين "MAP" و"OMEGA"، وتقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها أفريقيا إلى شركائها الدوليين وتعبر عن موقف أفريقي موحد تجاه القضايا الملحة، وتم ضم مصر والسنغال إلى لجنة التسيير التي تضم دول الماب الثلاثة.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التدايعات الدولية

✓ أما المبادرة الثالثة: والتي عرفت بالتعاهد العالمي الجديد مع أفريقيا، والتي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وطرحتها الجزائر في ماي

2001.(1)

وقد تم دمج المبادرات الثلاث في صيغة نهائية لمبادرة أفريقية موحدة هي "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" والمعروفة باختصار باسم "نيباد" NEPAD.

تعد "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أو النيباد" New Partnership for African Development دعوة لبقية دول العالم لإقامة الشراكة مع أفريقيا في تنميتها الخاصة، كما أنه دعوة لشراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركائها، إذ هي فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة قائمة على مبدأ الحكم الراشد كمطلب جوهري للأمن والسلام، والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي(2).

وقد نصت المبادرة على مجموعة من الأولويات نلخصها في التالي:

✓ تحقيق الشروط اللازمة للتنمية المستدامة (السلام والأمن، والديمقراطية والاقتصاد والسياسة والتعاون والتكامل الإقليمي وبناء القدرات).

✓ إصلاح السياسات وزيادة الاستثمار في شتى القطاعات (الزراعة، التنمية البشرية، العلوم والتكنولوجيا، تنمية المهارات، بناء وتحسين البنى التحتية

(1) علاء جمعة، المكان نفسه.

(2) إنطلاقة بدأت بقمة ديربان: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تمضي إلى الأمام"، متحصل عليه: www.smc.net

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

وخصوصا تقنية المعلومات والاتصالات والطاقة، زيادة وتيرة التبادل التجاري

بين دول القارة وفتح أسواق الدول المتقدمة).

✓ تعبئة الموارد من خلال زيادة الادخار والاستثمار المحليين، وتحسين إدارة

الدخل وزيادة حصة التجارة الداخلية، والتجارة العالمية، واستقطاب الاستثمار

الأجنبي المباشر، زيادة تدفق رأس المال بتخفيض الدين وزيادة مساعدات

التنمية الدولية للقارة.

وقد ركز الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة في " أبوجا" على: (1)

- أهمية الحكم الراشد في التعجيل بتنمية واندماج البلدان الأفريقية في العولمة، واعتبار

موضوع الحكم الراشد نواة انشغالات الحكومة، لما له من تأثير مباشر على العلاقة

بين الحاكم والمحكوم في ظل المواطنة والديمقراطية.

- ومنه على هذا الأساس جاءت المبادرة بمجموعة من العناصر والإجراءات متمثلة في

الآتي:

- سلسلة من الالتزامات بواسطة البلدان المشتركة باستحداث وتعزيز عمليات

وممارسات الحكم السياسي.

- تعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طلائعي في دعم المبادرات التي تشجع

الحكم الراشد.

(1)"Agence Canadienne de développement International", **Fiche d'information sur le gouvernance e, Afrique**, sue: www.acdi-cida.gc.ca

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

- إضفاء الصبغة المؤسسية على الالتزامات عن طريق قيادة "النيباد" لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة.

يحظى البعد الاقتصادي بالاهتمام البالغ منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون الرئاسة، مركزا في جل خطابه على أولوية الاقتصاد، فمنذ سنة 2022 ظهرت مؤشرات نحو التحسن البطيء استكمالا لإصلاحات هيكلية، لكن ما يعاب أن طبيعة الاقتصاد ريعي لا يزال غير متنوع ويعتمد بشكل كبير على الطاقة إذ توفر صادرات النفط والغاز 95% من موارد العملة الصعبة، وهذا ما أثر سلبا على قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها التنموية بصفة مستقرة ودائمة لكون المحروقات والنفط بصفة خاصة مورد غير دائم المردود من جهة، والتأثير الناجم عن استغلاله بدرجة كبيرة على البيئة من جهة أخرى⁽¹⁾، ولذلك ظلت الجزائر تسعى لزيادة حصة إنتاجها البترولي في منظمة "الأوبك" OPEC، والتي تعد عضوا فاعلا فيها.

وأكد الرئيس عبد المجيد تبون أن الإستراتيجية الشاملة والمتكاملة للجزائر في الفترة الحالية هو:⁽²⁾

أولا: تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات لغرض تقليص الاعتماد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل، وتعمل على رفع قيمة الصادرات غير الطاقوية إلى 15 مليار دولار

⁽¹⁾ تبون يتطلع لولاية ثانية لتحقيق النهوض الاقتصادي للجزائر، 2024/09/05، متحصل عليه:

<https://www.aljazeera.net>

⁽²⁾ سعيد بشار، تبون يرسم ملامح الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة للجزائر، 13 أبريل 2025، متحصل عليه:

<https://www.alaraby.co.uk>

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

بحلول سنة 2030، من خلال تطوير إستراتيجيات تسويق فعالة وتحسين جودة المنتجات الجزائرية لتتوافق مع المعايير العالمية.⁽¹⁾

ثانيا: تبني تصور جديد يشكل القطيعة التامة مع الممارسات السابقة، ويعيد الاعتبار للنشاط الاقتصادي والمستثمرين ومضاعفة الجهود لتحقيق الثورة الاقتصادية المرجوة، والتي من شأنها خلق مناصب شغل ورفع معدلات النمو حيث بلغت نسبة النمو سنة 2023 بـ 4.1% وهو المتوسط الذي كان متوقعا أن تستقر عليه نسبة النمو، والذي يجعل الجزائر في المرتبة الأولى على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك الضفة الشمالية التي تمثل الدول الأوروبية، بالإضافة لزيادة الصادرات خارج المحروقات.

ثالثا: مد يد التعاون للمتعاملين الاقتصاديين من خلال التأكيد على وضع جميع التسهيلات الأساسية في الجانبين الإداري والميداني، شريطة اتسامهم بالنزاهة، وخلق نظام استثماري صحي تسوده الثقة المتبادلة بين السلطة والمتعامل الاقتصادي، وبخاصة تفعيل حرية المبادرة والنشاط.

رابعا: استبدال العمل بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "الجاكس"، واستبدالها بهيئتين جديدتين عصريتين تختصان في الآتي:⁽²⁾

⁽¹⁾جلال لوز، أهم الملفات الاقتصادية التي تنتظر تبون الرئيس في عهده الثانية، 2024/09/09، متحصل عليه:

<https://tadamsanews.dz>

⁽²⁾سعيد بشار، مرجع سابق.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

- الأولى: تختص في الاستيراد حسب الاحتياجات الوطنية، وضمن أنظمة يقظة تستشرف حالات الندرة ونقص المنتج لتقادي المضاربة على الأسعار.

- أما الثانية: فهي مكلفة بالتصدير ومرافقة المتعاملين في هذا الميدان، وتسهيل إجراءات الدخول للأسواق الدولية، مع بذل المزيد من الجهود في مجال فتح خطوط ووجهات جديدة للنقل البحري والجوي، تسهيلات لنقل المنتجات الجزائرية نحو الأسواق العالمية.

خامسا: فتح القطاع الخاص بنوكا خاصة للمتعاملين الاقتصاديين، والذي من شأنه المساهمة في تمويل الاقتصاد، حيث أن 70% من الاقتصاد الجزائري حر وتمويله عمومي بأكثر من 85%، وهو ما اعتبره الرئيس عبد المجيد تبون أمرا غير منطقي، أيضا التتويه بالجهود المبذولة في دفع مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية.

سادسا: التزام الجزائر مع شركائها الاقتصاديين، وعدم الخلط بين السياسة والتعهدات، في إطار المصالح المتبادلة، كقبول الاتحاد الأوروبي مراجعة بنود اتفاق الشراكة مع الجزائر، وتكييفها مع المستجدات الراهنة، من خلال إعادة بناء الشراكة من منطلقات جديدة تضمن التكافؤ وتحقيق المكاسب.

البعد الاقتصادي كان له تأثير كبير، بحكم ارتباط الاقتصاد الجزائري بالبيئة الخارجية، خاصة في المجال الطاقوي، ما عمق من إدراك صانع القرار الجزائري فيم يخص رسم السياسات الاقتصادية الجزائرية، وفق ما يتماشى والمتغيرات الاقتصادية الدولية.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

المطلب الثاني: دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في

تفعيل حركية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

إن سبب تزايد القوة الاقتصادية يعود للزيادة النسبية في تكاليف القوة وبسبب التواجد الكبير للأهداف الاقتصادية في قيم مجتمعات ما بعد التصنيع،⁽¹⁾ ومن هذا المنطلق أنشأت الجزائر وكالة متخصصة بالتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية AICA، والتي عرفها المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فبراير سنة 2020م، المتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في مادته الثانية على أنها⁽²⁾: "مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية، وفي إطار ممارسة مهامها يمكن للوكالة أن تتوفر على من يمثلها في الخارج، مقامة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما"، ويحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر. وقد التزمت بإعادة تنشيط دور الدبلوماسية الجزائرية في أبعاد مختلفة، بالخصوص البعد الاقتصادي فيما يتعلق بالتنمية اتجاه دول الجوار وأفريقيا، وخاصة منطقة الساحل، مع مصادقة الجزائر على الاتفاقية المؤسسة للمنطقة الأفريقية للتبادل التجاري الحر، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2021م، وتلتزم بلعب دور رئيسي في تأسيس إستراتيجية للتعاون

⁽¹⁾ جوزيف.س.ناي، مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها؟ (السعودية: تر: محمد توفيق البجيرمي، ط.1، 2003)، ص.37.

⁽²⁾ مرسوم رئاسي رقم 20-42 يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" (12 فبراير 2020)، العدد.07، ص.6، 7.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

الدولي أكثر استدامة وفعالية، من خلال تعزيز العلاقات وسبل التبادل مع الدول الشريكة ودعم مشاريع التنمية في جميع الميادين⁽¹⁾.

أولاً: صلاحيات ومهام الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية

حددت المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-42 صلاحيات ومهام الوكالة في

التالي:⁽²⁾

- المشاركة في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني.
- المساهمة في تحضير مشروع ميزانية التعاون الدولي وضمان تنفيذها.
- تقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة المثلى للمساعدة التقنية والمالية الخارجية في خدمة التنمية الوطنية.
- ضمان متابعة التسيير التقني والمالي لمشاريع المساعدة والتعاون الدولي لصالح بلدان أخرى.
- تنسيق تنفيذ سياسة تكوين الأجانب في الجزائر وتكوين الجزائريين في الخارج، وذلك بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية.
- ترقية توظيف الكفاءات الوطنية في الخارج في إطار التعاون الدولي وضمان متابعة ذلك.

⁽¹⁾ مهمتنا - الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية، متحصل عليه: <https://aica.dz>

⁽²⁾ مرسوم رئاسي رقم 20-42، مرجع سابق، ص.7.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

- تنظيم دورات التكوين، لاسيما في مجال تسيير مشاريع التعاون الدولي.
- المساهمة في ترقية العمل الإنساني والتضامن لفائدة بلدان أخرى.
- إعداد وإقامة علاقات مع المجموعة العلمية ورجال الأعمال الجزائريين المقيمين بالخارج.

- إعداد وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة.
- إنجاز دراسات اليقظة الإستراتيجية والاستكشاف، وكذا كل التحاليل التي تساعد على فعالية السياسة في مجال التعاون الدولي.
- وضع بنك معطيات حول التعاون الدولي والعمل الإنساني.⁽¹⁾

ثانيا: الهيكل التنظيمي لسيرالوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية

تزود الوكالة بمجلس توجيه ويديرها مدير عام، حيث نصت المادة السادسة من المرسوم الرئاسي 20-42 على تشكيل مجلس التوجيه الذي يرأسه مدير ديوان رئاسة الجمهورية والذي يدعى في صلب النص "المجلس" من الأعضاء الدائمين الآتي ذكرهم:⁽²⁾

- الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.

- الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية.

- الوزير المكلف بالمالية.

- الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني.

⁽¹⁾ المكان نفسه.

⁽²⁾ مرسوم رئاسي رقم 20-42، مرجع سابق، ص.8.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التدايعات الدولية

ويكون حضور المدير العام للوكالة اجتماعات المجلس بصوت استشاري.

كما تنص المادة 7 من نفس المرسوم، يتداول مجلس التوجيه، لا سيما فيما يأتي:

- عناصر إستراتيجية التعاون الدولي للوكالة قبل عرضها لموافقة رئيس الجمهورية.
- البرنامج السنوي والمتعدد السنوات للوكالة الذي يصادق عليه ويعرضه لموافقة رئيس الجمهورية.

- مشروع الميزانية العامة للوكالة التي تتضمن ميزانية التسيير وميزانية التعاون الدولي.
- التنظيم الداخلي للوكالة ومشروع النظام الداخلي وكذا توزيع ممثلات الوكالة في الخارج.

- نظام الأجور والنظام التعويضي، وكذا القانون الأساسي لمستخدمي الوكالة.
- مشاريع الشراكة الدولية مع المؤسسات أو الهيئات المماثلة.
- كل التدابير الرامية إلى تحسين تنظيم وسير الوكالة وتشجيع إنجاز مهامها.
- الحصيلة السنوية لنشاطات الوكالة.
- التقرير السنوي لنشاطات الوكالة قبل عرضه على رئيس الجمهورية.

وبحسب المادتين 8 و13 من المرسوم المشار له أعلاه، فإن المجلس يعقد

دورتين (2) في السنة ويمكنه أن يجتمع في دورات غير عادية، عند الحاجة، بناء على طلب

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

من رئيسه، كما تزود بميزانية عامة سنوية، تشمل على ميزانية تسيير وميزانية تعاون دولي، تسجل بعنوان رئاسة الجمهورية، وتكون موضوع محاسبة منفصلة.⁽¹⁾

ثالثا: إسهامات الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في سيرورة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تفترض ديناميكية العولمة الاقتصادية، أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية تحركه قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة الوطنية، وإنما تشتت بمجموعة من المؤسسات والمنظمات المالية والتجارية والصناعية العابرة للقوميات، والأسواق المالية والتجارة الدولية لم تعد موجودة فحسب بل هي خارجة عن تحكم كل دول العالم، فمختلف النظم الاقتصادية أصبحت متداخلة ومتقاربة في بعضها البعض، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها.⁽²⁾

فإذا كانت الدبلوماسية سابقا مقتصرة على العلاقات السياسية، وفي بعض الأحيان الثقافية، فإن الدبلوماسية الحديثة مطلوب منها لعب دور أساسي في المبادلات الاقتصادية⁽³⁾، وتعزيزا لدور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ساهمت من خلال الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في تنظيم وتأطير المساعدات، وكذا حملات التضامن الإنسانية لمختلف الدول الأفريقية، ومن ضمن المساعدات الاقتصادية نجدها قدمت لتونس وديعة بقيمة 150 مليون دولار سنة 2020،

⁽¹⁾ المكان نفسه.

⁽²⁾ عمار جفال، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية (2002)، العدد الأول، ص. 163.

⁽³⁾ مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مرجع سابق، ص. 94، 95.

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

فالدعم الجزائري للقارة قُدر خلال الفترة الممتدة من 1962-2019 بحوالي 10 مليار دولار، كما مسحت ديون 14 دولة أفريقية، أغلبها من دول الساحل الأقل نموا بقيمة 902 مليون دولار سنة 2013⁽¹⁾، كما أعلن الرئيس عبد المجيد تبون عن تخصيص مليار دولار أمريكي سنة 2023 عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، لغرض تمويل مشاريع تنموية في أفريقيا، وهي بمثابة خطوة تؤكد مدى ارتباط الأمن والاستقرار بالتنمية، مبدية بذلك اهتمام الجزائر بسياساتها مع البلدان الأفريقية⁽²⁾، بالإضافة إلى العديد من المساعدات الإنسانية للدول المتضررة من النزاعات الداخلية والكوارث الطبيعية كليبيا، مالي، النيجر، الصحراء الغربية وغيرها.

وبناء على ما جاء في الماد 4 من المرسوم الرئاسي 20-42، نجد أن من مهامها إنجاز دراسات اليقظة الإستراتيجية والاستكشاف، والتي تعد بمثابة خطوة مهمة في الرفع من كفاءة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال استكشاف الأسواق الأفريقية وإعداد الدراسات والتقارير من أجل تزويد القطاع العام والخاص بالبيانات اللازمة التي تمكنها من دخول الأسواق ورفع قدراتها التنافسية، خاصة بعد دخولها منطقة التبادل التجاري الحرة الأفريقية سنة 2021⁽³⁾.

⁽¹⁾الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة أفريقية ، 2013/05/29، متحصل عليه: <https://cutt.usFNb6s>

⁽²⁾أميرة خاتو، الجزائر تبعث شحنة مساعدات إنسانية إلى دولة أفريقية، 2025/01/12، متحصل

عليه: <https://www.awras.com>

⁽³⁾ عبد الحكيم حذاقة، المنطقة الأفريقية الحرة. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟، 2020/12/17،

متحصل عليه: <https://cutt.us/ZF6g7>

الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية

إن العلاقات الجزائرية- الأفريقية لا تقتصر على الدعم المالي فحسب، وإنما تعزّزا

للدعم السياسي والدبلوماسي المتبادل.

الاستنتاجات

نستخلص مما سبق، أن السياسة الخارجية الجزائرية تمكنت من بناء هوية خاصة بها معرفة لها (هوية وطنية)، ومعرفة بها على المستوى الدولي (هوية دولية)، وجاء ذلك نتيجة حتمية لتبني الجزائر مجموعة من القيم ومعايير السلوك والثبات عليها في مواقفها الدولية، والالتزام بها واقعيا في تعاملاتها الخارجية، وهذا ما أكسب الدبلوماسية الجزائرية صورة الدولة المحترمة لسيادة الدول، والغير المستعدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن صورة الدولة المقبولة كطرف ثالث لدى الأطراف المتنازعة غير منحازة ومحايدة، ما أهل الجزائر لتحقيق نجاحات دبلوماسية بارزة والاضطلاع بدور الوسيط في العديد من القضايا الإقليمية و الدولية.

إن تحقيق الاستقرار عملية مكلفة للغاية، خاصة بالنسبة لدول أفريقيا ودول منطقة المغرب العربي، غير أن أخذ زمام المبادرة في توفير الأمن أصبح مسؤولية تفرض نفسها على قادة الدول، كما أن السلام والأمن شرطان لا يمكن دونهما الحديث عن أية تنمية في أي بلد كان، وأن توافر الإرادة السياسية أصبح ملحا لإقناع الرأي العام بضرورة هذا التحرك والتأكيد على أنه يتم في نطاق قانوني محض ويستند إلى مدونة للسلوك وميثاق للعمل سليمين يحددان الدور وطبيعة التدخل وحدود التحرك.

فقد ساهمت الرؤية الإستراتيجية لصانع القرار في الجزائر دورا بارزا في الدبلوماسية الجزائرية، ولعل أبرزها عودة الجزائر بقوة إلى الساحة الدولية، بالمقابل فإن الموقف الدبلوماسي للجزائر إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية والذي تميز بعدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول، والذي انتقد، أثبت فعاليته و نجاعته بمرور الزمن وتوالي الأحداث،
بحيث بقيت الجزائر بمصداقية ومكانة مرموقة بين الدول.

قائمة المصادر المراجع

• القرآن الكريم برواية ورش.

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).

2. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية (عمان: دار زهران، 2015).

3. أحمد يوسف احمد، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990).

4. إسماعيل دبش، السياسة الخارجية الجزائرية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2017).

5. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: ذات السلاسل، 1985).

6. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

7. أشايمونتاغيو، البدائة، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1982.

8. برهان غليون، سمير أمين، عولمة الثقافة وثقافة العولمة (دمشق: دار الفكر، 2000).

9. جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها؟ (السعودية: تر: محمد توفيق البجيرمي، ط.1، 2003).
10. جيفري جيفان، الدبلوماسية المعاصرة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، تر: محمد صفوت حسن، ط.1، 2014).
11. جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (بيروت: 3 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985 تر: وليد عبد الحي، 1985).
12. خلدون النقيب، صراعات القبلية والديمقراطية: حالة الكويت (لبنان، بيروت: دار الساقى، الطبعة الأولى، 1996).
13. رابح عدالة، هوارى بومدين رجل كفاح ومواقف (الجزائر: دار المجتهد، 2013) متحصل عليه: www.echouroukonline.com، بتاريخ 2018/04/11
14. ستيف وولث، عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ، زيدان زيداني، متحصل عليه: www.geocities.com/adel_zeggagh، Ir.html
15. سميرة نصري، الموسوعة السياسية المعاصرة، (القاهرة: 1991).
16. سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.1، 2009).

17. شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية(بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط.1، 2002).
18. صبحي محمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام (بيروت: مطبعة دار العلم للملايين، 1972).
19. عبد الحميد مشري، عمر سعداوي، توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد (بومرداس: دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، ط1، 2023).
20. عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد الطاهر (القاهرة: دار الفجر للتراث، ط1، 2004).
21. عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث، 1999).
22. عبد العزيز جراد، العالم العربي بين نقل الخطاب وصدمة الواقع (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988).
23. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي لألمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005).
24. عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
25. عبير شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015).

26. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2003).
27. علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها - مؤسساتها - قواعدها - قوانينها (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001).
28. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
29. علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
30. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي: عموميات عن الدبلوماسية-الجهاز المركزي للشؤون الخارجية-البعثات الدبلوماسية-البعثات القنصلية-البعثات الخاصة (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط.3، 1975).
31. علي عبد القوي، الدبلوماسية القديمة والمعاصرة (دمشق: دار وائل للنشر، ط.1).
32. عيسى درويش، "ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي"، الفكر السياسي، 1998.
33. غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية (عنابة: دار العلوم، 2007).
34. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير (بغداد: دار الحكمة للطباعة، 1992).

35. فيكجورجبولويلدينج، العولمة والرعاية الإنسانية (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، العدد 782، تر: طلعت السروجي، 2005).
36. كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء أفريقيا (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2004).
37. كمال حميدو، التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي للمواطن في الحراك الجزائري: من دوامات الصمت إلى دوامة التغيير (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019).
38. لسيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة (القاهرة: عالم الكتب، ط.2، 1997).
39. لوبد جنسن، تفسير السياسة الخارجية (الرياض: جامعة الملك سعود، تر: محمد السيد سليم، 1989).
40. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).
41. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: دار الجليل، ط.2، 2001).
42. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998).
43. محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء (عمان: دار الخليج، 2017).
44. محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية -الايريترية(بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004).

45. محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، 2001).
46. محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية (أسبوط: المكتب الجامعي الحديث، 2007).
47. مرسي بشير، الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الآمنة(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018).
48. مسعود الخوند، موسوعة التاريخ الجغرافيا، الجزء 11، ط.3، (2005).
49. مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
50. ميلود بن غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2011).
51. ناصف يوسف حتي، نظرية في العلاقات الدولية(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).
52. هشام محمود الاقداامي، علم التفاوض الدولي (مصر: السوسة شباب الجامعة، 2011).
53. ياسين طاهري، المتغيرات الدولية (عمان: المؤسسة العربية، 2005).

ب- الرسائل الجامعية

54. إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، أطروحة ماجستير فير منشورة، جامعة الجزائر 3، (2011).
55. أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
56. بالقاسم لحلو، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004.
57. براهيم بكري مسعود، "العلاقة الجدلية بين العلاقات العامة والدبلوماسية"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994.
58. بوزيد عائشة، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية - قضية الصحراء نموذجا-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017.
59. خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2015. دالع وهيبة، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015.

60. سليم العايب الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الأفريقي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، باتنة.

61. ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008-2010.

62. عبد السلام قريفة، دور الجزائر في إطار المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2003/2004.

63. عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الأفريقي 2012-2013، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر-3، 2013/2014.

64. فؤاد جدو، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2017/2018.

65. محمد مقيرش، إدارة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2004-2005.

66. مليكة بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر (دراسة في الخلفيات التفاعلات والأبعاد)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997.

ج- الدوريات

67. إبراهيم أحمد العدوي، السفارات الإسلامية إلى أوروبا في العصور الوسطى، "سلسلة اقرا، العدد 179.

68. أثير ناظم الجاسور، "السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات"، قضايا سياسية، ع.53، 2018.

إدريس عطية، "قضية الصحراء الغربية في التوجهات الكبرى للدبلوماسية الجزائرية"، 69. استراتيجية، ع.14، (2020).

70. ادومة بابكر أحمد محمد، "نشأة وتطور الأزمة في الصحراء الغربية"، مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، المجلد 15، ع.3(2020).

71. أمحمد برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، ع.7(نوفمبر 2004).

72. أيمن السيد شبانة، "الصراعات الاثنية في إفريقيا: الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة"، قراءات افريقية، العدد. السادس (سبتمبر 2010م).

73. ب بوعلام، "الذكرى الـ34 لحرب أكتوبر 1973 اللواء الثامن الدرع للجيش الشعبي في الجبهة"، الجيش، ع.531 (2007).

74. جمال محمد السيد ضلع، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الدولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر، نحو رؤية جماهيرية (سرت: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 21/20/19 جويلية 2008).

75. جمال محمد السيد ضلع، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الدولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر، نحو رؤية جماهيرية.

76. حسن محمد صالح حديد، "الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية"، جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد.4.

77. حسين غزوي، الأمن وتحديات الاندماج الإقليمي في دول المغرب العربي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008/10/26، متحصل عليه: <http://www.dctcrs.org/s5041.htm>

78. حكيمي توفيق، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، مداخل: واقع الدولة الإفريقية من منظور الدولة الفاشلة، عنابة.

79. حلا عماد محمد الزعبي، "موقف القانون الدولي من تجسس البعثات الدبلوماسية الدائمة"، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف-دقهلية، العدد.26، الجزء الأول(2023).

80. حمدي عبد الرحمان حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، محطة قراءات افريقية، العدد.الأول(أكتوبر2004).

81. حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، قراءات، متحصل عليه: <https://qiraatafrican.com>

د - التقارير والندوات والأبحاث

82. دغبار رضا، "الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور

2016"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد.15 (جوان 2016).

83. دندان عبد الغاني، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري

ابستمولوجي.

84. رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات

المصالح دراسة حالة: "الربيع العربي"، سياسات عربية، العدد.23 (نوفمبر 2016).

85. رعد قاسم صالح، "إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور 2003-2010"، المجلة

السياسية والدولية، متحصل عليه: <https://political-encyclopedia.org>

86. رواية توفيق، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا، الأبعاد، الملامح، وسبل المواهة"،

المنتدى الإسلامي، العدد.الأول، (أكتوبر 2004).

87. زيدان زياني، سامية بن حجاز، دبلوماسية المسارات "قراءة في المفاهيم و

الدور": دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، "المجلة الجزائرية للأمن والتنمية"،

2016/01/01، متحصل عليه: asjp.cerist.dz/en/article

88. سهيلة أرزقي منصوران، تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد

النامية دراسة تحليلية، جامعة الجزائر.

89. سيدي عمر بن شيخنا، "المفاوضات المالية- الازودية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014.
90. صالح زياني، "التحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، ع.5.
91. طارق عاشور، "الإصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.30، 2012).
92. ظاهرة الربيع العربي ونتائجه، التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية، التقرير التحليلي لمنتدى الحوار الدولي، موسكو، جوان 2012.
93. عبد السلام بغدادي، "هل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية الأقليات"، مقال في صحيفة الجمهورية، 1999.
94. عبد العزيز الزربية، "الدبلوماسية الدينية كآلية لحل الصراعات السياسية بين الدول والجماعات"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد. السادس عشر، (سبتمبر 2021).
95. عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لشبكة تلفزيون الشرق الأوسط، Mbc، نيويورك، 2005/06/30.
96. عبد القادر عبد العالي، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين المقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية، العدد.7 (جويلية 2017).

97. عبد القادر مساهل، دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب التجربة الجزائرية، ديسمبر 2016.
98. عبد المجيد قموح، "الشراكة في مجال المحروقات"، مجلة العلوم الإنسانية (جوان 2004)، العدد 21.
99. عبير شلغيم، سياسات الدفاع الوطنيين الالتزامات السياسية والتهديدات الإقليمية، مداخلة بعنوان رهانات الدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستدامة، جامعة ورقلة (2014).
100. علاء جمعة، "قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 159، 2005.
101. عمار جفال، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية (2002)، العدد الأول.
102. عمر جمعة عمران، أثر تطور النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية"، بغداد.
103. غازلي عبد الحليم، "الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني.
104. فاروق طيفور، "قراءة في الحراك الشعبي الجزائري، 2019"، مجلة دراسات شرقاً ووسطية، ع. 87، 2019.

105. فاطمة سايح، "دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر"،
مجلة التكامل الاقتصادي، ع.3 (سبتمبر 2019).
106. كاظم هاشم النعمة، "أزمة دارفور، السودان والعروبة والتدويل والأفرقة"، مجلة
المستقبل العربي، العدد. 314 (أفريل 2005).
107. كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، المؤتمر الثاني لمؤسسة الفكر العربي (بيروت:
الجزء الثالث، 17 ديسمبر 2003).
108. كوثر طه ياسين، "المنازعات والحروب الأهلية في العالم الثالث (الصومال
وأفغانستان نموذجا)"، مجلة العلوم السياسية، بغداد.
109. لويظة ايت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال
التعاقدى، تقرير 19 مارس /آذار 2019.
110. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي
الثاني، 1999.
111. مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة
المفكر (2008)، العدد. الثالث.
112. نجم الدين السنوسي، "دور القبيلة في أفريقيا"، مجلة قراءات افريقية، العدد. الثامن،
(أفريل - جوان 2011)، المنتدى الإسلامي، لندن.

113. هبة جمال الدين، "الدبلوماسية الروحية، مسار جديد ومخاطر كامنة وسياسات بديلة

لصانع القرار"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد.26، العدد.116، (يناير 2019).

114. همسة قحطان الجميلي، الحراك السياسي في بلدان المنطقة العربية(قراءة في

العوامل الداخلية والمواقف الإقليمية والدولية)، متحصل عليه: [https://](https://www.researchgate.net)

www.researchgate.net

115. وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، سياسات

عربية، العدد.6(2014).

116. اليوم الوطني للدبلوماسية الجزائرية: مبادئ ثابتة ومواقف حكيمة على الصعيد

الإقليمي والدولي، المصدر الإذاعة الجزائرية، 2017/10/08، 10:16.

هـ- الموسوعات

117. إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (مركز الإسكندرية،

2005).

118. فيصل براء متين المرعشي، "اقتراب تحليل النظم - الاقتراب النسقي System

Analysis-Approach"، الموسوعة السياسية، 2017-11-17، متحصل

عليه: <https://political-encyclopedia.org>

119. موسوعة التكامل الاقتصادي العربي (بوابة أفريقيا والوطن العربي)، متحصل

عليه: www.african.group.org/vb 01/12/2014

و- الجرائد

120. رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 17-199 المؤرخ في 15 جوان 2017، يتضمن إعادة هيكلة مديرية الاستعلام والأمن، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.38، 2017.

121. لعلاوي أحمد، "الدبلوماسية الجزائرية.. تاريخ حافل بمبادئ ثابتة لا تتغير"، جريدة المشوار السياسي (12-7-2014)، متحصل عليه: <https://www.djazairess> يوسف بورنان، "علمان على انتخاب تبون.. دحر الإرهاب وطي صفحة من تاريخ الجزائر". مقال منشور في جريدة العين الإخبارية للإعلام والدراسات (13 ديسمبر 2021)، متحصل عليه: [http //al-ain.com](http://al-ain.com)

122. مرسوم رئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26/10/2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

123. مرسوم رئاسي رقم 20-42 يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (12 فبراير 2020)، العدد.07.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

124. Agence Canadienne de développement International", Fiche d'information sur le gouvernance e, Afrique, sue: www.acdi-cida.gc.ca

125. Allen keiswetter and bishop john chan,diplomacy and religion :seeking common interests and engagement in a dynamically changing and turbulent world, the brooking project on u.s.relations with the islamic world u.s-islamic world forum papers2013,november 2013 .

126. Bernard Cohen, quoted in Walter Carlsnaes, “Foreign Policy,” in Walter Carlsnaes, Thomas Rise, and Beth A. Simmons (eds.), Handbook of International Relations (London: Sage, 2002) .

127. Bozdaglioglu, Turkish Foreign Policy and Turkish Identity :

128. Charles F. Hermann, “Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy”, International Studies Quarterly, vol. 34, no.1 .(1990)

129. Charles zorgbibe ,l’avenir de la sécurité international ,paris, presses,2003 .

130. crouzatier jean marie, géopolitique de la méditerranée ,France Ed publisud,1988.
131. Edmond bernus et all , "Le sahel oublié", revue tiers monde, vol 34 ,numéro134,1993.
132. Elément de géopolitique : puissance chapitre 1, concept et concepteurs, université Paris 12 faculté de droit, Denis Touret.pdf.
http://geopolitica.ase.ro/doc/curs16_4.pdf
133. Ethnic Groups in Algeria , [https ;www .worldatlas.com/articles/ethnic-groups-in-algeria.html](https://www.worldatlas.com/articles/ethnic-groups-in-algeria.html)
134. Henry .A .KISSINGER, domestic politics and foreign policy, in ,jame n rosenau, International politic and foreignpolicy ,the free press , new York , 1969.
135. <https://www.sabqpress.dz/interviews>
136. James N. Rosenau, "Comparing Foreign Policies: Why, What, How," in J. N. Rosenau (ed.), Comparing Foreign Policies: Theories, Findings, and Methods (New York: Sage publications, 1994.

137. Jean paulmarthozi, "les banlieusdumonde" obtenu en parcourant:

138. Jeffrey T. Checkel, "Constructivism and Foreign Policy," in Steve Smith, Amelia Hadfield, and Tim Dunne (eds.) Foreign Policy: Theories, Actors, Cases (New York, Oxford University Press: 2008) .

139. K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy'', International Studies Quarterly, vol. 14, no. 3 (1970),URL: <http://www.jstor.org/stable/3013584> .

140. Kathia L'egore, Les Etas De Faillant Dans La Filaire Terrorisme. Un Alfort Nécessaire Au Contingent, Obtenu En Parcourent : Www.Hei.Ulaval.Ca

141. khalfamameri«pelevinge aux source de la politique de l algerie » revue algérienne des internationales 04.(1986)

142. Martha Finnemore, National Interests in International Society (New York: Cornell University Press, 1996.

143. Mohamed Arezkihimeur , cooperation algero- libyenne,look
:http://www.bbc.co.uk/afrique/region/2012/03/120328-algeria-
lybia.shtml
144. P.Vilas Droit international Public 2èmeédition pedon
Paris,1970.
145. Paul balta, le grand maghrebdes indépendancea l'an 2000,
éditions laphonic, alger 1990.
146. Robert Cooper, the Postmodern State and the World Order,
london, demos,2000.
147. SofianeSekhri, "The Role Approach as a Theoretical
Framework for the Analysis of Foreign Policy in Third World
Countries, " African Journal of Political Science and International
Relations, vol. 3, no.10 (October 2009) Available at
<http://www.academicjournals.org/ajpsir>.
148. toruoga, from constructivism to deconstructivism :theorising the
construction and culmination identities.

149. voir Malek boulem ,la question du sahara occidentale et le droit international, alger,edOpU1983.

150. Walter Carlsnaes, “Foreign Policy,” in Walter Carlsnaes, Thomas Rise, and Beth A. Simmons (eds.), Handbook of International Relations (London: Sage Publications, 2002) .

151. williamzartman, la resolution des conflits en afrique (paris :éditions l'harmattan ,1990)www.enjeux-internnationaux.org/articles/numrr/banlieudesmond.pdf

ثالثا: المواقع الإلكترونية

152. بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي،

الجزيرة مركز

للدراسات.

<http://studies.aljazeera.net/resourcegallery/media/documents/2014/>

1/29/201412910543689743Algeria

%20and%20actor%role%20in%20Africa.pdf.

153. أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، متحصل

عليه: www.kotobarabid.com

154. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب وممارسته في العالم المعاصر، متحصل

عليه: www.kotobarabia.com

155. أسيا قبلي، "تعزيز امتداد الجزائر في عمقها الاستراتيجي"، 21 ديسمبر 2022،

متحصل <http://www.ech-عليه>

chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%

156. أميرة أحمد حرزولي، الأزمات السياسية في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات

الخارج، 2020/09/21، متحصل عليه: <https://democraticac.de/?p=60134>

157. أميرة خاتو، الجزائر تبعث شحنة مساعدات إنسانية إلى دولة أفريقية،

متحصل عليه: 2025/01/12، <https://www.awras.com>

158. انتخاب الجزائر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة 2024-

http://news.radioalgerie.dz :متحصل عليه، 2023/06/2025،06

159. إنجازات الدبلوماسية الجزائرية ترسم معالم العهد الجديد، متحصل

عليه: -www.el-https://

massa.com/dz/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/%D

8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%

160. إنطلاقة بدأت بقمة ديربان: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تمضى إلى

الأمام"، متحصل عليه: www.smc.net

161. أولويات تحرك دبلوماسية الجزائر.. أبرزها العمق العربي وأزمات

الساحل، 11/7/2021، متحصل عليه: <https://al-ain.comarticle/algerian->

diplomacy-priorities-lamamra

162. أيمن السيد شبانة، سبل المواجهة الصراعات الاثنية في أفريقيا، الخصائص-

التداعيات، متحصل

عليه: <http://africansmajma.com/2014/03/06/%D8%A7%84%D8>

163. بفضل الجماعات المسلحة.. تجارة المخدرات تزدهر في بلاد الساحل الإفريقي، 27

جويلية 2023، متحصل عليه: <https://www.alaraby.com>

164. الجزائر - الديون الخارجية، متحصل عليه: tradingeconomics.com

165. الجزائر تحي اليوم الوطني للدبلوماسية في ظل نجاحات إقليمية ودولية،

2016/10/08، متحصل عليه: <https://radioalgerie.dz/news/ar/tags>

166. الجزائر تستهل ولايتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، متحصل

عليه: <https://www.mfa.gov.dz>

167. الجزائر في عهد بوتفليقة، متحصل عليه: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

168. الجزائر في مجلس الأمن، متحصل عليه: <https://www.mfa.gov.dz>

169. الجزائر والقضاء على الراديكالية تجربة للتبادل، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد

الإفريقي وجامعة الدول العربية، سبتمبر 2015.

170. الجزائر: منطقة الساحل تدهورت بسبب تزايد الفقر وضعف الأداء الاقتصادي،

متحصل عليه: <https://www.youm7.com>

171. جلال لوز، أهم الملفات الاقتصادية التي تنتظر تبون الرئيس في عهده الثانية،

2024/09/09، متحصل عليه: <https://tadamsanews.dz>

172. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، متحصل

عليه: [http://www.el-](http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm)

[mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm](http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm)

173. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، "الجزائر: معطيات

جغرافية، <https://arabic.mapsofworld.com>

174. الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، متحصل عليه: sadr.ws/article-

58

175. الحصانات والامتيازات الدبلوماسية: حماية قانونية للدبلوماسيين

حول العالم، متحصل عليه: <https://edu.europeanboard.eu>

176. حمد رابح، العودة القوية للدبلوماسية انعكاس لمشروع "الجزائر الجديدة"،

2020/09/06، متحصل

عليه:

<https://www.sabqpress.net/politics/%D8%A8%D9%88%D9%>

177. حمدي عبد الرحمن، متحصل

عليه: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17810.aspx>

178. حنان اخميس، دراسات دولية: متحصل عليه:

<file:///C:/Users/ASUS/Desktop/>

179. دافيد ريش، الإرهاب في الساحل... ما مصدر ترسانة الجماعات المسلحة الناشطة

في المنطقة؟، 2025/04/29، متحصل عليه: <https://www.france24.com>

180. الرئيس الجزائري: لا حل لمشكل الهجرة غير الشرعية إلا بالتنمية في دول

المصدر، 24 يوليو 2023، متحصل عليه: <https://www.alquds.co.uk>

181. زياد عبد الوهاب النعيمي، "آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية"،

الحوار المتمدن، العدد 2516، 2009، متحصل عليه:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158450>

182. زيد أبو هاني، مفهوم دول الساحل الأفريقي، 3 أوت 2021، متحصل

عليه: <https://mawdoo3.com>

183. الساحل الأفريقي: 15 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة والصراع يدفع

الملايين إلى ظرف يائسة، متحصل عليه: <https://news.un.org>

184. سعيد بشار، تبون يرسم ملامح الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة للجزائر، 13 أبريل

2025، متحصل عليه: <https://www.alaraby.co.uk>

185. صالح محرز، طارق راشي، الفساد الاقتصادي: أسبابه وآثاره وميكانيزمات مكافحته

في الجزائر، متحصل عليه: <http://univ-soukahrass.dz/wpuploads/eprints/2020-con-6-620-ab.pdf>

186. صبرينة جعفر، التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر،

15 أغسطس 2021، متحصل عليه: <https://adhwaa.net>

187. الصحراء الغربية: وزير الخارجية البلجيكي يجدد دعم بلاده لمسار الأمم المتحدة،

2025/01/31، متحصل عليه: <http://news.radioalgerie.dz>

188. طوارق مالي، تمرد طويل أثمر أزواد، مركز الجزيرة، متحصل

عليه: <http://www.aljazeera.net/news/pages/6534bf10-d60c-48c6-a770-afd95a4356ld>

a770-afd95a4356ld

189. الطوارق، موقع الجزيرة، نت،

<http://www.aljazeera.net/sepecialfiles/page>

190. عبد الحكيم حذاقة، المنطقة الأفريقية الحرة. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في

أسواق القارة؟، 2020/12/17، متحصل عليه: <https://cutt.us/ZF6g7>

191. عز الدين معزة، الفساد السياسي والأخلاقي وأثره في إضعاف الدول، متحصل

عليه: <https://akhbarelwatane.dz>

192. علي جمعة العبيدي، الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها

على الأمن القومي الليبي، 14-10-2024، متصل عليه:

<https://www.turkpress.co>

193. عمرون: الجزائر تزج القوى الكبرى وتبني دبلوماسية تعتمد الندية والاحترام

المتبادل، 2024/10/08، متصل عليه: <http://news.radioalgerie.dz>

194. فريال بوشوية، الدبلوماسية الجزائرية الجديدة.. مبادئ راسخة ورؤية واضحة،

2024/01/06، متصل عليه: <https://www.echaab.dz>

195. فضيلة دفوس، تقننورين عززت الجبهة وقوة التضامن مع الجزائر، متصل

عليه: <http://www.echaab.ne>

196. القمة العربية تنطلق في الجزائر والقضية الفلسطينية تتصدر جدول أعمالها،

2022/11/01، متصل عليه: <https://www.aljazeera.net>

197. ماذا وراء عودة الدبلوماسية الجزائرية؟ متصل عليه: الجزيرة نت

(aljazeera.net)، 2021/08/23.

198. مجلس الأمن الدولي: الدبلوماسية الجزائرية تنجح في حماية الأصول الليبية

المجمدة، جانفي 2025، متصل عليه: <https://www.aps.dz/ar/monde/1741>

199. محمد الأمين بن عائشة، بوتفليقة مهندس ومنفذ السياسة الخارجية

الجزائرية، 2013/01/24، متحصل عليه: C:/Users/ASUS/Desktop/htm

/بوتفليقة-مهندس-ومنفذ-السياسة-الخارجية-الجزائرية-

200. محمد مسلم، "وزارة الخارجية مناصفة بين لعمامرة ومساهل"، متحصل

عليه: <https://www.echoroukonline.com>

201. محمد ياسين جلاصي، تونس تعزز التأهب الأمني بعد التهديدات الإرهابية، 18-

05-2019، متحصل عليه: www.alhayat.com

202. مشاور صيفي، "التحكم في الفضاء السيبراني وإتقان الدبلوماسية العامة أهل

الجزائر لتأسيس مستقبل كبير في إطار دول جنوب-جنوب"، 28 جانفي 2024،

متحصل عليه: <https://eldjournhouria.dz>

203. مهمتنا- الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، متحصل

عليه: <https://aica.dz>

204. نصير زرواق، "الجزائر والأزمة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات،

2015/01/24، متحصل

عليه:

[http :www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4%/D8%](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4%/D8%)

A7%D9%84%

205. الهام رشدي، العلاقات المغربية الجزائرية: سجل عبر التاريخ، متحصل

عليه: <https://carnegieendowment.org>

206. وجدان بوعبد الله، هل تمارس الجزائر نوعا من الوصاية على علاقات تونس

بالخليج، 23 ديسمبر 2023، متحصل عليه: <https://gulfhhouse.org>

207. وزير الطاقة الجزائري: أسعار النفط ستتراوح بين 60 و80 دولارا للبرميل في

2022، 29 ديسمبر 2021، متحصل عليه: attaqa.net

208. وفاء ياسين نجم، الدبلوماسية وفن التفاوض السياسي، متحصل

عليه: <https://faculty.uobasrah.edu.iq>

209. وليد قبلي، هل يكون للدبلوماسية الدينية دور في حل أزمة النيجر، متحصل

عليه: <https://www.sabqpress.dz/interviews>

210. يونس بورنان، 4 رهانات دبلوماسية بأجندة الجزائر أبرزها القمة العربية في

2022 2022/1/9، متحصل عليه: <https://al-ain.com/article/algeria>

211. الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة افريقية، 2013/05/29، متحصل

عليه: <https://cutt.usFNb6s>

212. الجزائر والقضاء على الراديكالية تجربة للتبادل، سبتمبر 2015، متحصل

عليه: <https://www.el-massa.com>

213. تعرف-على-التهديدات-السيبرانية-الأكثر-إثارة-للقلق، 6/11/2018، متحصل

عليه: <https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology>

214. أماني الطويل، كيف يمكن تجاوز تحدي الفساد في أفريقيا؟، 2020/05/7،

متحصل عليه: <https://www.independentarabia.com>

215. تبون يتطلع لولاية ثانية لتحقيق النهوض الاقتصادي للجزائر، 2024/09/05،

متحصل عليه: <https://www.aljazeera.net>

216. إياد عيسى، اتفاقية مونتيفيديو لحقوق وواجبات الدول، 14 أكتوبر 2021،

متحصل عليه: <https://www.achamilapress.com>

217. عمار قردود، الجزائر تستثمر في الدبلوماسية الدينية، 2022/07/16، متحصل

عليه: <https://africanews.dz/213-9>

218. قمة الجزائر العربية: نتائج عادية في ظروف غير عادية، 2022/11/03،

متحصل عليه: <https://www.arab48.com>

219. الجزائر تبدأ عهدها في مجلس الأمن الدولي بـ 3 أولويات، 2024/01/02،

متحصل عليه: <http://news.radioalgerie.dz>

220. الجزائر تحذر من خطورة الأزمة بين ايكواس ومالي وتعرض

مساعدتها، 2022/1/12، متحصل عليه: ARABIC.NEWS.CN/2022-01

12/C-131049745.HTM

221. رواية توفيق، القوى الكبرى والمشروطة السياسية في إفريقيا، متحصل

عليه: www.al-bayan-magazine.com/files/africa/2.htm.

222. الجزائر ومجموعة (5+5) لتنسيق الجهود من أجل استئصال الإرهاب،

2019/04/2، متحصل عليه: <https://www.vetogate.com/mobile/255547>

223. الندوة الدولية الأولى حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، 2019/04/25،

متحصل عليه: <https://www.kuna.net.kw/Articleprintpage.aspx?id>

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول.

الجدول رقم (01): سمات الشخصية لرؤساء الجزائر

الجدول رقم (02): بطاقة فنية لدول الساحل الأفريقي

الجدول رقم (03): يوضح أهم الديانات في دول منطقة الساحل الأفريقي

فهرس الأشكال

الشكل رقم (01): نموذج دافيدايستون للنظام السياسي

الشكل رقم (02): المحدد الجغرافي

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	1
الفصل الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية	43
المبحث الأول: محددات السياسة الجزائرية	44
المطلب الأول: محددات البيئة الداخلية	44
المطلب الثاني: محددات البيئة الخارجية	71
المطلب الثالث: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية	74
المبحث الثاني: مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الجزائرية	79
المطلب الثاني: السلطة التشريعية	86
المطلب الثالث: السلطة القضائية	88
المبحث الثالث: أثر تحولات السياسة الجزائرية على المسار الدبلوماسي	91
المطلب الأول: توجه الدبلوماسية الجزائرية قبل 2019	91
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية من 2019 إلى يومنا هذا	96
الفصل الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقليمية بين الثبات على المبادئ	
وضرويات التكيف	100
المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على توجهات الدور الدبلوماسي الجزائري	101
المطلب الأول: القضية الصحراوية وتداعياتها على العلاقات الدبلوماسية الجزائرية- المغربية	101
المطلب الثاني: التوجه الدبلوماسي الجزائري في نطاق الدائرة العربية	110

المبحث الثاني: حركية الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي.....	117
المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي.....	118
المطلب الثاني: تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على دول منطقة الساحل الأفريقي.....	127
المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في مجابهة التهديدات التي تطال منطقة الساحل الأفريقي.....	147
الفصل الثالث: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات الدولية.....	155
المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية ودورها في بناء عمليات السلام.....	156
المطلب الأول: المتغيرات الدولية وتأثيرها على توجهات الدور الدبلوماسي الجزائري... ..	156
المطلب الثاني: ميكانيزمات الدبلوماسية الجزائرية في تكريس السلم والأمن الدوليين ..	162
المبحث الثاني: توجهات الدبلوماسية الجزائرية للتعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة.....	168
المطلب الأول: أهمية البعد الاقتصادي في تعزيز دور الدبلوماسية الجزائرية.....	168
المطلب الثاني: دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في تفعيل حركية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....	180
الاستنتاجات.....	187
قائمة المصادر المراجع.....	190
فهرس الجداول.....	223
فهرس الأشكال.....	223
فهرس المحتويات.....	224

..... الملخص

الملخص.

تتمتع الجزائر بعناصر من القوة كالموقع الإستراتيجي الذي تتقاطع فيه المصالح لأهم الفواعل الدولية، موارد طاقوية حيوية، وإحتياطي نقدي عادل مقارنة بوضع دول أوروبية أو مغربية محيطة بها، قوة عسكرية وأمنية منضبطة واكتسبت خبرة في إدارة مكافحة الإرهاب، محاولة التكيف مع الظروف والمستجدات الإقليمية والتطورات الدولية، وهذا ما إستدعا الجزائر من خلال مكانتها ودورها الدبلوماسي الحافل بالإنجازات إلى ضرورة البحث في السبل والآليات الكفيلة لمجابهة شتى التهديدات التي أضحت تشكل خطرا على أمنها واستقرارها، وتعزيز وجودها وتأثيرها على المستوى الإقليمي والدولي، فضلا عن ترقية حركيات التعاون والشراكة والاندماج في كل التجمعات التي تنتمي إليها، حيث أصبح الاقتصاد سببا في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

Abstract : Algeria has elements of strength ,such as a strategic location where the interests of the most important international actors intersect, vital energy resources and a reasonable cash reserve compared to the situation of surrounding European or Maghreb countries, A disciplined military and security force that has gained experience in combating terrorism, Trying to adapt to regional and international conditions and developments, this is what prompted Algeria , through its position and its diplomatic role full of achievements, to search for ways and mechanisms capable of confronting the various threats that have become a danger to its security and stability, and enhance its presence and influence at the regional and international levels, in addition to promoting the dynamics of cooperation, partnership and integration in all the groups to which it belongs, the economy has become a reason for the emergence of diplomatic relations between countries.

الكلمات المفتاحية: الجزائر - الدبلوماسية الجزائرية - المتغيرات الإقليمية - المتغيرات الدولية.

Keywords: Algeria- Algerian diplomacy- Regional variables- International variables.